

حاشية

العلامه الپینجویتی
على
تقريب المرام
للشيخ عبد القادر المهاجر
على
تهذيب الكلام
للعلامة سعد الدين
التفتازاني

نسخة الأستاذ:
عصام الدين القلاتي

اى ان الموضع صفه الكتاب فوق
 التسمية منهم لانه تم وضعه
 لخطبة و اشار فيها الى ان
 التسمية حصلت منهم لان
 نفس فلا يرد الا على
 تامر سعيد التلميذ
 المضبوط لان الغالب دخل
 على الحلة ولا دفع السج
 على عدو علم الخد و بل
 الفس احمد اى القرض
 للاحوال الحققة دون الشريعة
 بناء على الاغلب والافلا
 حوال في باب الجسد والعرض
 بعضها تحق باحد هما كالا
 نقال بانقال الحل للموق
 والقيام بنفس الجسد وبعضها
 مشترك كقول القائل الى
 سجد الا عجلر تلميذ
 فخصه الزق بين الخصى
 الخصى به بالنسبة الى هذين
 البابين ايضا

لا مدرجات بقرينة المثال ثم لا ينبغي ان حقيقة الكتاب بمعنى الطائفة من الكلام النفي اعني في متعلق مقدم العلم
لان الاول من قبيل الالزامات والثانية من قبيل المدرجات فكلية
بمعنى الادراكات مطم وعينية لنفسها فاستقال لفظ للقدرة في المقدمتين المذكورتين في استعمال المشرك
في متعلق الالف في المقصود ان متعلقها
لا ينفك قدسية المعاني التي لم تتعلق بها
الانوار وبعين العوض والمسمى الذي
لا يقوم بنفسه وبين الجبر وال
يكون الذي يقوم موضوعا كما في عالم
الانبياء والواجب واجبا
بمعنى الفضل كما في المثال في جهة
فيل اقتضاها في الاستحباب
كما اقتضاها في العوض
المسمى الذي لا
يقوم
والباء في الكل راضية على المقصود
سعيد

وبسم الله الرحمن الرحيم نسمي

قال قسم الكلام الراد به التصديقات بالمازك ابراهيم المصنف فاضافة القسم اليه
الدال الى متعلق الدلول بالكلية ان كان الراد بالقسم الالفاظ ومن اضافة المتعلق بالمازك
بالكلية ان كان الراد به العاقل فتأمل من الكتاب المسمى قال استاذي النور شيخ اعظم
الشيعة باجم التهذيب لم يقع من المصنف غاية الالام انه وصف كتابه في الخطبة بانه من
التهذيب فكتب الشرح في الحاشية او في فصول المحمليين دفعا لذلك ثم اى
كيف علم ان التسمية بذلك الاسم تقع من المصنف فعدل الشرح الى التسمية البدلية و
ان المصنف وانه وصف كتابه بجملة الخطبة الا انه اشار به الى التسمية ايضا
اى عند احوال ما لا يختص به فالموصول عبارة عن موضوعات ما في الباب الثاني
الثاني فان كان عبارة عما هو موضوع في الابواب الباقية فيجب ان لا يكون بين
الابواب

فما قيل في الزيادة المذكورة لا يخرج من بعد
وأيضا في الزيادة المذكورة لا يخرج من بعد
فما قيل في الزيادة المذكورة لا يخرج من بعد

والفقه النقيب في القضية التي هي من غير
لحدود على هذه القضية التي هي من غير
لحدود على هذه القضية التي هي من غير

وكتبنا في البصائر في سورة يونس ان قوله تعالى ما يتبع اكثرهم الاطمان ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ولا يلائم
ان في حصول العلم في الاصول واجب والاكتفاء بالتقليد والظن غير جائز وان قوله ان الله علم بما يفعلون
وعيد على اتباعهم الظن واعراضهم عن البرهان انتهى وفي شرحه جمع الجوامع للجلال الخ في مسألة خبر الواحد
ان نفي اتباع العلم والذم على اتباع الظن في قوله تعالى ولا تعقلوا ما لم يكن من ان يتبعوا الا الظن
انما هو فيما المظهر فيه العلم في اصوله الذي لا ثبت في العمل بالظن في الفروع وفيه العلية في نسبة الغيا
الى الغاية او من نسبة الظرف الى الطرف فان موضوع الفقه فعل المكلف في وجهه في التعريف وانما هو
اخرجهما في زيادة قيد محرم للشيء صفة في وصفاته صلا الله تعالى عليه وانه توقيفية كما قلنا في
في موضوع العلم التعريف في حيث يتعلق متعلق الطرف في الطرف في لانه يجب
هذا انما الى الصغرى والكبرى مطلية للعلم بها في توفيق مطلق الموضوع في كونها نفس المقيدة
المستفادة من تقريب القياس هكذا لان ذلك العلم يبحث في الكلام عن ملك الاعراض الذاتية
له وكل ما يبحث عنها في موضوع الكلام فالعلم المنقول في اي في الكلام مستعدة ومتمايزة
الى غير ذلك اي في الاحوال المذكورة او في ذواتها وعلاكل في الاماكن في طرف عقيدة اسلامية وقد
يقع العلم الحسية المذكورة معارضته للدليل المذكور في تقريرها دليلكم وان ذلك علم عام وهو
في العلم موضوع الكلام لكن عندنا ما يتنافاه وهو ان العلم المذكور يتناول الجملة في
موضوع الكلام لا يتناولها فينتج ان العلم المذكور ليس بموضوع بل هو امر اخفى من العلم
محملة مائله والموضوع لا يتناول محملة السائر ينتج من الشكل الثاني العلم في تلك
ليس بموضوع ويمكن ان يقال ان المراد بذلك في كلام المصنف المشار به الى العقائد
التي هي في قوله المراد ولكن كبرت مقدماته

اذ تلك الاحوال وكذا حدودها
ليست لقضية القضية التي هي عبارة
عن النسبة المتقدمة بل طرف
لها سعيد

بعض ان النفع متوجه الى الوقوع ليس الثبوت
لا الى الامكان حتى يعقل بالامتناع فقط
هذا هو الالزام المحمدي للاصول
مع علمه والمسلم انه اذ غرسه فذلك
حيث انك بالاعتقاد والتعريف
الاثر في الوضع اليها كذا الجمل
عند التمييز في اقسام الجمل ان
لغواك عن الجمل النسبة

الموتبة النسبة بطريق الاستخدام للامداد بالعقائد في تعريف **الامداد** منع الصغرى دليل المعارف **قال**
لا يجد اي لا يقع تحديده اما لا متناع على القول ببل نية العلم كما هو مختار المصنف اول تعبر على القول

جفائ **قال** لوضوح الاشارة الى صغرى الصغرى والكبرى مطلوبة وتقرير القياس هكذا لا واضح
وكلواضحة لا يجد فالحكم لا يجد **ق** والمطلوب جزمه فديق ان العلم مقول على افراده وقد تقرر ان المقول لا يتكلم على افرادها وهو انهم
بالشك لا يرد اتيالا فاره فلا يلزم في بديهة التصديق الخاق بديهة المطلق **ق** والثاني ان غير العلم
يورد ان يقتر ان الوجه الثاني قياسه كبر في اقتضائه طرقت صفراء واستثنائ والمطلوب عليه دليل الملائم
الكبروية تقريره لو كان العلم معلوما بالكتب لعلم بغيره وهو بالاعتبار ولو علم بغيره لزم الاول
لكن الدور باطل اما الصغرى فظم واما الكبرى فلان غير العلم يعلم بالعلم **ق** يعلم اي بالعلم
الكلمة فنفسه ان كان نظريا او نفسيا فقط ان ضروريا **ق** بالعلم بهذه صغرى والكبرى اعني وكل
ما يعلم بالعلم لا يعلم العلم به مطلوبة وقوله فلو علم العلم اه دليل الكبرى **ق** فلو علم اي تصور

ما يتبين **ق** بغيره اي بما يفاده بالاعتبار لا بالذات **ق** انه معلوم اي انه معلوم بالكتب والنظر
ق بين تصور العلم اي بين الوجود الظلي للعلم قوله وحصوله اي الوجود الاصيل وكتب اليهم **ق** قطع النظر عنه فهي من الحيثية الاولى
اي ارباسه **ق** وحصوله اي اتصافه **ق** والتميز حاصلا الجواب الاول قطع قوله ان علم كل احد
بانه موجود ضروري ان كان المراد انه ضروري التصور وتسلمه وعدم افادته ان كان المراد ضروري
الحصول لانه غير التصور وحاصلا الجواب الثاني منع الصغرى وتسلم الكبرى ان كان المراد مقول بالعلم
بتصور العلم **ق** العلم **ق** ان كان بذلك القول في حصول **ق** حصول علم جزئي اي اتصافه بتصور يقا
ق انما يعلم اي يتصور ويتسم **ق** حصول علم جزئي اي بالتصاف بتصور جزئي **ق** وطريقه هيروسة
وبالعكس

بما لا يكتفي به العقل والتقليد والجهل المركب فانها ايضا كيفية تفانية يشبه العلم
 التصديق اي اليقين بها والحق المذوق عمدة اي عمدة العلم اليقيني عنها اي بطلان الاد
 عقائد التي هي كيفية تفانية فله فصول معرفة العلم المطلق اي ضمنا باقضا
 اي مع اقسام فان اقام الخاص اقام العام اليقين فيكون نسبة اقسام التصديق
 المطلق العلم لعل هذا مراد بعبارة سعيد السعيد
 او صحت عنها بعبارة العلم اليقيني
 اعتقاد به حقا

المراد بالعلم العرفي بالحق هو العلم بعينه كما يدل عليه كلام جميع الجوامع والجلال الخ في ترجم فيقول المراد بالحقية وفيه
 امر الى انهم كالا اعتقاد ان ينتمى الى ما يتفق به كالثابت ويدل على ذلك ايضا كلام السيد قدس سره في ترجم
 الموافق قال قبل ذكر الحقية ان الحقية تتمتع العلم بما يلزم من الاعتقاد ^(حيث) وقال بعد ذكرها فقد
 عن الحقية اعتقاد جازم مطابق ثابت وهو العلم بعينه اليقين وقد عتبر اي العلم بهذا البعنه عن الظن
 بالجزم وعن الجهل المركب بالمطابقة وعن تقليد المصيب بالثابت في قوله عربي في بيان مراده قد ذكره

يعني انه لا يشبه العلم بالحق الكيفية التفانية ولا للعلم بالحقية انما الاشياء العلم اليقيني
 والحقية المنكورة غيره عنها فصول معرفة العلم المطلق باقضا فلا يرد ان الكلام في العلم والحقية
 انما تتم العلم التصديقي عن الاعتقادات فلا يفتي مفيدة لمعرفته انتهى فانظر الموضح ان يقف
 يعني ان كلامه مفهوم مطلق العلم ومفهوم التصديق ومفهوم العلم التصديقي بدو واغا الاشارة
 لا سيما العلم التصديقي والحقية المذكورة عين كلا منها في الآخر فيحصل معرفة العلم المطلق باقضا
 فلا يرد ان الكلام في العلم المطلق والحقية عين العلم اليقيني عن الاعتقادات ولقبنا ايضا اي معرفة
 العلم بعينه اليقين ان كانت المعرفة بالحقية او بالثبات بعينه الجزئية في المثال الا انه او بعينه مطلق الادراك
 التام اليقين والتصديق المطابقين ان كانت في المثال بعينه الشابه في الحقية ما وجد طريق الاختصاص
 عند في الامرين لم لا يفي ان يقا ابتداء العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت كما في ابتداء
 الكلمة لفظ وضع لغيره اه ولا يفي اللفظ اما موضوع لغيره اه والموضوع لغيره اما مفرد او لا

اولا الاشياء لنظر العلم اليقيني
 بما لا يكتفي به العقل والتقليد والجهل المركب فانها ايضا كيفية تفانية يشبه العلم
 التصديق اي اليقين بها والحق المذوق عمدة اي عمدة العلم اليقيني عنها اي بطلان الاد
 عقائد التي هي كيفية تفانية فله فصول معرفة العلم المطلق اي ضمنا باقضا
 اي مع اقسام فان اقام الخاص اقام العام اليقين فيكون نسبة اقسام التصديق
 المطلق العلم لعل هذا مراد بعبارة سعيد السعيد
 او صحت عنها بعبارة العلم اليقيني
 اعتقاد به حقا

اي انه كان تصديق العلم بها فان
 لتعريف العلم بالحقية الذاتية والثبات
 الذي هو جوهر الحقية كالثبات الذاتي
 اعني كاعتقادنا انه تعريف بعينه اليقين
 بالثبات اي ان كان تصديق بعينه اليقين
 بعينه مطلق الادراك فان لا
 يدرك المصداق الادراك فان لا
 يصدق على التصديق المطابق
 والتصديق المطابق فان
 احتمال النقص كالتصديق
 حيد لا الا الا بعد
 في علمه وان

فقط لنا الاعتقاد اما ان اي بعد قولنا العلم اما اعتقاد او غيره فكله حقيقة هذا ان المراد
 في العلم المعرف بالحق اليقين المذكورين العلم بعينه مطلق الادراك وبالحقية بعينه ذلك العلم اقسامه
 اعني الاعتقاد وغير الاعتقاد فيقول قولنا العلم اما اعتقاد او غيره في حق ان يقا العلم اقسامه
 كونه ان المراد بالحقية ان يقا ابتداء العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت كما في ابتداء
 كلمة لفظ وضع لغيره اه ولا يفي اللفظ اما موضوع لغيره اه والموضوع لغيره اما مفرد او لا
 فقط لنا الاعتقاد اما ان اي بعد قولنا العلم اما اعتقاد او غيره فكله حقيقة هذا ان المراد
 في العلم المعرف بالحق اليقين المذكورين العلم بعينه مطلق الادراك وبالحقية بعينه ذلك العلم اقسامه
 اعني الاعتقاد وغير الاعتقاد فيقول قولنا العلم اما اعتقاد او غيره في حق ان يقا العلم اقسامه
 كونه ان المراد بالحقية ان يقا ابتداء العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت كما في ابتداء
 كلمة لفظ وضع لغيره اه ولا يفي اللفظ اما موضوع لغيره اه والموضوع لغيره اما مفرد او لا

في كمال الحقيقة والانتفاء في بعض الأحيان **حيد**
عن الشيء قبل ليس ينقل مكتسب منه شيء آخر **حيد**
لأن قوله عند ما يصح في الرتبة في الحركات العقلية
مع ان الانتقال فيما في الحركات العقلية لا ينقل
ويؤيد او يثبت فيها معنى العقلية
فان منها الصفة والظن
في العقل والظن
فيها الجمل

تنبه على احد الاصطلاحات الخلفه وانما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا
في قوله تعالى **حيد** **و** انما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا
ان الامر بالادب الذي هو من **حيد** مقولة الكيف بالنظر فاما **و** حركة النفس علمه صوريته **و** من المطلق ما منه
الحركة **و** في العقلية اي ما فيه وكتب في هذه الحركة في الحركات **و** تحيلا **و** عند ما الاول في هذا ان

حركتها في الحركات الخفونة في الحركات الخفونة **و** انما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا
التعريف بالحركة الاولى **و** انما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا
فكان الى كلام المقدم **و** ان النظر هو الحركة الاولى **و** اما الحركة الثانية فهي شرطه وكلام الشان ان كان نظر
من قبل تقديم العطف اعني عطف منها على المطلق **و** انما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا

و اي النظر التصفية **و** حيد للعالم بجميعه اليقين **و** خلافا لما قال به السنية او الطائفة
المتشابهة الى ان كانت ام صم **و** لان لك النظر حيدا **و** انما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا

ضربا لم يتوفيه خلافا وان كان نظرا كما استدلت عليه من ان المقول بافادته النظر المنصوب على تقدير ان لا يكون في النظر
مفيدا وهو هذا الاثبات فهو **و** انما يفيد اي كل منها **و** حقيقة النظر النظر في مقولة العقل ولذا قالوا

هذا الدليل لان من الحقائق الدلالية بمتصف بالكنه وكل ما صدق به تصديقا يقينيا متصف بالكنه فلا شيء
من الحقائق الدلالية بمتصف به تصديقا يقينيا **و** لا يتصف بالكنه **و** كتب ايضا كلمة لا سلب الوقوع

لكن دائما او لسلب الجواز فالقضية رالبة دائمة او ضرورية **و** الاول على رأي الجمهور المتكلمين اه
لقائلي بالجواز مع انتفاء الوقوع والبناء على رأي الفلاس حيث قالوا تصدق الشيء بالكون وهو

لا يفيد الكنه او بالحد وهو متحقق بالرب من الجنس الفصل والواجب ليس كذلك او بالبدئية **و** لا
متصف في كنهه **و** النوع الآخر هو في كنهه الكثير من الحقيقيين القائليين بالصدق وسياة ذلك

في الالهية

معارضة بالنقل لفق الديون ا
لقيام الاستشهاد الغيرة السقيم
بل ظن انه هو الحركة الاولى
ايضا **حيد**

فانه
ليس مطلوب
اهل الكلام
حيد

زاد هذا بقية قوله الآتية
لا يتصور بكنهها وانما
تصور الحقائق الالهية
بالكون والعراض فواقع
قطعا **حيد**

في الالهية **ق** والتصدق اليقين **و** برأي باهوائها **و** وعبر التصديق بالعلم **و** خلافا لما رأى خلافاً

تتمكيد دليل الفرق الثانية وقال لا بد من العلم اه تقرير الدليل في هذا الاشياء من الحقائق الالهية

بدون العلم بمقتضى بالعلم وكل ما صدق به تصديقاً يقينياً متصفاً بالعلم فلائذ هنا بدون العلم

بصدق به كذلك **و** هو المسمى اي معرفة ما ذكره **و** ظهوره كان قول العلم ضروري جداً بل دليل الفرق الاولى

باعتبارها راسخ الاوكد منه ومنع ملازمته وكذا دليل الفرقين الاخيرين بالنقض الاجمالي بل هو معاد ما

للبيان **ق** وانما علم ان الحقائق اه منه للتصديق لا لتقصي اي ما علم او بدون العلم **ق**

فيكون اه منه للبيان **و** معارض اي خارج حول **و** وان اراد العلم كانه نقض اجمالي كدليل الفرق الاخر

باستلزامه فساد من الدور او التسلل او تقييد مدعاه ويجوز ان يلقى سندا لمنع التصديق **و** صدق

فقط ليس الا فاما اه وكما يليه فتدقق ان العلم اذا لم يثبت له قوة بغير صدق به ليس بما عن شأنا

ق في المعرفة اي معرفة صدقه ومعرفة راحته الى معرفة الحقائق الالهية كالانفي **و** او يثبت

للمعلم اي باخبار المعلم بصدق **و** فيدور ان كان المدور على حقيقة اعني توقفاً على ما يتوقف

عليه فوقف فيلزم اشارة الى النتيجة الاولى في قياس المساواة وان كان المراد لازم اعني توقف الشيء

لنتوقع الدور **و** عن صفى قياس المساواة تقرره العلم بصدق العلم موقوف على افادة

اخباره بانه صادق وافادة اخباره بانه صادق اه موقوف على العلم بصدق في جميع الأحوال

و بانه صادق اي في جميع الاقوال **و** او علمه اخرى اي بصدق العلم الاول وكذا في العلم الثاني

وهكذا فلا يثبت ان التسلسل في الامر الغير المتناهي بمعنى لا يقف عند حد ليس مجال عند احد

و الحكمة المراد بها العلم بغيرها فلا يثبت فيها التبرية والمتواتر كاشا هدايات والوجدانية

والتأنيد

اي كلاً ما يتوقف عندنا

لصدق في جميع الاقوال وبهذا

لصدق في جميع الاقوال وبهذا

لأنه لا يتفق على وجوب النظر لأن الشائع وكذا أكثر السالكين فالعقائد والنظر حرام
كلما ذكر في الكتب السليمة والالتفات في ما يجوز طرق المتكلمين أهل السنة والجماعة
لا اله الا الله لا اله الا الله عليه وآله وسلم كتب القريب عليه
اللفظ واخذهم البصرة عدلهم الله

فقد وجدنا في بعض النسخ او قلها بالتقليد والنقل او
فقد وجدنا في بعض النسخ او قلها بالتقليد والنقل او
فقد وجدنا في بعض النسخ او قلها بالتقليد والنقل او

التقليد توليد باحتجاج الى توليد ثالث وهو لم جمل والجواب الحق ان المراد بالفعلين في توليد التوليد ما هو

ما هو بالمصدر والحق بالمصدر قد يكون في مقولة الكيف كالسنة والبرودة الحاصلتين بالتخييل وا
القدر من مقتضى ليدى وكذلك المار اعني من مقتضى الكيف
لتبريد والذين كالركبة في صلة بالتيك والوضع كالقيام الى سراج الاقام الى غير ذلك او الوجوب على الله تعالى كونه

لأن ما في من غير مقتضى القدر
كالبلوغ وفضل الوقت
للصلة في من غير هذا

وعلى المبدأ الفاض بلا واسطة في مبدأ الفاض وهو العقل العاثر اذا الفلاسفة لا يثبتون له شيء ابتداء
غير العقل الا في تامل على سلب الاحتمال اي وفي المبدأ الفاض في معرفة الله ما اليه واجبا وجوب

لا اله الا الله لان كلاهما ليس
موقف فاعلم لوجود
صلوة بل لوجوبها وهو

كفاية ان كان المراد بالنظر التقصيل اي على طريق المتكلمين او وجوبه على ان كان المراد بالاجمال اي
على طريق العامة والاجماع اي بالاجماع منها ومن المعتزلة واما معرفة شيء فوجبه بالاتفاق في

ليمن عنه بتلك الارادة
المية لان ليس موقف فاعلم
لوجود الزكاة وادائها

كما في شري المواقف فقل هنا بايقاف الاسم ليس ما ينبغي والتف والاسم اي اسم الاجابة لا اسم
لدعوة مقدمة للمعرفة المراد بل مقدمة للمعرفة كونه مقدمة لوجودها فيستف بذلك عن اعتبار المقدمات

بل لوجوبها سعيد الله
لان فعل البلوغ مما هو غير
اختياري وموقف فاعلم

للمقدمة والمطلقة للعاجب ولذا ذكرهما الصنف في الصنف كما ان الثانية تعني عن الاولى فكونها الموافقة
لقد بدد ذكر الباء هنا بدل اللام وكذا قوله المار وتكون ان لضرر مظهر لا يفي ان الخوف هو للعاقل با

والتفصيل الصنف مما
او احتيا رى ليا حوقا
عليه الواجب المطلق بل

بالفعل لانه مظهر بل المظهر هو العقاب والوجه ان يقول لضرر هو خوف العقاب المظهر الا ان يقال
ان قوله مظهر مضاف اليه لاصفة واللغة لضرر خوف عقاب مظهر لكن لا يفي ركاكة خوف العقاب اي

لوجوبه المقتد وجوبه
لخصولها فيحصل الاثر
باعتبار المطلق عما

العلم بالبعثة بل احدهما الذي وان الظن غير مضمون كما مر به قد مر في شري المواقف فالعجب
اي وجوب النظر كالمعرفة وسمى فقط وعقل اي النظر في المعرفة ان قيل النظر في المعرفة غير

مقدورية في الاولى
مفنية عن الثانية
اذ يؤخذ المعرفة الى هذا

لنظر في معرفة شيء ولا يكون من هذا الدخ ترعيا عدم صحة الزام الاول فلذا اخذ في شري التجويد النظر في
معرفة نظرية معرفة في من حيث انه من الموعول اقول هذا الجواب مشعر بان ليس المراد بمعرفة شيء حصوله

لضرر خوف عقاب مظهر
او اي ذلك لضرر خوف
العقاب فان هذا

معرفة وجوده وصفاته الحقيقية بل اعم من اونه معرفة ما يرجع الى احواله وافعاله فيرد ان جميع احواله
التي يمكن ارجاعه الى احواله في فيفيد ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان كثيرا منهم

كالسائر فان لم يضرها بالضرر
والطريق وان نقل الى
فمظهر

الذي يمكن ارجاعه الى احواله في فيفيد ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان كثيرا منهم
الذي يمكن ارجاعه الى احواله في فيفيد ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان كثيرا منهم
الذي يمكن ارجاعه الى احواله في فيفيد ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان كثيرا منهم

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

لأن الكيفية عارية عن قصد القدر فهو المقدور
والإرادة أي القصد متقدم على ذلك التوجه لأن
إنما يوجد بعد التوجه إلى هذا القصد
سبح لا اله إلا الله محمد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم

تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على
تصديق بصدق توفيق على

ببلوغ الشرح إلى المكلف لا بشيئ من الشرع في نفس الأمر من غير بلوغ الخبر من غير تكفير من غير بيان الله كدعوة
وأول الواجبات أي أول العالم بها تأمل وتوقف البواقي أي علما والأبواب كان مقنونا فالقوله باطل
لأنه لا نزاع أنه بطل القصد إلى النظر فإن قيل كيف يقع القصد إلى الشيء وإيجاب المكلف والواجب لئلا يكون
بريحي لا يكون مما يتعلق به الكسب المسبوق بالقصد قلنا قد يوصف كسبي لصفى مطلوبة أعني

القصد ليس مما يتعلق به الكسب المسبوق بالقصد ينتج من الكل الثالث في القصد ليس بواجب والجواب منع
لكلية الكبرى أي الله كما يتعلق به الكسب كما هو في أصل القصد في الأول ترك فعل المسبوق بالقصد لا يتصل
فيما بالخلل ما قبله فانه كما هو في الدلالة في أدلة وجود الصلوة بهذه الهيئة المحصورة
إذا التفتل أن كان غنيها مفتوحة فهي منوبة إلى حشا الحلة لفظا حسن البصر ووهو لا إلى
حاشا الحلقة لما وجد كلامه راقية غير ذرية الاعتبار أو كانت فهي منوبة إلى الحشا الذي لا مغفلة له بوجه

فما يصير ما باعتبار على
للمفهوم كقصود الغرض والنتيجة
قصد في وعنه في هذا
اعتبار به التكليف
أي لا يكون لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن

في الكتب الغربية كالخروف المقطعة في أوائل التوقيف تمت المقدم كان المراجعة مقدة الكتب تأمل
وأشبه العقائد أي الشروع في إثباتها عليهم البصيرة وحيثما أي مائل فيوقف عليها أي
العقائد أي إثباتها الشيء والأبواب العامة العلم للوجود

أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن

كأنه المراد بسمها للوجود تحقيقا في كل نوع الموجود وإن لم يتحقق في كل فرد من أفراد تلك الأنواع
وكذا الكلام في شمولها لأكثر الموجودات فلا بد أن الخلق لا يشمل إلا فلاك والمهيول لقد هما على رأي
الحكم وأن الكثرة لا يتحقق في الجبر الفرد على رأي الحكم والجواب الجبرية على رأي الحكم في

أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن

نقص الوجود وكذا العدم كما يؤخذ الدليل الشيء أما وجوده إشارة إلى الكسب وأنه يتوقف إشارة
إلى القصر في تفرير القيد هكذا مقصود الوجود والعدم جزأ أو شرط هذا الصديق وكل جزأ أو شرط هذا
لتصديق بدلي أي فقص الوجود والعدم بدلي أي وكتب أيضا أي توقف ذي الشطر على الشطر أو تو

أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن

على رأي الامام

أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن

أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن
أي لا يمكن

از انکه نفقه منی به لایق باشد و در آنجا که
علاوه بر آنکه می شود که در آنجا که

اولاً فوق الشروط على الشرط **ق** جميع اجرائه او جميع شرائطه **و** لان الوجود اي تصوره **و** من جمله اجرائه او شرائطه
 (الاجرائه)

رہنما راہی الحکیم

الامر توقف عما ثبت به بداهته تفصيلا ونظر في بداهته اجرائه اي كل جزء من اجزائه تفصيلا

بعد این خط ای مجید اژدها **قَالَ** مَثَلًا لِّذَلِكَ **مَنْ** جَزِيئَةً مَا يَفْقِدُ الْعَالَمُ الْإِلَهَ

جاءني بالكتب واداعلم وبهذا يندفع مايقم ان بلائهم التصديق انما سلمهم بلائهم يقصروا لا

حلاف اذا كانت اجزاء لم كما هو مذ به للامام اذا كانت شرطا لم كما هو مذ به بالحكيم فلا فان بداهته

التصديق بمعنى الحكم لا تسليم بذاته فهو الحكم لطرفين وذلك لانه اذا علم ان التصديق بمعنى

الحکم حاصل بشرائط من البلیه والصیناعه ان کلامنا بدلیلی فی ذلک وانما علم من شروط حصول بشرائط

من يتصدق بمكسب وان هذا الصدق اى كل جزء او شرطه خيرا او شوطا هذا الصدق

اجمالا بعد ملاحظه الكبرى و من اجل انه او شرطه فاعلم الاول ان يفعل الله فاعلم ان العلم

لذلك صديقك ولا وجهه المظلمة والشريرة
اختر الاول في كل منزه فلما قال ينبغي ان
عليه اسمك ان يلقط الوجه مشتراك فيه وتلقم امر

ه لا يخفى ان هذه الامور انما يقضي استكمالها بمقتضى مطلق النبوة بالنسبة الى الحبيب اعني النبوة

ثم انما صفة او شئراكم بحقق عبدة الآثار بالنسبة الى المبادئ للآثار الخاصة واما بالنسبة الى العامة

جمعا فلا تامل **ق** صي التميم لا لفظ الصفة في كلام المتن شعر بان الصفة المشابهة

• الداء كذا ^{٥٥} من ان تقول ان شرط الشكل الاول فعله الصفي لانما قبل ان ذلك مخصوص بما اذا

التي هي من الفضل في الكرم والكرم في الشئ وأما في الكرم والكرم في الكرم

كان صدق وهو الوضوح والبرزجيا الفعل ما هو له به شيء وما اذا كان جليسا كان ما هو

مذهب الفارابي فالقياس متج وفاقا وان كان صفراء مملئة او تفقد الصفة بمفعلة النبوة او

للمصدق ولتبتلي الناس الى الصغرى انما العجز مورد القسمة لوجود الواجب ووجود غيره

لا يمكن ان يكون

التي لا تملكها الا اهل البيت

تحتل مركزا هاما في فنيها

بسم الله الرحمن الرحيم

CamScanner

CamScanner - موحه ضوئيا بـ

أقسام ثلاثة مشتركة كالفصل مشترك بين العين
إلى الجارية والبالغة

إذا لامر المبني أنما تقتضيه زيادة الوجود
بمعنى المعنى لا بمعنى مبدء الآثار

الوجود في ذلك على وجه مشترك
مطلق مفهوم الماسية
وما صدق زائد عما
ما صدق عليه العقلية

مفهوم مشترك
بأنه مشترك
أقسام

أقسام ثلاثة مشتركة كالفصل مشترك بين العين
إلى الجارية والبالغة
أقسام ثلاثة مشتركة كالفصل مشترك بين العين
إلى الجارية والبالغة

لأننا قسم الوجود إثباتاً للمقدمة المنقولة بتقرير المبدأ من الأوطافان المراد من مورد القضية
مورد القضية العقلية بخلاف النقص للترك اللفظي وهو كان باعتبار التأويل بالمتن

بمعنى اللفظ الختم به تقرير الدليل الوجود ما يجزم به مع التردد في الخصوبة وكل ما يجزم به مع
التردد فيها مشترك بمعنى وقول الله ولو لم يكن دليل الكبرى وحين ان يقع قوله المتن

مقدمة رافعة للشرطية التي ذكرها الله في قوله الجزم فيما استثنائياً في الأقسام الإضافية

الموجود الآلام البطلت الجمعية في كل معنى من أنواع الوجود وأثنى صحتها خصوصية لئلا يشك
بياناً البيانين في ضرورة بيان الملازمة في قوله على التقديرين والثالث عام المحصر رافعة

شرطية الله وكان لم يرد في الشرطية لم يكن بين الوجود والعدم تناقض فقام يتم

لحصر بواد الظاهر لانه شرط لا غير لازم لانه شرط لا غير لازم لانه شرط لا غير لازم

مبدء الآثار وبذلك علم ذلك قول الله فيما يأتي للوجود عند القائلين بزيادة امر اعتباري وكيفية

الشيء أي مفهوم ما و ما صدق لا امتناع كالباليه لو كان لبدي هو أو كلب هو هو ولكن امتناع

الاول ثم لان الجباليه لفظة اشتقاقاً كاذباً فيمكن كلبه صارقاً للمراد بالجلد اشتقاقاً قائله

القائل بزيادة لا يقول لجل الوجود معاطاة في يرد المنع عما الملازمة بأن يقع لا سلم انه لو كان

عين لما افاد الجمل اشتقاقاً وأما لا يفيد اذا كان معاطاة غاية الامران بل قل لنا الموجود ذو

وجود كاذب ولا منافاة بين الافادة والكذب وهو لا غير مفيد وان كان صحيحاً

وزايتنا استطردى والحكمة أه قضية كلام الله في الشرع والحكمة ان الخلاف بين

أي لما ولبها والمقدور كان
لجزم به صحيح وغير متبع
فيلق الوجود مشتركاً معنوي

فان الجزم وان كان جنساً
والعوض وان كان عرضاً
الا انهما ان كان بالنسبة الى
مطلق الوجود حقيقة لا التخي
بين ان شرط البيانية عندهم
ان يقع المضاف والمضاف اليه
عدم من وجه وفصول في يوم
وليس فاهنا لذلك اذ عنوان
الخصوصية اعظم من تلك
لشيء جدير بالاعتبار لا في انبثاق
عما الخصوصية المندرجه
حتى مفهوم كل أثر
قوله كلب ذي هو كان يقع
الا اننا ليس بذكر وجود
او كلب هو هو لا

أقسام ثلاثة مشتركة كالفصل مشترك بين العين
إلى الجارية والبالغة
أقسام ثلاثة مشتركة كالفصل مشترك بين العين
إلى الجارية والبالغة

(W)

بين جهنم المتكلمين والحكماء على بناء عما ان كلام الفوفه الاولى في العبد بمفعول الله والنبوة والكفره

الثانية في الف وجود بمعنى جبر الاثر وليس كذلك كما قال الكلبوني في حاشية العقائد الجلالية بل كلامه انفق
 في الف وجود بمعنى جبر الاثر وليس كذلك كما قال الكلبوني في حاشية العقائد الجلالية بل كلامه انفق
 في الف وجود بمعنى جبر الاثر وليس كذلك كما قال الكلبوني في حاشية العقائد الجلالية بل كلامه انفق

المذكى الذى ذكره بل هو ينفع بهذا الآثار وقائم مقام حصته من مطلق المالكين والشعوب فكما ان المطلق

فصل في معرفة النوبة التي يمكنها من طاعة فلكها على ما ذكره في مواطاة نظير ما قاله المختص في

من انه تعالى علم زائد وقدر زائد بل ينفع ينكشف بها الاشياء وتفيد على المقدور وقائم مقام حقيقة

العلم والقدرة ^{عظ} كان محتاجا الى وجود الربط ان كان الكلام في الوجود الاعتباري كما عليه الكليني

والجواب ان كان الكلام بمعنى مبتدأ الآثار كما عليه السلام **اليوم** ولو كان حذفاً لكان له علم ليست غير الماهية

فمنها به الكبرى الاولى المطوية وقوله فله علمه ليست غير المادية تالى النتيجة فقولنا وانما عية آله دليلا

للكبر بالنظر الى الجزء الاول من ثاليس وقولها لا لكان الواجب ان دليل لذلك الكبر بالنسبة للمعنى الثاني والحمد لله

إلى الغير أي في الوجود الرباطي والعلمي ^و يمكن أي واحد وجوده ^و فلعلة تأتي النتيجة الأولى والعلة متفصلة

اهـ دليل الكبرى الثانية المطوية ايضا اعني ولو كان له عدة ليست غير الماسية لتقدم الماسية بالوجود على العجوة

فيانم تالى النبيه الثانيه واجيب اه منع للكرى الثانيه المطعنه بجمع دليله و لعدم ^(في الجود)

المؤمنين منكم من كان لهم دين من الدين فليؤتيه الله ما يريد الله ما يشاء وله حكم العظمى
 مؤمنين بالله ورسوله من كان منهم من كان ذا دين فليؤتيه الله ما يريد الله ما يشاء وله حكم العظمى
 ما يريد الله ما يشاء وله حكم العظمى

الشيء بغيره. وفيه ان الامر لا اعتباري وان لم يلجج الى موجد لكن اتفاق الماهية تحتها الى العلم فيقول

الذكال ^{تصفيقية} فلا يريد ان يخرج الموجودات الايراد حارضة لذيل الحكم او يلقها بما هي وقيل المصنف خالفه

لوجود المكنى به جواب باعتبار الشفا الاول ومنع ملازمة وما استذكره الله على قولنا لان ما به

ای لایلیکم من خلق البیوت مقفیه ذات الیوم و لیل
کلا وجودی و فی الذل هو خاتم و هو الایام (تعلیم)

قوله يقبل العلم ^(١٦) ورد بان ان اريد بقبوله ما يميز الممكن للعدم فان قيل لا يتصور
انما في بالعدم مع كونها ثابتة في الخارج فالهوى ممنوعة ^(١٧) وان اريد برفعها بالكلية وكونها نافية صرفا فاف
لصفرى سلمة والكبرى ممنوعة حتى يتصور
اي حقيقة صرفة عند وفي
العدم عليها حجة

اذ قلنا ان الله هو صفاته المقتضية
وهو مقتضى صفاته
فانما هي صفاته
كما ينبغي في الخارج
اعني الوجود على مقتضى
ما يميز الممكن للعدم
مع كونها ثابتة في الخارج
فالهوى ممنوعة
وان اريد برفعها بالكلية
وكونها نافية صرفا فاف
لصفرى سلمة والكبرى
ممنوعة حتى يتصور
اي حقيقة صرفة عند
وفي العدم عليها حجة

الممكن اه بقولنا ورد بان اريد آه جواب باختصار الشك الذي كان يجمع بطلان آه النتيجة ^(١٨) وتجرى الوجود او وجود الوجود

وفيلق كل وجود تجري آه تسمى ^(١٩) وفيلق وجود الممكن آه تسمى النتيجة ^(٢٠) وهو باطل رافعه ^(٢١) لان ما يميز الممكن دليل

لواقعة ^(٢٢) يقبل العلم والوجود على تقدير كونه عين الماهية لا يقبله ينتج من الشكل الثاني ما يميز الممكن ليست بوجود

ولا لا يقبل العلم ^(٢٣) وكتب دليل القسري ^(٢٤) ولا يرد اليه جواب معارضة اخرى للتليل الحكماء ^(٢٥) ولا غير مملوفا نقا

ينتج من الشكل الثاني ان الوجود ليس حقيقة العايد ^(٢٦) وذلك لان البحث وحاصلان اريد بالوجود في الصفر

الوجود الخاق فهو ممنوعة او المطلق فله كالكبرى ولا يفرض النتيجة ^(٢٧) لا عينها اذ هو عينها قائم بنفسه ان الممكن

جوهرا ونحوه في الماهية ان كان عرضا ^(٢٨) لوقام بالماهية اي عينها كان موجودا اي بوجوده في نفسه ^(٢٩) امتناع

وجود ما وبعبارة اخرى ضرورة امتناع الوجود الربط في ظرف ما ليس وجود محض في ذلك الظرف وكتب ايضا

هذا مبتدع علم ان ثبوت الشيء في ظرف ثابت في ذلك الظرف كانه في ظرف ثابت ^(٣٠) في ذلك

ان وجود كل شيء في ظرف ثابت ^(٣١) ران ذلك في نفسها وخارجها وكتب قائم به ^(٣٢) والمعروضة للوجود في الخارج

اي وجود الواجب الذي هو نفس الحقيقة ^(٣٣) في نفسها وخارجها ^(٣٤) اي وجود الممكن الذي هو ذلك علم

ما يميز الممكن ^(٣٥) في نفسها لا عينها ^(٣٦) في عارض اي في خارج محض على ما هو طاعة ^(٣٧) المشترك المصنوع ^(٣٨) في

المقول على الموجودات ^(٣٩) اشارة الى القسري ^(٤٠) لانه في العلة اي لانه حول علم الوجود اقدم من حله على وجوده

المحلل ^(٤١) اقدم اي ذاتا ^(٤٢) وفي القار اي العرض القار الذات ^(٤٣) فيلحق عارضا لما اه لازم

اذ الماهية واجزاها اشارة الى الكبرى ^(٤٤) فعلم بان ذلك القياس في الشكل الثاني والمراد بالماهية والنتيجة

ما يميز الوجودات الخاصة ^(٤٥) ومن ذلك اي في زيادة مطلق القار على الماهية ^(٤٦) زيادة الوجود اي علم الماهية

لان زيادة المعارض علم الماهية وكتب ايضا ^(٤٧) وهو الوجود المشترك ^(٤٨) زيادة المعروفي علم الماهية وهو

لوجود الخاق ^(٤٩) الحكماء ^(٥٠) اقول الوجود الخاق عند الحكماء في الممكنة عبارة عن الشئ

لا يتصور ان يكون ^(٥١) لا يتصور ان يكون ^(٥٢) لا يتصور ان يكون ^(٥٣) لا يتصور ان يكون ^(٥٤) لا يتصور ان يكون ^(٥٥) لا يتصور ان يكون ^(٥٦) لا يتصور ان يكون ^(٥٧) لا يتصور ان يكون ^(٥٨) لا يتصور ان يكون ^(٥٩) لا يتصور ان يكون ^(٦٠) لا يتصور ان يكون ^(٦١) لا يتصور ان يكون ^(٦٢) لا يتصور ان يكون ^(٦٣) لا يتصور ان يكون ^(٦٤) لا يتصور ان يكون ^(٦٥) لا يتصور ان يكون ^(٦٦) لا يتصور ان يكون ^(٦٧) لا يتصور ان يكون ^(٦٨) لا يتصور ان يكون ^(٦٩) لا يتصور ان يكون ^(٧٠) لا يتصور ان يكون ^(٧١) لا يتصور ان يكون ^(٧٢) لا يتصور ان يكون ^(٧٣) لا يتصور ان يكون ^(٧٤) لا يتصور ان يكون ^(٧٥) لا يتصور ان يكون ^(٧٦) لا يتصور ان يكون ^(٧٧) لا يتصور ان يكون ^(٧٨) لا يتصور ان يكون ^(٧٩) لا يتصور ان يكون ^(٨٠) لا يتصور ان يكون ^(٨١) لا يتصور ان يكون ^(٨٢) لا يتصور ان يكون ^(٨٣) لا يتصور ان يكون ^(٨٤) لا يتصور ان يكون ^(٨٥) لا يتصور ان يكون ^(٨٦) لا يتصور ان يكون ^(٨٧) لا يتصور ان يكون ^(٨٨) لا يتصور ان يكون ^(٨٩) لا يتصور ان يكون ^(٩٠) لا يتصور ان يكون ^(٩١) لا يتصور ان يكون ^(٩٢) لا يتصور ان يكون ^(٩٣) لا يتصور ان يكون ^(٩٤) لا يتصور ان يكون ^(٩٥) لا يتصور ان يكون ^(٩٦) لا يتصور ان يكون ^(٩٧) لا يتصور ان يكون ^(٩٨) لا يتصور ان يكون ^(٩٩) لا يتصور ان يكون ^(١٠٠) لا يتصور ان يكون

فانما هي صفاته
وهو مقتضى صفاته
فانما هي صفاته
كما ينبغي في الخارج
اعني الوجود على مقتضى
ما يميز الممكن للعدم
مع كونها ثابتة في الخارج
فالهوى ممنوعة
وان اريد برفعها بالكلية
وكونها نافية صرفا فاف
لصفرى سلمة والكبرى
ممنوعة حتى يتصور
اي حقيقة صرفة عند
وفي العدم عليها حجة

إلى قته التي هي حصة من مطلق الكل وفيها واجب هو ذاته الواجب مقام حصة منه من غير أن يتوقف بتلك الحقيقة كما
عن الكندي **و** يعرف في الكل على العقل بانتهاء العوض حيث يلزم اتحاد **و** لا بالاطلاق هذا
عندنا قال أن العقل بالتشكيك عرفه لأن المطلق عنده عرفه بالتعريف فيها بالمادية لا بحجج الاطلاق
و التقييد بالليس بينهما اطلاق وتقييد حقيقة **و** وذلك لا يفيج العوض بل ينافيه وكتب في قضية
هذا أن يطلق التعيين ذاتي للتعينات الخاصة وذلك يستلزم أن يقع لكل تعين معنى آخر كما سيأتي **و**
أما وراء كما قالوا أن الوجود الخاص في الواجب عين المادية اللاحقة **و** هو هو بل إنما يصح اشتقاقاً
مع أن المقول بالتشكيك لا بد أن يحمل على أفراد حواطة وهو هو وفيه **و** كما أنه لذلك الواجب
بنفسه قائماً مقام حصة من مطلق الكل فأنما يحمل عليه المطلق حواطة وتعمل عليه اشتقاقاً فالزم
زيادة عن ذلك الواجب وانضاف بها فيلزم الحضور المنكسر **و** فكانه لهذا قال اه أقول ينبغي أن
يتذكر أن هذا القول إلى المقى بها ويذكره بعد قوله أقول إنه لم يرد بالوجود المعنى الثاني
لأن هذا القول آت من تأويل المعنى للكلام الأخرى فينبغي شرحه الذي على طوله المضم إلى أن يتم
كلام ثم يذكر أنه ما هو ربه وخصاله عنده **و** المصنف في الخارج **و** ليس في الخارج **و** ربه في
خارج **و** علموا أي علم المادية الممكن كما هو الظن **و** الصيام بالمادية أي في الخارج **و** بقوت
المادية في الخارج **و** معدوم في الخارج **و** لاستدعاء القيام إلى ربه وكتب عليه اليه بناء عما نه
مبثوثه التي كما هو الوجود للمادة في ظرف كالخارج **و** في ربه شعبة المشتبه في ذلك الظرف كما هو في ربه الثاني
فيه **و** قد عرفت أي في مناهل الحكم **و** لا الشبهة أو شبهة المشتبه كالثابت **و** لا يتوقف كل رفعه
للإيجاب الكلي **و** مطلقاً أي لا انفرد ولا يتحقق مع حقيقة المادية **و** ولا إشارة إلى أن
لكن بهذا المعنى عين المادية ضرورية لا ينبغي سائرعة التكلم فيم فيبقى الخلاف بين الأخرى
و جمهورهم لفظياً **و** أنه أي الوجود بمعنى مبدأ الآثار نفس الشيء فهو ما واصلها **و** نفس الشيء

فكيف ما ذكره الله في النسخة الأولى عند مقتضى
أرادته بالنظر إلى وجود الواجب ليس
وجود حقيقة نفسية لا حقيقة
به الدرسية بالاطلاق والتقييد لا
حقيقة منه بالاطلاق والتقييد لا
بأن الاختلاف في عارضا لا في
يقيد حقيقة الابتداء لا في ذاته
ذاتاً كطلق الابتداء لا في ذاته
لأن التعيين على سبيل ما هو
لحقيقة والتكاملية فيه فان كان
أف فبقيل الكلام اليه فان كان
بأن السبل فلا بد أن يكون
بأن السبل فلا بد أن يكون
عوضاً للتعينات الخاصة وذلك يستلزم أن يقع لكل تعين معنى آخر كما سيأتي
فإنه قد قيل للمادة موجود في ربه
على عليه لا في حواطة المطلق
على الذات المضافة فيه
التي منها في أن الوجود بمعنى مبدأ
الآثار كما يدل عليه قوله الآتي للذي
قد عرفت أن القيام إلى ربه فان الذي
سابقاً قيام الوجود بمعنى مبدأ الآثار
بالمادية فلهذا هذا الذي ذكره منها
أبداً عن حواطة الأخرى على حواطه
أنه إذا لم يتبين أن الوجود
بمعنى الثاني لا يفيج كان أنما ذكره لتبديل
المعنى منها فلهذا لا يفيج فيما لم يرد
قوله أقول إنه لم يرد بالوجود المعنى الثاني

ط
إذا لا يدل بناء على أن الوجود بمعنى الكل
والشبهة لا بمعنى مبدأ الآثار فأن بهذا المعنى
لم انفرد بيقين ولا يفيج أن يقال إنه بهذا
المعنى لا وجود له في الخارج بل الحقيقة
فيه المادية فقط حسب الأجل

كما لا يفيج في الوجود بمعنى الكل فان في معنى مبدأ الآثار
فإنه بمعنى الكل كما حسب الأجل

في قوله وفي الخط الصفة **والآدم الدال على الموجد** **صورة الدالة على الآدم الدال على الموجد** **لواضيف الموجد**
اللفظ والخط الأول للآدم والدالة للآدم **في قسور الموجد في الآدم** **أصل الدال على الموجد الحقيقة الذي**
من قسور الموجد في الآدم **بأن أضيق الموجد المفظ والخط إلى الصفة الذي منه للفظ والنفس**
المتكبرين **والدليل بهذا الدليل الحكم** **وحرى الصورية** **لكن من الموجدانية فالمراد انه يرى جوى اه**

لغوية **بأن الموجدانية** **ادخلك على المنتها** **أقول لو قال لا تخم على المعدية** **لكن من قوله لا**
دالة **ومن القضايا حقيقة** **وآورد التضييق على المنع** **فليقل على المعدية** **منته** **أولاد** **والحلم**
على الشيء **أشاره الكبرى** **دليل الصغرى** **وحد أي فقام** **ولا محالة أي فلا في القلب** **بجوه**

فلم لا محالة اه **ليقتضى العقل لا يفهم** **أن العقل في الاضافه** **فالتصور ان يقول فلا محالة هو**
اضافه بين اه **لأن العقل** **انه من مقولة الانفعال والاضافة** **لازمة له فلا خلا فتدبر** **ولا تفعله**
لا يبعد ان يبقى **مصدر العقل** **انما يتوقف** **توقف في الطرف على الطرف** **على احتياز أي عما يمتد**

بالمضاف اليه **تأمل** **المضاف اليه** **وهو الما بية** **حيث به** **على وصوره** **وجود** **حقيقيا**
اصلا **وهو** **وسلم عند المنع** **بوجود المتعلق** **بوجود** **وخرم** **وجود** **المنع** **وجود**
اصليا **وكتبنا** **بمقتضى** **قياس المساواة** **وجود** **ظالم** **لا يظهر** **به** **الموجد** **بالحكام** **ولا يحدد** **بمعدنا**

لأننا **لا يفتي** **الا مضاف اه** **الا خضر** **الوضح** **ان يقول** **لا يفتي** **نفس الذين** **بالا** **الاضح** **المنع**
ولا وجود **المنع اه** **فلا يوجب** **لا فرق** **بين المنع** **والمفرغ** **عليه** **الأ** **بالخصوص** **والعدم** **مفرغا** **تأمل**

انفس الذين اه **فالملازمة** **الاولى** **ممنوعة** **ولا وجود** **المنع** **أي بوجود** **اصلي** **بل انما يفتي** **وجوده** **بوجود**
ظالم **بمقتضى** **قياس المساواة** **وهو غير** **ممنوع** **وعلى هذا** **فالجواب** **يمنع** **الملازمة** **تارة** **ويمنع** **الرافعة** **أخرى** **فافهم**

لكل الذين **فيه اللام** **داخله** **على الكبرى** **قياس المساواة** **والصغرى** **طولية** **كالأ في البيت**
أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**

أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**
أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**

أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**
أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**

أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**
أي **إذا اردت** **بوجود** **المنع** **في الذين** **والمطلب** **بها** **وجود** **المنع** **اصيلا**

ووجوده فمعلوم مكني ومعني وكسبي ونفي ان لم يتحقق ولم يثبت وان تحقق فثبت الظاهر ان يتحقق
ان تحقق فان كان له كذا اهية لا يلزم اتحاد الشرح والجزاء في الاعيان اي بالاستقلال فقام ولا اي وان
لم يكن له كذا في الاعيان بالاستقلال سواء لم يكن له ذلك الذي او كان له ذلك لم يكن بالتبعية ويست اي مثبت الواسطة
اجتماع امور مرتبة في جمعة في الوجود وان حال وفاقا للمكان على تحققه الى كل شيء او الى شيء واحد
بهي المعلوم والموجود فليس المراد بالواسطة بالصفة المشهورة فاما في التزم يلك الشيء على
قال بان للمعلوم انما تلت به المنفرد والمعلوم كما اننا علمنا في المتن حجة على ان قال بان كلام
للمعلوم قسمين هما المعلوم والموجود وبهذا ينفع ما يقا ان بناء الكلام على تقدير انتفاء الواسطة فلا
لقول الشا او بما يصدق عليه نفسه الى تناقض لان الكلام في الشا فان كل وصفه يعني ان قولنا
ان كل مشتق يخلو عن ذاتي ان يلقى ما هذا الاشتقاق امر ذائلا مخصوص بما قبله على الغير هذا يلحق الغير
اي بما لا يلقى الف اشتقاقا تاما اي لا يلقى الف في نفسه او كان مماثلا او عينيا اذ لم يثبت انفسية بعد تامل
ولا انفسية بطريق الحدس وهو مكتوب في الملائكة منقولة بالفيض اي الذي هو العدم وكتب ايضا
حتى يلقى في الاله ليس يفيض الوجود بل هو يفيض في الموجود ولو اراد ان يفيض بالفيض الذي هو العدم
بطريق الاشتقاق اه فلا يلزم اي فالملائكة مسلمة لكن لان لم استحالة فان كل وصفه سند المنع
عدو المعلوم المكني لان التميز لا يتصور كان الاول ان يقول لان التميز صفة بثبوتية لا بد ان
يكن الموصوف بها ثابته كما في شرح المقادير الا بالاشارة اي بامكان في التميز اشار اليه ووصف ثبوت
وكل وصف بثبوتية ثابت موصوف لم يكن المكني ممكنا ولم يكن الممتنع ممتنعا تاما لعدم الفرق اي حين
كونه غير ثبوتية بالنسبة الى الاشياء فكما ان الامكان منفي عن الممتنع بالاتفاق وكذلك لان يلقى منفيا
عن نفي العنقا وكتب الشا عليه السلام ان يلقى الامكان وصفا بثبوتيا فلا بد ان يلقى الموصوف به ايضا ثابته

وان لم يكن مرتبة كان كانت من كذا الى كذا
بجسده في الوجود بان كان بعضا موجودا
علم راي الحكماء في التسلسل في احوال
الاجتماع فانه يلقى حاله بالاشتقاق
ولذا قاله الاستاذ الحق على قوله وان
حال وفاقا للمكان ليس بالاجزائي

وانما اذا علمنا صفة على نفس الوجود بوجوده
لقيام قائم والوعدة واحدة فليس ارادنا
على نفس اللفظ الوجود متصفا بوجوده
هو نفس والقيام بنفسه قيام هو
نفس بكذا سبيل لا كذا

وهذا اللفظية التي في التعليق اذا اشار فيها
ذكرة الشا لانها لا يوفق بامكان كونها
لتمييز اشار الى التميز لا يوفق لا يوفق
على الاشارة باللفظ والبيان تعي

مع ان الفرق واجب ولا يلزم ولا يفيده
قال الشيخين واحد

والفرد الذي هو مشترك في شيئين

بالعدم عديم ان المراد ان البناء على
الممكن ممتنع

ان لا يفيض في الوجود بل هو يفيض في الموجود

ان لا يفيض في الوجود بل هو يفيض في الموجود

ان لا يفيض في الوجود بل هو يفيض في الموجود

ان لا يفيض في الوجود بل هو يفيض في الموجود

نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت
نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت
نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت

وهو المظهر **نتيجة** لغير الخلف الذي هو مقدمة الاستثنائية وقوله فلا بد ان ينتج للغير طوبى كراه
وكان فيما خلفه ثبوت الصفة لكن لا حاجة الى ذكر هذه النتيجة المنقولة فثبت موصوفه قوله للفرق **الخ**
رافقة للشرطية التي ذكرها الله بقوله اذ لو كان متفيا لم يكن اه وقوله **والا** لم يكن المتكلم مكنيا دليل الراجح
وقوله فلا بد ان يكون الامكان **نتيجة** ورفع **لقد** مقدمة تلك الشرطية ولا فرق بين تلك النتيجة من جهة الرفع
جعل تلك الشرطية علمة لغيرها منها وقوله لان المنفي في نفسه اه دليل الشرطية **و** والاه لم يكن موجودا في ذاته
الى ان لا يفعله اكانه لا لان الوجود لا **الثبوت** **و** والاه لم يكن المتكلم مكنيا او يفيضا المنفي مكنيا **فاما**
و اذ لو كان اه علمه ذلك فله فذلك مفعلا على الفرق المذكور اه انا كان الفرق المذكور مقتضيا للثبوت

الامكان امر بثبوتها ولم يجمع ذلك في متفيا اذ لو كان اه **ولا يلزم** ثبوتها **لأن** انقاص
غير التامة هذا في الحقيقة دليل الكبري الا انها لا لم يكن قد ذكر جعله دليلا لفرع النتيجة **و** ان اريد
ان التميز اي في الدين وكتبه في هذا الجواب ان اريد بالتميز التميز الخارج كما اريد بالثبوت
الثبوت الخارج فالكبري سلم والصغير ممنوع او التميز عند العقول فبالعكس فقول التميز انما هو عند
العقل اشارة الى المناقضة وقوله المنقضي بالمتفيا اه اشارة الى انقضاء الاجالي فالاولى تركه الا
تدبر **فمنع** هذا منع للكبري لا تقدير ارادة التميز الذي من الاوط **و** ان لو كان محسبا لارجح
اشارة الى منع الصغير ان اريد بالاوط التميز الخارج **وقد** في بعضها اشارة الى جريان الدليل في
لمستفاد مع خلف الدليل **و** ممكن استلزام لان الكلام في نفق الدليل الاول الا انه اشارة الى ان الدليل
الثاني منقوض بالركبة الخيالية ايضا **فتميز** **و** ان اريد ان التميز يقتضي الثبوت في الدين وكتبه
منع الاستلزام الدليل للمدعى علم ان يراد بالاكبر الثبوت الخارج **و** يعني في الامكان اي سلسلا الامكان وكتبه الله
لو قال وان الفرق بين الامكان له والكانه لا عما قد مر في متفيا ثابتا فيهم يتوهم استدراك قوله علمه قد مر

قوله قد يكون ان تلك الامكان
والا كان امر غير موجود
تبعها اذ لعلها ونقل
عن الله سبحانه بيان شانه
الغاطل

نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت
نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت
نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت

نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت
نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت
نظم هذا الفصل في الايمان وصف ثبوت ثبوت

تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه
تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه
تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه

والا فلا يقع مورد الوجود في ذاته ثابت في نفسه
تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه

والا فلا يقع مورد الوجود في ذاته ثابت في نفسه
تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه

والا فلا يقع مورد الوجود في ذاته ثابت في نفسه
تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه

والا فلا يقع مورد الوجود في ذاته ثابت في نفسه
تفسير قوله من حيث الوجود في ذاته ثابت في نفسه

كله متفيا **و** لا قد يكونه صلة ثابت الاتي **و** ثابت اليه وايضا يتحقق بالاستماع **و** في نفسه ثابتا مع ان في
بان فيهما الامتناع وصف بثبوته والالم يكن الممتنع متمنا لعدم الفرق بين امتناعه لا ولا امتناع لم فيكون
الممتنع ثابتا مع انه متلف وفاقا **و** وقولهم هذا مفهوم من قولهم المارة لان المنفي في نفسه متلفا بالنسبة الى كل
بعكس النقيض ولذا قال قولكم **و** بثبوته في ذاته كان المراد بالثبوت هو النسبة الثابتة الخيرية في الوصفية لانه
بين بين اذ الثبوت بهذا المعنى لا يقتضيه ثبوت الثابت في نفسه كما في السالبة **و** فرع ثبوته في نفسه اي ثبوته خارجيا
او كليهما **و** فلهذا في جوابه **و** بمعنى حصول الشيء اي بمعنى حله على انه في الخارج في قوله واما بمعنى العمل على انه اي مطم
فان لا يكون **و** فكيف يبرح **و** فلهذا في جوابه **و** بمعنى حصول الشيء اي بمعنى حله على انه في الخارج في قوله واما بمعنى العمل على انه اي مطم

الوقوع ولا يمتنع ان يقع بمعنى نسبة بين بين في الموصية **و** واما بمعنى العمل الاجابي **و** فلا اي فلا يقع
والمثبوت ونفسه تلوح خارجيا بل يكفي ثبوته في الذهن **و** الصادق اي الثابتة للمخ **و** بعضها ثبوتية
في نفسه ثبوته خارجيا **و** سلبية في نفسه **و** اي الموضوع والمحل **و** في يقع رابط بين المقدم والناهي **و** اي
يوجد كاتبا رابطا **و** اجابيا **و** اوله عدم اي رابطا سلبيا **و** كما وجود زيد اه **و** وهذا الوجود في حق له
والاين تدبر **و** ثم العمل بمعنى ادراك الوقوع واللاقي **و** ونقص العمل اقصا الكمال في الجز ان كانا
للمعنى الاتي في الهوية **و** والمعاني في المفهوم او اقصا المتعلق بالكم في المتعلق بالفتح ان كان
بمعنى الاتي **و** بمعنى ان يقع ما يشهد به تغير الاتحاد الطرفين ذاتا لا قاربا هوية ايها تامل

و والذهن بهذا البيا مخصوص بالوجود **و** يقع ان كلام المصنف في مطم الاجابي **و** في الموجودين ذين كميته
او خارجيا **و** مفهوم ذاتية وعرضية او كلية وجزئية كالاداء والناطق او اجالا ونقصا كالانسان
والحيوان الناطق **و** عن المفهوم بيان **و** ان هذين المتقاريرين فيهما ساحة فان الحكم بالاتحاد
لذا في المتقاريرين بالمفهوم ذوا الفائدة لا نفس الفائدة تامل **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل

الانسان والفضيف **و** لكن لا يلزم بل لا يجوز **و** ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقي **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل
الانسان والفضيف **و** لكن لا يلزم بل لا يجوز **و** ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقي **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل

الانسان والفضيف **و** لكن لا يلزم بل لا يجوز **و** ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقي **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل
الانسان والفضيف **و** لكن لا يلزم بل لا يجوز **و** ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقي **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل

الانسان والفضيف **و** لكن لا يلزم بل لا يجوز **و** ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقي **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل
الانسان والفضيف **و** لكن لا يلزم بل لا يجوز **و** ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقي **و** في مثل الارض ارضي بل في مثل

ما اعتباد انه يطابق

[illegible][illegible]

فلا واحد خلا فالجاء هذا المسند بقوله تعالى فاسترى علم الله كذبا من حبه **و** لم يصدق الحاكم اللام للاستغفار وليس يرفع
الا في باب الكلي **و** طراهه اي حاصدها ما علم **و** ملا في الذهن خلا فالنظام حيث قال صدق الحاكم مطابقة للا
شك **و** ليس صدق لا رفع **و** بالمطابقة في الاعين بل بعضه يقربها وبعضه يقربها **و** عند
شكنا قبله **و** اذا جازك المفاقيد الحق ان المفاقيد الكاذبون **و** بطل بقية لام **و** ملا في الذهن كما هو عند
اي عطاء كتب ابي ابي الله **و** ملا في نفس الامر سدا عند سبيل الجور **و** معناه اي وسعة قولنا في نفس الامر **و** في قولنا اي

[illegible]

واما الواجب في العوارض ^{سلبية} ولا توجد له سلبية ^{ولتبنيها} ان ^{في وجود المجردة في الازتها عند العوارض}
 في العوارض ^{فقد عارض} اما المجردة ما ليس ^{المرسوبة}
 بالوجود ^{الذي} فلا فاقيد ^{عليه} للنسبة لا الف جيلان ^{الوجود في الدين} في العوارض ^{لحب} نفس الامر ^{وقيل}
 لا اعتبار ^{الدين} تصور ^{كل} في ^{في عدم} نفسه ^{ولا} في ^{في} التصور ^{ولا} لا يمتنع ^{ان} يعقلا ^{الدين} ويعتبرا ^{بها}
 معناه ^{في} اللوح ^{الخارجية} والذهنية ^{وبلا} في ^{الذكاء} وان ^{كانت} بحسب ^{نفس} الامر ^{متصف} ببعضها ^{الاخرى}

التي يمكن الحكم على البرقة مطع باسمه الوجود في الخارج وقيدان شرط تجريدها عن العوارض
الخارجية لوجود في الذهن او العوارض مطع فلا فرق كذلك في المواقف وشروطها الخارجية بالمعنى الاعم
اعتبارا
وتح العوارض اللام للعدول في اقامه المطع مقام المفهومي اذا العوارض الذميمة اي بالمعنى الاخص لا بما
المعقود

[illegible][illegible]

مسوحة ضوئياً بـ CamScanner

[illegible]

المصطفى الماروق
عازضاً نهياً اغايبه
فوقى الامم وصبر ربه
الملك في الدين عضد
الآباء الاعتبار الاثر
لان الله عز وجل
وفى الامم قبل الامم
الفضل قبل الامم
زاد من انما في الامم
المصطفى الماروق

اعقبناك يا خير بانه ليس اليك شعبه
لا يدين اليك احد ولا يحسدك احد ولا يفتخر
بالحسنه التي فعلت ولا يفتخر بالسيئه التي فعلت

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

ان كان الماهية التي هي في الخارج لا يوجد على ما هي
معدودة في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

ثم ان

تفسير

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

لا يشترط في تعريف الكمية خلافاً لما يشترط في الخارج لكونه معدوداً لا يوجد على ما هي
معدودة في الخارج لا يوجد على ما هي بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي
بسيطة في الخارج ينتزع العقل منها بسبب تنبؤة المماركة والمباينة امور الكمية الا ان ما
ينتزع من ذاتها بسبب اصطلاحها جزء ذاتياً وما ينتزع منها بملاحظة الخارج عن شيء عرضياً
كالوجود فانه ينتزع بملاحظة ترتيب الآثار الطبيعية من الشيء اذا عرفت ذلك فنقول ان كلام المصنف
بها مخرج في انه اختار الاول حيث عرف الماهية بما لا يصدق الا على الطوائف الكمية ثم بين
اعتباراتها الثلاثة وحكم بوجود اثنين منها في الخارج ثم قال اذا اعتبرنا الماخوذة لا بشرط

اذا عرفت فوجدنا ما هو ليس الا على
والحيوان لا الاشياء

شيء معروفه للكل فهو الكلي الطبيعي وانما يوجد منه العوضاه ولا تلتفت الى ما قاله في
لحيمة ان كلام المصنف هنا في الثاني نعم كلامه في قسم المنطق في الثاني فلا بد ان يحل على ما هي

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

وعند عرفت التخفي وزوال الانصاف بالكمية ووجه الافراد اي ضل العوض مع تخفي الافراد
واما الماخوذة لانه عدل ليقول معناه ان ما صدق هو عليه وكتبه في الماخوذة لا بشرط

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

شيء مع انصافها بالكمية والجميع الكافي للتفريق وقديف الماهية كان هذه قسم في المنطق
السابقة يعني انها لم تكن ان يعتد بزيادة ما يقارنها ولا يعتد بخلاف غلظة ابن سينا اي

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

والملاحظة ايها فظهر الفرق بين هذه والملاحظة على رأي القائل بتدبر وثقة على ما هي
وغيرها وضرورة امتناع تحقق الكل في الخارج او الذهن لا تنفاه شوط الحمل كان

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

لما بالشرط الالهي بناء على ان الحمل الاتحاد في الوجود والتغاير في المفهوم وليكن ان يكون
المراد بالحداد ان الوقوع في لاجبة الى تاويل الشرط بالكون وهو الاتحاد اي اعتباره

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

وكتبه عليه ايها بناء على اعتبار زيادة ما يقارنها والاقا شرط متحقق في نفس الامر فافهم
بشرط ان لا يلق مع النطق اي بشرط ان لا يعتد باتحاده مع النطق كما يعلم بشرط ان يكون مع

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

النطق اي معتبراً فاده بقية قول الآتي وان معتبراً في ادما لا بشرط ان يكون مع شيء اي بشرط
في ان يكون مع النطق اي بشرط ان لا يعتد باتحاده مع النطق كما يعلم بشرط ان يكون مع

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

في ان يكون مع النطق اي بشرط ان لا يعتد باتحاده مع النطق كما يعلم بشرط ان يكون مع
في ان يكون مع النطق اي بشرط ان لا يعتد باتحاده مع النطق كما يعلم بشرط ان يكون مع

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

في ان يكون مع النطق اي بشرط ان لا يعتد باتحاده مع النطق كما يعلم بشرط ان يكون مع
في ان يكون مع النطق اي بشرط ان لا يعتد باتحاده مع النطق كما يعلم بشرط ان يكون مع

فان شئنا ان نزيد ان كان
في الخارج لا يوجد على ما هي
بل يوجد هو غير معدود لا يوجد على ما هي

منها فلهذا
التي افاضت به من المعدن غيره كما ستبين
غيره

الحقيقة الخارجة والذهنية كالركبة البسالة مثال المركب الخارجي
هو عين كما تطلق الصفة على الهيئة فيما يأتي وان يلقب بها الصفة الجوهرية التي يقال لها الجوهر والذهنية فصل
الاجزاء الساقطة تامة فتحتك الهيئة باعتبار الجوهر في قبل لا الذهن وان بقا البرهان لا وجوده فانه
وجوده مقدم على الصفة تقديرا ذاتيا للذهن محتملا فبذلك المركب الذهن او الخياري فاقبل معارضة تقديرية تقديرا
بعض الاجزاء المركب الاعتباري هو الهيئة الاجتماعية كما ان بعضها الآخر هو الاجزاء المادية والبعض الاول
الهيئة محتاجة الى البعض الآخر اعني الاجزاء المادية ينتج ان بعض الاجزاء المركب الاعتباري محتاجة الى بعضها
الآخر ولازم قطعا ثمة ان الكبر في حرية قلنا الصفة او منع الصفة المعارضة وتحقق

اعتبار العقل اي ليس من المركب الاعتباري اذ ليس من العقل فكذلك ليس من السر لا الخش وفي الخارج
هذا لا يجري في المركب الاعتباري الذهن في العكس والسر لم يكن العكس والسر في اختلاف اي
المشايير والشرافيني وفي تحريمه اه اي في بيان الماد من المجهول لثمة الكاشنة في هذه المسئلة

اقوال بين المتخمين في الحكمين احدهما ان مراد المبشرين للبعولية اعني الاثراقيين الاستلزام
والاستبعاد و مراد الثاني في تصديره اشياء والثاني ان مراد الطائفتين الاحتياج الى غير الفاعل
فلا خفاء ان المادية المركبة محتاجة الى غير الفاعل اعني الجزء دون البسيط والثلث المختار
للمصن ان مرادها الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي ففعل الفاعل لا قبل منه الخلفا على
خلفه فان الوجود في الممكنة عني المادية كما عند الاثراقيين والاشهر فيمكن جعله بمعنى

استلزام والاستبعاد او غيرهما كما هو المشايير فيمكن بمعنى التفسير بخلاف العقول الاخرى
موضوع والثاني ان الاستلزام موضوع لا اول انه فانه يعقل وضع اللفظ فيكون النزاع بسبب
للتفسير وما اخذوا المصن في هذه الاقوال كصاحبها وافق ولا خفاء اشياء الى ان الخلف لفظ وكتبه اليه
وكذا لا خلا ف في لوازم الهيئة اي الوجود الخارجي في لوازم الجوهر اي ليس في لوازم المادية بل في
بني احدها الطائفتين ما عليه الآخر ان كان اللفظ
موضوعا كما عليه صاحبها لا يجري

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فان كان موجودا بالوجود المحض كالقوة
ولا كالملازمة الاعتبارية فهذا الوجود
صادق على الاعتبار كالموجود حقيقة

هذا هو الوجود المحض الذي لا يضاف له شيء
فان كان موجودا بالوجود المحض كالملازمة
فان كان موجودا بالوجود الاعتباري كالملازمة
فان كان موجودا بالوجود الاعتباري كالملازمة

فان كان موجودا بالوجود المحض كالملازمة
ولا كالملازمة الاعتبارية فهذا الوجود
صادق على الاعتبار كالموجود حقيقة

اوله بقوة في نفس الامر والاعتبار في ذاته فان كان له حقيقة والاعتبار في معنيين والمفعول الثاني بالحقيقة

الاول له والاعتباري بالعكس وفي العوارض وجوده اي ان كان الوجودي بالمفعول الاول او الاخير والا

فلا وكذا الهندية بالمفعول الاخير للوجودي اذ الهندية بمعنى اللغوي شار اليه والهندية اعتبارية في كونها

لهذه واما معاني التقيان اعتبارية بالمفعول الذي ذكره فيلزم وان كانت اعتبارية بمعنى مالا وجوده في

وقد يقع بالمفعول الرابع اي في فاهم ولا تكن في الفاهم وكذا الهندية بالمفعول الاول للمعنى وكذا الهندية

ايضا لا يخفى ان هذا من قبيل مقضية الشك فيلفظ فاهم وايضا لا ينبغي ان لا يقع انه لا دخل للمعنى في

لعل عليه اي التقيان باي معنى كان بانضمام الكلم الى الكلم وما قام عبد اليكم في حصة التورية انه لو

ان يحصل في اجتماع الوجوه الكلية ومجرته وقوله ان ضم الكلم الى الكلم لا يفيد الجزئية ليرى فاعلم

يتصور ان كان المقسم والمنقسم اليه مفصولين ومجره واحدة اجتماعهما ليجلج لرب او الذين في وده

واحد وهذا لا يكاد ان يعقل فاعلم من هذا المفهوم اي الذي لحقه التقيان وكتب ايضا هذا البيان الذي

بالوجود المحض لا يتصور
فان كان موجودا بالوجود المحض كالملازمة
فان كان موجودا بالوجود الاعتباري كالملازمة
فان كان موجودا بالوجود الاعتباري كالملازمة

فان كان موجودا بالوجود المحض كالملازمة
ولا كالملازمة الاعتبارية فهذا الوجود
صادق على الاعتبار كالموجود حقيقة

الاعتناء بالثبات في الخصوصية والوجود في النقيض

لا يشترط في الخصوصية والوجود في النقيض

اي شخصاً فله وجهه حاصل ان الخصوصية الوجود فلا في النقيض **وجب المفهوم واحد في عينه** **فيتمهده**
اي اراده الاضافية **والا فافزاده الحقيقة** انما تتحقق بتحقق تعيين الوجود فمافيه **قد**

عند الوجود الخارجي حاصل ان الوجود الخارجي ما يقطع به لتعني عنده مع قطع النظر عن جميع ما
وكل ما كان كذلك فهو علة النقيض **ففيه الكبرية مطلوبة** والجواب منع لها مع السند **ومر ان النقيض اي** **وقد** لان قطع النظرة **صحة**

بأي معنى من المعاني الماتة قد يستدلوا **فما يفيد الهندية** وبواسطة في البواني **فافهم** **قد يستدل**

اي اما ان يستداه **الى نفس الماتية** اجزئها اولاً لازماً ساوياً كان كل منهما **او** **فيخصه** **قد يتق**
فليس **مخيل** **السواد** **مثلاً** **الماتية** **التي** **يتم** **افراد** **ما** **يجب** **الازمنة** **والامكنة** **وغيرها** **كما** **تفلا** **يخبره**

نوع **في** **واحد** **نوعها** **الاضافة** **ببانية** **وكتب** **التي** **وكذا** **ان** **السند** **النقيض** **الى** **اللازم** **وكتب** **التي** **كما** **في** **ا**

تفصيل **الشيء** **وهو** **ليست** **الافلاك** **والكواكب** **التي** **في** **جملتها** **الشمس** **والقمر** **من** **الشخص** **لهيولى** **العناصر**

كما **يأتى** **دلى** **الشيء** **الجسمية** **والنوعية** **المستوية** **لكل** **من** **الافلاك** **والكواكب** **فان** **شخص** **بالادة** **كما** **يأتى**

في **شرح** **بالنسبة** **للافلان** **وكم** **انه** **لا** **فرق** **بينها** **وبين** **الكواكب** **وقد** **قال** **ان** **كل** **من** **العلويات** **نوع** **مفصل**

في **نور** **والنقيض** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **ولا** **فلا** **يصلح** **ان** **يكون** **جزء** **للشخص** **الخارجي** **وعلل** **بما** **اي** **بلاده**

وكم **وهو** **ما** **يفيد** **الهندية** **وكم** **يكن** **ه** **اماذ** **انفك** **عن** **لا** **نما** **متفادان** **في** **تخليق** **اه**

كان **الماد** **بالمعول** **ما** **يفيد** **الهندية** **والا** **لم** **يكن** **ار** **محتاجا** **الى** **علم** **مفصل** **الشيء** **فيه** **انه** **واين** **ليكن** **محتاجا** **الى** **ما**

يفيد **الوجود** **المعول** **لكن** **محتاجا** **الى** **يفيد** **الوجود** **الرابط** **وهو** **هذا** **الاحتياج** **الى** **الاستدلال** **لأن** **المتكبر** **انفا** **قد**

اذا **كان** **تعليق** **الماتية** **اي** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **وكذا** **بالعلم** **الى** **الارض** **فقط** **معللاً** **بما** **ابلا** **وكم** **في** **الدولة**

وبلا **كم** **ما** **يفيد** **الهندية** **في** **البيعا** **في** **تأمل** **مستفهم** **في** **نفسها** **اه** **تغير** **للمتعينة** **وفيه** **اشارة** **الى** **المتعينة**

ليست **ما** **خوذة** **من** **النقيض** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **بل** **من** **النقيض** **بمعنى** **استماع** **الشركة** **والا** **لقال** **واما** **اذا** **كانت**

من **الاجرام** **العلوية** **التي** **كلها** **مفصل** **في** **نفسها** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **والا** **لقال** **واما** **اذا** **كانت**

من **الفصول** **التي** **صارت** **الافلاك** **بسبب** **قابلية** **للابعاد** **فهذه** **شركة** **وكذا** **الشيء** **النوع** **التي** **كلها** **مفصل** **في** **نفسها** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **والا** **لقال** **واما** **اذا** **كانت**

من **الاجرام** **العلوية** **التي** **كلها** **مفصل** **في** **نفسها** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **والا** **لقال** **واما** **اذا** **كانت**

من **الفصول** **التي** **صارت** **الافلاك** **بسبب** **قابلية** **للابعاد** **فهذه** **شركة** **وكذا** **الشيء** **النوع** **التي** **كلها** **مفصل** **في** **نفسها** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **والا** **لقال** **واما** **اذا** **كانت**

من **الاجرام** **العلوية** **التي** **كلها** **مفصل** **في** **نفسها** **بمعنى** **ما** **يفيد** **الهندية** **والا** **لقال** **واما** **اذا** **كانت**

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
والذي هو الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى التصديق بوجوده لم يتم أنما يطلب به الوجود أن كذلك يطلب به عدم الشيء في نفسه وعدم الشيء في نفسه وأيضاً طلباً بالكلام المشتبه
لا ينافي ذلك ولذا لم يتم أنما يطلب به الوجود أن كذلك يطلب به عدم الشيء في نفسه وعدم الشيء في نفسه وأيضاً طلباً بالكلام المشتبه
أرى التصديق بوجوده لم يتم أنما يطلب به الوجود أن كذلك يطلب به عدم الشيء في نفسه وعدم الشيء في نفسه وأيضاً طلباً بالكلام المشتبه

قال وممكن بالغير وفيه يقع ما بالذات من الوجود والامتناع ومعنى الانقلاب المحال وعدم اجتماع البقيضين فيه

تفتي حيث لم يقع ولا وجود اجتماع النقيضين وكذا الكلام في عدم الفرضية وكتبنا في ذلك لا فرق بين هذا وبين
عدم الفرضية لا ريب في ذلك ولا في التمثيل لعدم ترك الباري تعالى كما إذا أخذ الكافي مقتضائية كغيرها بالآتي وأوجب الوجود
أشياء ويقع الوجود في الوجود والامتناع كان الأول في ترك الكافي وهو ما جعل الوجود في الوجود والامتناع كان الأول في ترك الكافي

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه
أرى الوجود في نفسه هو الوجود في نفسه والوجود في نفسه هو الوجود في نفسه

فاما اذا كان مختار فلا يلزم ان يكون
 التاميم وان لم يكن تمام التاميم
 مختاراً وقس على ذلك لان فخصصة
 من ان يختار الاختيار قبل وجوده
 استقلالاً عن الاختيار وقبل وجوده
 فاما اذا كان الاختيار مختاراً فلا يلزم
 التاميم وان لم يكن تمام التاميم
 مختاراً وقس على ذلك لان فخصصة
 من ان يختار الاختيار قبل وجوده
 استقلالاً عن الاختيار وقبل وجوده

فاما اذا كان الاختيار مختاراً فلا يلزم
 التاميم وان لم يكن تمام التاميم
 مختاراً وقس على ذلك لان فخصصة
 من ان يختار الاختيار قبل وجوده
 استقلالاً عن الاختيار وقبل وجوده
 فاما اذا كان الاختيار مختاراً فلا يلزم
 التاميم وان لم يكن تمام التاميم
 مختاراً وقس على ذلك لان فخصصة
 من ان يختار الاختيار قبل وجوده
 استقلالاً عن الاختيار وقبل وجوده

جما وكذا يبينها والنفس اذا كانت المادة بدناً ولا توجد اي لاد كل شخص من الامكان بمعنى التاميم يوجد بعد العدم وهو
 هذا النفس المضاف بخلاف
 ان كان النوع قديماً فلا ينافي ما قاله اخيراً الاستعدادات غير المتماثلة وقديمة بالزمان اي تلك النفس او غير تلك فان
 الماددة
 ليدن الذي هو مادة النفس ليس قديماً بل القديم ببعده وكذا في موضوع الكرامة دون بعض كالاتي للحركات
 الحادثة فانها قديمة بما حدثت ووضعت عند كسائهم كسائهم فان الحادث قبل وجوده اه لو قيل فالاكتفاء لان
 تخصيص كل حادث بوقت لم يكن تمام الزمان والاستعدادات الغير المتماثلة عند ذلك الوقت وعدم تمامها بقبل
 نوع التاميم بل لا يلزم بناء على ان الفاعل معجباً لم يمكن رده بما يأتي وانما يمكن بانشاء الفعل مختاراً وبملا
 يظهر ان بناء الخلاف في افتقار الحادث الى المادة القديمة وعدم افتقاره في حق موضوعها او مختاراً قولاً
 يمكن اي بالامكان الذي بقية الدليل لا امتناع الانفلاق اي من الامتناع الى الامكان وكذا يصح
 اللام داخله على الرافعة قد يرد القياس لان لم يكن ممكن بل كان متمنعاً لزم الانفلاق لكن الانفلاق متمنع
 وهو وجودي اذ التاميم بمعنى قوة حصوله الشيء لكونه اضافياً اي بالعرض والا فالامكان الاستعدادي
 من حقيقة الكيفية كما ياتي وحده موجوداً اذ يستحيل قيام الصفة الوجودية بالمعنى بل متعلقاً به فاما اذا كان
 الى الحادث في قولهم كل حادث ممكن محاذي او ممكن مادته وهو الصفة بالمادة يعني ان الماد بالمادة
 المتعلق حتى يشمل الوجود للصفة والبدن للنفس والموضوع للعرض الى مدة قديمة بما اي فيها
 فحقاقب الحادث الغير المتماثلة وكتب اليه اي الاستعدادات يشهد بذلك عبارة الموقف اعاد قولهم اه
 صيغهم في انه لو لم يكن كل حادث ممكن بالامكان الاستعدادي يتم قولهم بالافتقار الاول وليس كذلك بناء على ا
 لقوله بل هو اقام التقدم ستة لافس كما ياتي ولو لم يكن اناه لو سبنا وفي غيره مما هو صيغة السند غير استدل
 بل هو الذي على انتفاء الثاني لا انتفاء المقدم فلا يتبع ان قولنا لكن غير سلم رفع للمقدم وهو لا ينتج رفع الثاني وتظهر
 قول الشاعر ولو طار دجوا في قبلي الطائر ولكن لم يعل ان كل حادث قبل وجوده ولكن غير سلم حال
 التواضع اريد بالامكان في الصفة الامكان الاستعدادي فهي ممتعة والدليل غير مثبت لها والامكان
 فاما ان الحادث قبل وجوده ممكن محاذي

فاما اذا كان الاختيار مختاراً فلا يلزم
 التاميم وان لم يكن تمام التاميم
 مختاراً وقس على ذلك لان فخصصة
 من ان يختار الاختيار قبل وجوده
 استقلالاً عن الاختيار وقبل وجوده
 فاما اذا كان الاختيار مختاراً فلا يلزم
 التاميم وان لم يكن تمام التاميم
 مختاراً وقس على ذلك لان فخصصة
 من ان يختار الاختيار قبل وجوده
 استقلالاً عن الاختيار وقبل وجوده

[illegible]

هذا ان هذا هو الحق لا يقتضيه رفع الا
جواب الحق اي الاقضاء ليس هو مطلقا بل
علاقتهم عدم تحقق سبب الاخر فالجواب

المقتض بالفتح توقف المقتضى بالكسر والجواب هنا فقه مع السند وكتب اليه وهذا الجواب ليس في الواقع
ولا يؤخره اذ المذكور هناك بطله قوله فيقول وقوله اه فتبطل الاولوية للطرف الاول في توقف على عدم
ذلك السبب ضرورة ومنه توقف الوقوع اي وقوع الطرف الاول ولا امر هو عدم ذلك السبب لان المراد بها

سند وقوله ذلك الطرف الذي له الاولوية البتة اي على كل تقدير سواء تحقق سبب الطرف الاخر او لا
حتى ينافيه وقوع الطرف اه سبب وقوع الطرف الاخر تام واقول اعتراض عما قلناه في الجواب وذلك
لا يقتضيه ذلك الطرف فهو كلام على السند وهو جائز اذا كان السند مساويا للمنع وبهذا لا يمكن لجواز تركيب الحقيقة
في السند والمقدمة المنعوت بان يقا اما يلزم من توقف الوقوع على امر توقف الاولوية عليه ولا يقتضيه الاولوية
وقوله ذلك الطرف وقوله الآتي هو رفع الثاني قوله والا لم يكن اقضاه وكتب اليه الظاهر عند ان قوله

واقولاه ليس اعتراضا على الجواب بل دليل ثان على انتفاء الاولوية ذكره لكون دليل المقنع حردا بما ذكره
من الجواب بقوله والجواب اه وفي معنى قوله هو ان كون الاقضاء ملزوما للوقوع باطل لان المظهر ان
لا يقتضاه لم يصل الى هذا الوجه ومعنى الاولوية بالنظر الى الذات اقتضاء الذات احد الطرفين
اقتضاء ناقضا اذ لم يمنع مانع كالعلة التامة من الطرف المجمع يلزم وقوع مقتضاه اقول

لزم وقوع المقتضى بشرط انتفاء العلة التامة من الجانب الآخر كما افاده قوله اذ لم يمنع مانع
غير الوجه بالذات المقابل للاعتناء والامكان فانه كما يجب عليه غير شرط بل لا يفي والاه

لم يكن بهذا اقتضاء ان اراد انه لم يكن اقتضاء تاما فلم يغير مفيدا وان لم يكن اقتضاء وهو ناقضا فم
ولو قال بهذا لزم ترجيح المجمع او رفع المقتضى لم يقع ما ذكره هو في المظهر انه لم يغيره
حد الوجه واما كان هذا الطرف الاول في بدون سبب منفع الى الاولوية لزم وقوع الآخر لئلا

يرفع النقيضا فانه ترجيح وان وقع بدون سبب فكان الوقوع بها لازما ان اراد ان الله
لوقوعها لازم وان حقق السبب الاخر في الجانب الاخر فالنقيض ممنوع وان اراد انه لازم بشرط انتفاء

لا يرفع لغيره بل يرفع وقوع مقتضاه لعدم
سببه على سبب بل لا يرفع المقنع الكري
التي بان يقع ولو لم يقع مقتضاه
لنا فاده وقوع الطرف الاخر من

السبب
الاولوية
الطرف الاول
الطرف الثاني
الطرف الثالث
الطرف الرابع
الطرف الخامس
الطرف السادس
الطرف السابع
الطرف الثامن
الطرف التاسع
الطرف العاشر

الطرف الاول
الطرف الثاني
الطرف الثالث
الطرف الرابع
الطرف الخامس
الطرف السادس
الطرف السابع
الطرف الثامن
الطرف التاسع
الطرف العاشر

فان الزم والوجود في ذاته كقوله عليه السلام
ان الزم والوجود في ذاته كقوله عليه السلام
الذاتية لا احد طرفي المتاني بالاحدية

السبب الاقوى والماوى فهو سلم ولا نسلم ان معنى الوجود ذلك **و** هو قد يقع ان الطرف الرابع هو الوجود فتحت
ان لم يقع بدون سبب ولا يلزم من وقوعه عدم ترجيح المرجح لان علم عدم علم الوجود وان كان العلم
فتحتا انه وقع بالاولوية مع عدم سبب الوجود الذي هو عدم العلم كما مر انكم بالسبب فكم بدون السبب بالنظر الى
كل من الوجود والعدم **٢** السبب الوجودي لا يمتثل عدم سبب الوجود والآن كان المتأخر مع تقدمه هذا **٣** **و** وكما في هذا القول
وقيل العلم ليس النسبة الجديدة **٤** ان نقل ان كان لا احد الطرفين اه **٥** ما يقع انه لو كان لا احد الطرفين اولوية
بالذات فاذا اخطى الممكن وطبع لم وقع طرف الاول بالضرورة دفعا لرفع النقيضين وترجيح المرجح فكان الله
لطرف الاول واجبا يعارض بان الممكن على تقدير استواء طرفيه اذا اخطى وطبع يلزم رفع النقيضين ان لم يقع
شيء منهما والترجيح بلا مرجح ان وقع علم ان لوفم الواقع محيى ما ذكر غير كاف للوجود الذاتي المقابل للاشياء
الاستنتاج بل لا بد من وصول الى حجة يمتنع معها الطرف الآخر وهو تحقق سبب الماوى والاقوى **٦** بالضرورة

والآن لم رفع النقيضين او ترجيح المرجح **٧** **و** ورد بان الوجود اه حاصل ان عدم جواز البقاء لشيء
العدم اولى بالاعراض كاطنة القائلين لا يقتضيان ما يستلزم التجدد فدار الرد قول وما يتبعه السبب اه وقوله
بان الوجود اه توطئة الرد **٨** **و** الحاصل الوجود والعدم عما انه لو كان الوجود على البقاء او استلزم

للمن من ابا ما يتبعه السبب اه في البقاء ابا وبها في الوجود فيلزم الاستنتاج **٩** **و** فالعلم اسهل اى الوجود
بالنظر الى العلة **١٠** **و** وجود الممكن لنفسه او لغيره وكما في صدرنا المختار اولا **١١** **و** سابقه اى **١٢** **و** ذاتا **١٣**

لا احد وهو فمما فن فيه الوجود **١٤** **و** علم الممكن اقامة المظهر مقام المضمين **١٥** **و** لا احد الطرفين **١٦**
وهو الوجود **١٧** **و** اولوية اى بالذات او بعلة ناقصة وكما في اى اولوية كافية للوقوع **١٨** **و** بل **١٩**
مرجح كان المرجح منها بجمعة المؤثر واما المرجح الآتى فبجمعة الخصائص من **٢٠** **و** لا داع **٢١**

لا رادة والمتاوي في الاول هما الوجود والعدم وفي الثاني الوقتان وللكوالمج **٢٢** **و** لا في ثم **٢٣**
الاحصاء عند وجود العلم الذي يترتب **٢٤** **و** لا يلزم على تقدير وجود الممكن بدون الوجود
مؤثر اذا علم ولا يؤثر منها **٢٥**

لازمنا لان عند وجود العلة يصل الى
جواب والوجود معا الا ان الوجود مستلزم
ذاتا على الوجود قد يقع ان الوجود صفة **٢٦**
فكيف يتقدم علمه فاما سبب العلم **٢٧**
اى الفرق او التمييز **٢٨**

الاحصاء عند وجود العلم الذي يترتب
لا يلزم على تقدير وجود الممكن بدون الوجود
مؤثر اذا علم ولا يؤثر منها

كان ان شاء الله تعالى في الوجود والعدم

منه جازا
منه جازا
منه جازا

كان محالاً عندنا كما عند غيرنا تأمل **واما ادلائنا** اي الاولوية الذاتية او المستندة الى الحد الذي ناقشه **ليجوز** اي مع تلك
 الاولوية **وكتبنا** اي قولنا **اللازم** في الاولوية الناقصة على تقدير انتفاء السبب في الطرف الآخر كما هو مفروض في الكلام
 هو وقوع الطرف الاول كل وقت دفعا لتسحيح الرجوع او دفع النقيضين كما اذا كان في احد كفة الميزان
 ثقل ذاتي او عارضه فانتزعت على الاخر ضرورة **ولو لم يرد** العدم لدفع ذلك لا يصح بل الطرف الاول
 واجبا والاخر محتتما وانما يصيران بديهيتهما ان لم يفسد وقوع الطرف الآخر بسبب قوعه مع بقائه
 تلك الاولوية كما في طرفي الواجب والممتنع **بالوقوع** والاخر بالعدم **ترجح** بلا ترجيح بالنظر الى الوقوع
حين الوجود وبسبب الوجود واخذه معه **باني الوحد المشروط** لا ينافي الاختيار الاختيارية
 وكذا في قوله لا ينافي الاختيار بمعنى التمكن من الفعل والترك والتلف الباقية بمعنى الارادة وتعلقها
والارادة تفسير **يوصفها** اي فدها **يحمل** عليه مفهوم استقفا **بمفهوم** بيانية **على انه**
 حقيقيته فيحمل ذلك النوع عليه بهذا الاعتبار موافاة **على انه** صفة وعرضه لم يحمل عليه استقفا **حق**
 فانه لو وجد له هنا وفي الامثال الآتية غير استدلالية والالم يكن دليلا لصحة موضوع القاعدة بل
 لاحكام الآتي فيلزم استدراكا بما يذكره المصنف فافهم **لوصف** يحمل عليه القدم استقفا **بالقدم** وقد
 وصف بالقدم لحصول المظن وهو صدق موضوع القاعدة عليه **والالكان** ذلك الفرد حادثا اي متصفا با
 حدوثه مسبقا بالعدم **ولا** كذلك اقام دليل الزايف مقامها **ان القدم** ان هذا دليل مقدم على الملائ
 الآتية **فاذا كانت** كبري وقلم المار والالكان اه صغرى **فانهم** حدوثه تالي النتيجة هو
لحده اي لوصف بالحدث **فالوصوف** اه دليل الزايف المطلوبة **وكتبنا** اي يجوز ان يكون تالي النتيجة
 الاولى **لكانت** كثيرة والالكانت واحدة فلم تكن الكثرة كثرة **لانها** مركبة لا يفي ان هذا امر
 لدليل يفيد حمل الكثرة على ذلك الفرد توطأ **لا استقفا** **بالفئة** اي الذي هو عبارة عن انتفاء الوجود

اوان كانت استدلالية كان رفعها في
 في الملائمة متجاوزا في المقدم في
 لا يفي دليله لصدق موضوعها
 عند قائلها المثال بل للاحكام الآتية
 وهو تلك الامور اعتبارية
 فيلزم هذا الدليل مستند كما بما
 اي دليل وهو قديم والالكان
 لتسلل يذم في المصنف فافهم
 صيد

الرباط

لان الكبري المطلوب
 في الوجود
 كثرة
 التي قد رويها
 وانما هي اه خالصة
 لما ذكره الامتار
 انما ان ذلك الفرد كثره
 وليس بظن بل المظن كونها كثيرة

قد علم لكن ما لا بالوصول الثاني ولا بهد فهمه مع فالو الحفظ الاكوان في الحيز واللبس في الحيز واللبس
 الزائدة الخارج من الحفظ من لا يتم مادرك في طريق الحفظ بل طريق ان يقال ان الوصول في الحيز ان كان
 منسجما بالوصول في حيز آخر فحركة ولا فكل من لم يدخل الوصول ان الذي في السكون والادور عليه ان
 دخل فيه فلا يكون حيز من السكون بعد الحركة اذ يصعد في عليه حصوله من الوصول في حيز آخر فيكون
 حركة فالان ان يقال ان اتصال الوصول سابق في حيز آخر فحركة ولا فكل من لم يدخل الوصول ان
 في السكون بعد الحركة لكن يخرج الاكوان المتلاصقة في الاكوان المتلاصقة التي هي اجزاء الحركة فلا
 يفتح ما قاله ان الحركة مجموع سكتها فظهر ان اعتبار عدم الاتصال بالوصول في حيز آخر هو مع
 ادخال الوصول ان الحدوث في السكون و يكون هذا في ذكره فانه نافع بها بالي مناهم فالو اجزاء
 ساكنة الحركة سكتها من على ما ذهب اليه البعض من ان الوصول الاول في الحيز الثاني ياتر الوصول الثاني فيه
 سكتها اتفاقا تلك الاول فيكون هذا الزاماً على من قال بتأخر الوصول الاول للوصول الثاني في الحيز الاول
 ثم اعترف في علم الامد بالذم في السكون و قد بينع التامر ان حاصله ان تأخر الوصول الثاني في الحيز الثاني
 في الاول في الوصول الثاني في الحركة كما ان الوصول الاول في الحركة اتفاقا لا فانه فان اجيب
 عن هذا المنع بانه يمكن ان يقال ان الحركة قد اخذ منها عدم السكون في الوصول في الحيز في السكون في
 الوصول الاول في الحيز الثاني دون الثاني في السكون يمكن ان يكون في السكون عدم الاتصال في حيز آخر
 على حصول الثاني في الحيز الثاني دون الاول في السكون بل في الوصول الذي هو جزء الحركة سكتاً لا
 حصول اول في الاكوان المتلاصقة فظهر ان قول الشارح رحمه فان اجيب بان عدم السكون في
 قد لم قلنا ان هو هذا الذي نقلناه و هو في متعلق بالاكوان التي هي اجزاء الحركة التي جعلت سكتها
 في سكتها بالكون الذي هو في الحدوث كما يقرر في صنيع الشارح فانه غير مستقيم اذا اعتبار عدم
 الاتصال بالوصول في حيز آخر انما يصير نقصاً على الكون الذي هو جزء الحركة من السكتا لا على الكون
 الكون في الحدوث سكتاً بل هو مع ذلك كما سبق اتفاقاً قلنا قل ان قيل ان الحركة في السكون
 فليدفع في نفسه اي حركته منه اجيب بان النقاد بين الحركة الى الحيز في السكون فيه لا لتباين بينهما
 النقاد بين الحركة في السكون فيه كما سبق في بيان قد تكرر الاشارة اليه فقد تكرر في رسم

و قيل نظر لان جعلها من حكم لم يجعلها من الحكم حيث هو بل هو شرط عادى الذى لا يرد اقله من
 هو الرطب المتغير مادام يمتد با فحين ان يمتد بطلانها بالتقصير لبطان شرط ولا يرد ان الحكم الشرطى بقيد
 لا يبطر بالتقصير نعم الحكم لا يبطر لا يبطر بل يرد ان لكن الزيادة هي الحكم بقيد لا مطلق في الخاص اذ
 جعلها من الحكم جعل كبقية التوابع لا يرد ان الحادى في زيادة الازدهار تروى و يبطر فلا يحل ولا يقطع
 بشئ من المعصية بل يرد من الزيادة في خاص الحكم اكثر من نقصان الزيادة في خاص الكيف قال
 انما الحكم كبقية

الجوهر والبلون الذي في قوله الكيف فكل لا يلزم بهما في ذلك ان يكون احدهما جزءا من الآخر فكذلك لا يلزم فيها في **فيه** بالنظر الى
نفس مفهوم ولا يجري هذا في نفس الفل والعدد ولا في اجزاء الاسر والغد وكتبنا بها فيقتضي ذات الاول وما سمي التقديم علم

الثاني **و** كذلك التقديم والناظر داخلان في مفهوم لكن لا في ذاته لا يلزم مما ذكره ان يكون التقديم داخل في مفهوم العدم
^(بما لا خلاف)

والناظر في مفهوم الوجود وبما لم يدخل في مفهوم الوجود والحق ان الوجود والعدم هما كان سابقا ولا حقا انما يقتضي
تقديم احدهما على الآخر لا بالاعتناء بالآخر واعتناء الجميع بمعنى ما لا ان التقديم مثلا جزء من مفهوم العدم **ص**
^(نفسه)

لا يلزم والاكمل ان لعدم اللاحق متقدما وان الزمان انما يقتضي تقدم بعض جزاء على الآخر للعدم غير قاصر غير
بجميع الاجزاء لا بالاعتناء بالآخر **ص** اي ما ياتي وجوده اه اي حكي ما ياتي عدمه متقدما ووجوده متأخرا

كلها على افرادها موافاة **و** الى الوحدة اي وحدة الواحد **و** اولى بالوحدة اي تجل عطف الوحدة عليها **ص**
^(بما لا خلاف)

من الواحد اي من وحدة الواحد بالنوع **و** وهو اولى بالوحدة من الواحد **و** فلان مفهومها اي حمل مفهومها على

كثرة كل عدد كذا في حمل على كثره عادية **و** فيكون جهة الوحدة اضافة السبب اليه **و** انصاف الكثرة الحقيقية با

وحدة الاعتبارية **و** فخلق الاول اي خلق لا محالة ذاتية **و** وهو اي ذلك الكثرة الواحد بالنوع **و** اما عام السبب

فهو الواحد بالنوع **و** فهو الواحد الجني اي ذلك الجزء الذي هو تمام المشترك الواحد الجني **و** اما الكثرة فهو

الواحد بالجني في كلام الله **و** احتباك **و** فهو الواحد اي الكثرة اقر ذلك الجزء ووحدة الواحد بالفضل **و** اما

ذلك الجزء فهو الواحد بالفضل وقري ما ياتي **و** بالفضل بعيدا وقريبا **و** وانما يفهم اي الواحد بالفضل **و** اما

الواحد بالنوع اي مثلا او المردب النوع الاضافي لشيئا الفصل البعيد المعابر الجني الى اعتبار **و** امر عريبا

معها كان خاصة او مشتركة **و** للكثرة اي للكثرة وكذا في جميع ما ياتي **و** اما بالمفهوم اي والواحد بالعرض اما

واحد بالمفهوم **و** وكتبنا في هذا الموضع ما هو مصطلح في كنه **و** اعني معروف من العرض بل انما هو مصطلح المناظرة

اعني مقابلة الجول **و** موضوعه بالطبع **و** في قوله بالجول **و** في الانسانية ذكر مبدء الجول و اراد الجول لان الكلام

واحد بالمفهوم **و** وكتبنا في هذا الموضع ما هو مصطلح في كنه **و** اعني معروف من العرض بل انما هو مصطلح المناظرة

اعني مقابلة الجول **و** موضوعه بالطبع **و** في قوله بالجول **و** في الانسانية ذكر مبدء الجول و اراد الجول لان الكلام

واحد بالمفهوم **و** وكتبنا في هذا الموضع ما هو مصطلح في كنه **و** اعني معروف من العرض بل انما هو مصطلح المناظرة

اعني مقابلة الجول **و** موضوعه بالطبع **و** في قوله بالجول **و** في الانسانية ذكر مبدء الجول و اراد الجول لان الكلام

واحد بالمفهوم **و** وكتبنا في هذا الموضع ما هو مصطلح في كنه **و** اعني معروف من العرض بل انما هو مصطلح المناظرة

اعني مقابلة الجول **و** موضوعه بالطبع **و** في قوله بالجول **و** في الانسانية ذكر مبدء الجول و اراد الجول لان الكلام

واحد بالمفهوم **و** وكتبنا في هذا الموضع ما هو مصطلح في كنه **و** اعني معروف من العرض بل انما هو مصطلح المناظرة

اعني مقابلة الجول **و** موضوعه بالطبع **و** في قوله بالجول **و** في الانسانية ذكر مبدء الجول و اراد الجول لان الكلام

واحد بالمفهوم **و** وكتبنا في هذا الموضع ما هو مصطلح في كنه **و** اعني معروف من العرض بل انما هو مصطلح المناظرة

وارا اعتبر الوحدة بين البدن والمدينة وكان التدبير مقدرًا محمولًا كانت في
الاتحاد في العارضين ايها يقع البدن والمدينة مدبرينها سعيد لا يرى
(٥٠)

والا اعتبر الوحدة بين البدن والمدينة وكان التدبير مقدرًا محمولًا كانت في
الاتحاد في العارضين ايها يقع البدن والمدينة مدبرينها سعيد لا يرى
(٥٠)

انواعه صفة كاتحاد اصابع يدمج
اصابع يد اظرف في مطلق الخ
الم الذي هو جنسها في واما اتحادها
اصلا ولا يشبه تلك اذ في مطلق
العارضين لا يصح ان يكون في
فاد في النوع لان في ال
لان في الاتحاد في النوع

في الخارج الحيواني و بمعنى انه محمول اي جعله و ايها عارضان بالعرض القابل للجبر و محمول بالطبع اي كالجعل في البيان
من قبيل ذكر المبدأ واردة الشك و منتبها او جهة نسبة الى الكثرة نسبة مخصوصة و ولا عارضات في اي ولا خارجا جاك في
لان الكلام لا العارضين بمعنى الخارج المحمل
محمل الخ من الالفاظ و عارض للنفس اي خارج محمول استقفا في التدبير الذي هو مصدر المعلوم و
في باب في اي يجب ان يكون في الوحدة في فاستد في عائد الى الوحدة والاولى بارادة وكلمة في اما لظنية الموصوف و
للمنفعة الاعتبار المدفول و والمكافئ منها وفيه تأمل و وفي الوحدة في لظنية و وفي النوع الحقيقي و حائله ما بان الوحدة بان في
مع ان لا الوحدة و لفصله و اعتبارا و فان الوحدة و في النوع الحقيقي و حائله ما بان الوحدة بان في
من نوعين فضا عدا ونوعين في لظنية الموصوف تأمل و وفي النوع الحقيقي و حائله ما بان الوحدة بان في
لوحدة في الجهة المقومة والبوة ككثرتها في الوحدة في الجهة العارضة المحملة بالطبع عارضا في حيث قس النسبة و
بالاضافة واما عارضا التميز فالأخيرة هي الوحدة في الجهة المنتسبة و وفي الكم اي في نوع من و او مقدارا و
بيني الكم بينهما اشارة الى ان الوحدة في الزمان لا تساوي و وفي الكيف اي في نوع من و في اللون اي و فاعتبارا و
في نوع من و عطف على تفسير التفسير محمل اية عليه قوله مشاكلة هذا وان الكل في قوله الكيف كما كانت في الزمان

العام بالانصاف في اتحادها
حاصل ان الكم نوعان ايضا فيان هما الكم
المتضمن والمنفصل وقت النوع الاول
النوع حقيقة لانه وقت النوع الثاني النوع
ايضا في الاتحاد في بعضه كالنوع
ساواة في بعضه كالنوع
الكم
الشيء ان يفرض الحاصلة بالكل ولا يراد
منه الخاصة المنطقية كما فعل التمييز
اي شفايرين بعد الاتحاد لا كان كذلك
لانهم اللانضمام عنه ان لا يراه سلمة لكن
انها موجودة وان يوجد واحد هو
نفسه اي في وجود واحد هو
متماثلين اي في وجود واحد هو
بدا لا ياتر في وجود واحد هو
كما قبل الاتحاد

بقوله وفي الكيف متماثل شكل تأمل و في نبوة و بك الابلرهما و بان اختلاف الماهيتين وتمايزهما
اذ لكل شيء سواء كان ماهية او شخصا والخصوية والاول هو الصورة وفي الثاني هو الشخص
وقوله في زالت الخصوية اي من حيث الخصوية اذ الكلام ليس في الاتحاد بطريق الكيف وكتب
هذا في الحقيقة علمه للملازمة الآتية و كان فنا لما فاعلا او خبر والكم صميم عالم الاتحاد
وامتناع اتحاد الوجوديين اه حاصل الدفع انه ان كان المراد بالوجوديين الموجودين بوجدين
متماثلين فلا يتم الاضمار في الشقوق الثلاثة او الوجوديين و فلا يتم كونهما اثنين حتى يلزم
عدم الاتحاد لم لا يجوز ان يكونا وجوديين بوجود واحد هو نفس الوجوديين الصائرين واحدا و
حتى يكونا اثنين اي فيلحق الشق الاول و في الدفع لاحتمال ان يكون احدا شقي الاخيرين
بدا لا ياتر في وجود واحد هو
نفسه اي في وجود واحد هو
متماثلين اي في وجود واحد هو
بدا لا ياتر في وجود واحد هو
كما قبل الاتحاد

فان وصف الابدية والنبوة متضادان حقيقيا بينهما فرق بالمعنى لا باللفظ
لكنهما حادثة اخرى حتى يقع انهما متضادان كذلك لفظ
نفس الاب والابن فان كونهما متضادين في حيث ملائمة وهذا
الابوة والنبوة المتدرجتي في مقامهما متجانستين

وجود هذا العالم وكذلك فيما ياتي وهذا هو الذي يلائم قوله بل يلبي بالبرهان وبعد اورد على الجامعة التي
بيى المتضادين اي المستوريين دون الحقيقيين والا فلا حجة في حيثية ^(الآية ٢) تجيب العقل اي الوجود
الظلي او تجوز العقل كما جيب في الامر ان لا يكونا متضادين اي مع انهما في احوال الغيبين
والترتوا ذلك منع لبطان التالى وقالوا انهما سند في صورة الدلائل في حيث اه صغرى التلا
لتانه ^(الآية ٣) فاجب الفيل المحمل وكتب تفرع من قوله وقد قصده باللفظ الى المعطوف ظروفا باللفظ الى
لمعطوف علم فلا وجود الحجة اي في العقل اي مع قطع النظر عن حيثية الجزئية وكذا الكلام في قوله ان
وجود الموصوف وكذا الصفة مفارقة اولادته جاذبة اقدم ^(الآية ٤) يصح اي يصدق باللفظ والعرفا
لعمام ^(الآية ٥) الفيل المحمل صفة كل في الجزء والصفة ^(الآية ٦) فانك علم العلية المشار اليه بقوله لذل الصفة

ما في الدار عز زيد ^(الآية ٧) اذ قلنت اه هذا حقيقة دليل الواقعة لتالي الشرطية التالية وكان زيدا
لعمام ^(الآية ٨) الاولى العالم او الوجود فان القيام امر اعتباري صادق او نفي وعرفا وكتب اليك اي بالنظر الى
كل من المنطوق والمفهوم والا فبالنظر الى المنطوق لا يحتاج الى التقييد بقوله وكان زيدا قائما فيها
بان المراد اي عرفا ^(الآية ٩) ثوب زيد غيره وان نفي كاذبا ^(الآية ١٠) وهو باطل وفاقا في غيرية الثوب فقط
وعرفا في كونه كاذبا ^(الآية ١١) وكذلك الكلام في الجزاء ^(الآية ١٢) على تقدير الصدق اي على تقدير ثبوت العشرة
بتماها وهذا نظير قوله المات وكان زيدا قائما فيها ^(الآية ١٣) فيكم اي وثيق صادقا وقوله المات كنت صادقا
اي وثيق بثبوت القيام فيها ففي كلامه احتباك ^(الآية ١٤) بثبوت النية قديما ان اراد النية فقط فهو
او مع تمام احاد العشرة فلم وغير مفيد اذ ذلك هو العشرة تأويل ^(الآية ١٥) لم يكن كذلك اي لم يكن بثبوت
لختم فيها على تقدير الصدق ^(الآية ١٦) بان المراد اي عرفا ^(الآية ١٧) بتعدد القدماء في نفسها ^(الآية ١٨) غير الله بمعنى نفيس هو هو
وكتب اليك اي وكلمتها باطل ^(الآية ١٩) عن ذلك ان اراد انهم حالوا التفسير عن تعدد القدماء نظم فمنوع اي
تعدد قديما غير الله فلم ولا يورد الاخر في الآتي ^(الآية ٢٠) بنف اقول ان يمكنهم التفسير عن ذلك بان الوجود

اولادهم ان عدم كونها متضادين باطل لانها
غير متضادين بل بديلان انما في حيث انهما
متضادين بل بديلان انما في حيث انهما
ان لفظ بديلان يعني انهما ليسا بغيرين
والحياتى بالنظر الى الجملة كالناظر في النية الا ان
يصدق على ما انما هو موجودان في انفسها
كل مني ما مع الآخر في انفسها حيث ينص
صغرى الناطقة بدون صغرى الناطقة
وقد بدت في الموقف صغرى الناطقة
لان عدم الوجود غير الكمال انما هو بطلان
بدون اي انفسها في انفسها لا يوجد
وبنى المتضادين لوفهم مع ملاحظته بطلان المتضادين
فلا بد من الوجود مع ملاحظته بطلان المتضادين
لنفس المتضادين لوفهم مع ملاحظته بطلان المتضادين
الغيبية في الاطلاق علمها في غير الاطلاق
ولا في العرف فتصديق الحقيقة الزائفة
وان اطلاق الفيل في علمها في غير الاطلاق
في الاطلاق علمها في غير الاطلاق
لان بطلان عدم حصول ما هو
اولا ولا يتوقف على
صلاوة

وهو ان ^(الآية ٢١) وبطلان الفيل في علمها في غير الاطلاق
في الاطلاق علمها في غير الاطلاق
لان بطلان عدم حصول ما هو
اولا ولا يتوقف على
صلاوة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الركون بآلت ثم حوالت
جم آلت بود وركون آلت
نظام (٦٣)

فان قلت سبق الكلام في هذا فان
قوله او يجب ان يكون بغيره
ان ان اعتبار ان بغيره
الذات عن قلبه
فان قلت سبق الكلام في هذا فان
قوله او يجب ان يكون بغيره
ان ان اعتبار ان بغيره
الذات عن قلبه

فلا احتال فافهم و في كونه نفس اى نفس الواحد الحقيقة وكتب ايضا كما ان العلم عند المعتزلة عينه نقلا

جدا خارجي مع كونه مغاير له تعالى بسبب الذين بهذا اذا كان الكلام مبتدئا على تسليم كونه امر حقيقيا

حقيقيا وحيث ان يلحق المراد بكونها نفس ان الموجود في الخارج نفس الواحد واما المصدرية
فاعتبار عقل نظير قول الاخرى ان الوجود في الكل نفس لما بهية كما ترى فاما لا وجود لها اى بالجوهر
المعنى وانها وجود بالوجود الرابط و توجد بها اى بالوجود المعنى و لو لم قد يقف ان ورود النقض
الاجباني غير مبني على تسليم ما نقض تفصيلا فالاولى ترك قوله ولو لم اه و انما امر حقيقيا اى وان التقاير مجبى خارج
بانه يرداه نقض اجمالى و الواحد من الواحد الحقيقة و مغايرة لها اى يجب الخارج و بان الواحد لا ينفك اه
اى الماد بهذه الجملة التي في قوله قلنا كما توجد الفعل لتوجد المعلول شرطية هذه الجملة في قوة عكس نقضها و
تلك الشرطية به كذا تكثر المعلول اه و تكثر المعلول بالذات و ان فاعليته في حقيقتي مع المصدرية و لذلك
فيقول الخلا و لفظيا و واذ تكثر المعلول بالذات كان و صفة الفاعل هذا مضمون الشرطية التي به حال الجملة المذكورة
و بعيد عطف المفرد على جملة لها محل في الارب صيغ نفس عجزهم و من استثناء بقية اشراة قد يقف لافوق
بين المبني والمبني عليه الان يقف الماد بالبيط البسيط المخصوص وهو من جزئيات موضوع المبتدئ عليه
و بل امتيا و لان هذا بناء على ان الخلا و لفظيا و تسليم الحكم ان الا مصدرية امر اعتباري غير قائم
في البساطة و غير متعلق للتسلل اليه و فيبقى عليه اى مصدرية و كتب ايضا اى بناء على هذا القول
و اعتباريا اى عند الحكماء كالتكلمين و لعليته اى مصدرية و الحقيقة و لا يستلزم التسليم
و والا اى وان لا يكن مفهوما اعتباريا بل كان امر حقيقيا ثم هذا موافق لما قد تم في بناء النقض
الاجباني على تسليم ما نقض تفصيلا و في العقل الا وى بالخارج فافهم و لان الفعل والقول
هذا حقيقة دليل الملازمة في الزم و انتم في هذا لان الكلام و نقض العلية امر حقيقيا و في التقاير مجبى خارج كذا لا ينفك

عطف موضوع النتيجة تقاضا لصحتها
و الله بيط ان واحد حقيقة وكل
لعالم بيط يتبع تعدد اشراة
واحد حقيقة يتبع تعدد اشراة
فصانعو العالم الذي بيط في
زنا و هم يتبع تعدد اشراة
صدا لا ينفك

فان قلت سبق الكلام في هذا فان
قوله او يجب ان يكون بغيره
ان ان اعتبار ان بغيره
الذات عن قلبه
فان قلت سبق الكلام في هذا فان
قوله او يجب ان يكون بغيره
ان ان اعتبار ان بغيره
الذات عن قلبه

ما بينا استدلالا على امتناع ثلثي الفاعل
فان لا يسلط بسيط او مركب فلا يماثل
اعني قوله لان الفعل والقبول اثران
فانه لا يسلط على امتناع ثلثي الفاعل
بسيط الحقيقة واجل فقط

بالفعل المفعول وبالفعل المفعول لا يماثل الاثر في واحد ذاتا ومنفصلا اعتبارا مع ان المراد في
جانب المفعول الذاتي في التعدد الذاتي كما لا يخفى **قابلة** اي في غير ملاحظة الفاعل بسيط
او مركبا باعتبار الجهات فانه لو تم لدن على امتناع كونه قابلا وهو كان مركبا باعتبارها قاطرة

بالامكان الخاص **ورد** حاصلا كلاما على ما قرأنا ان المراد بالقبول في قولهم الفاعل لا يماثل
خارجا لا لا يماثل وحده كما في الصدور الفعل عنه بل يحتاج في شرط فلا يتم الفرق بينه وبين القابل بل
شبه كل ان افند بالامكان والا فبالوجود او ما يماثل وحده كما في الفاعل لكن لا نسلم امتناع
الوجود والا وجوب فيجب شي بان يماثل الاول صفة الفاعلية والثاني صفة القابلية بالامكان
العام المقيد لثبوت الوجود وبعد التسليم اي بعد تسليم ان نسبة الفاعل بالوجود ونسبة القابل
بالامكان وتسلم ان المراد بالامكان الامكان العيني لا ما يشترطه ضرورة

اي بالامكان العام في قولهم نسبة القابل
الوجود كما في الواجب في الوجود
الامكان الخاص الذي يماثل في الوجود
وكل هذا يقع على علم المقتول في حيث
الوجود بانه لا امتناع في اجتماع
الوجود والامكان الخاص
فقد تلك الحركة في الحركة
منها فيكون افعال القوى الجمانية
فوقية لوجودها في الجمانية
اي في من لا يماثل في الحركة
منها فيكون لا متناهية فالحركة
التأثير والاختلاف القابل لخصه في
الصغير والكبير اذا كان كل تأثر في
الصغير غير مستلزم للحركة فيه

بمعنى لا يقف عند حد **القوى** الجسمانية اي قوى الابدان على ما يشترطه عبارة شرح الموقف
فانه لا دليل على دوام قوى اجسام غير الابدان فليس دوامها في الابدان بتجدد الاضمار
وكونها فاعلة اي مؤثرة تأثرا طبعيا في الابدان حالها اي قسريا في غير حالها
فاعلة اي مؤثرة تأثرا طبعيا لانها حركة اي لا تتوقف حركة اه اخبر اي لو كانت الشدة
غير متناهية لقوت على فعل ذلك لان القوى اه هذا الدليل انما يتم اذا كان تأثرا مستلزما للشي
وهو التأثير لو كان اراد ما اولاد لان كل ما كان القابل كبر قديم لو قال وكلما كان القابل اقربا كان
ثم زاد في تفسير قوله في حركتها كثرها قوله والصغير والخفيف لم يرد الدليل انما نظر الى القوى بقوله انما
يتم لو كانت القوى بقدره فافهم **عنه** النفس الجسمية اي ما بمعنى القوى والصور النوعية

نامل باختلاف الفاعل صغره وكبره **افهم** وكثر هذا انما يتم لو لم يكن معاوقة الام
افهم وكثر هذا انما يتم لو لم يكن معاوقة الام
افهم وكثر هذا انما يتم لو لم يكن معاوقة الام

اي في الحق لا في العلم وهو لا يصدق
لنقدان تحقق توقف الشيء على ما
عليه والعكس صحيح الاجابة

عبارت ان لا يكون العلم بالاشياء
كما هو العلم بالاشياء لان العلم بالاشياء
لا يكون الا بالاشياء لان العلم بالاشياء
لا يكون الا بالاشياء لان العلم بالاشياء

الكثير فاعلم وهو ان يقع الاثر في وقوعه في الصبغة ماضية فلا يتجه انه اذا كان

الاشياء به عبارة عن وقوعه في ذلك الاثر لكان امتناعه عبارة عن امتناعه مع ان التعليل يقتضي العارضة بين

الامتناعين وكتبنا ايها وهو ان يقع الاثر بتلك القوة في الزمان اه قال عجب 2 ووصفه بالاشياء

باعتبار انه لا يمكن تفقده الا بعد حصول جميع الانقسامات الغير المتناهية وهو جازم في القوة الى الفصل 3 الامتناع

ان اه بناء امتناع الاشياء على امتناع الحركة في الآن ربي الفلكية فانه لو امكن الحركة في الآن عندهم لكان

مراتب الشدة غير متناهية اذ لم تكن تلك الحركة فارمة من القوة الى الحصول لانهم نفقوا الزمان عندهم الى

مهاية فخلا امتناع الاشياء على رؤى المتكلمين فابناء امتناعه على امتناع الاشياء انقسام الزمان لاه

لا امتناع وقوع الحركة في الآن فانه لم يشترطوا التدريج في الحركة ان يقع الحركة اي بمعنى القطع واما

بمعنى التوصل في آنسمة في زمان قالوا فيكون ان يقع الحركة في زمان منقسم الى جزئين كل منهما زمان

غير منقسم بالقطر وان كان منقسما بالزمن والفرض ولا نسلم امكان الحركة في زمان جزئي فيمكن ان يقع

اثر لا يقع في وقت انما هو في وقت واحد لا يوصف بالاشياء بل بالاشياء في وقت الاشياء اي في وقت متناهي فاعلم

لانقسام لا الى نهاية اقتصروا لكن الدليل الذي ذكره الفاضل على تقدمه تمامه دليل على امتناع الاشياء

في الشدة ايها ومحاوثة في الفاعل او تركب في الفاعل وهو مرفوع للتقدم بانقضاء العمل فيكون

دوام تاثير قوة الجسم ثم على هذا التسليم لا يجوز ان يقع الجسم قوة ولا فرقة اقوى وازيد بقدر

محتاجه لما 2 كالوجه الاول مثال ما نتقدم بالانقضاء في خلاف الثاني واشمل اي في ابطالها

لورولهما اي غالبا بالنظر الى الثاني لتوقفه اي معضادة ابطال التسليم لا يطبع كما يستفاد عليه

عليه اي على ابطال الدور على ابطال لازم الاكم كما يصح من حيث 3 ويلزم لزوم الشطرنج

الشطرنج 4 توقف الشيء بلا واسطة 5 على ما يتوقف عليه بلا واسطة او بما 6 باللائم المساوي وكتبنا

الغير العمل وفي جهاد تعريف الشيء به خلاف 7 لانه اظهر وجه الظاهرية اشتماله على ترتيب قبلي المساوي

الاشياء لا ينفصل بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها

الاشياء لا ينفصل بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها

الاشياء لا ينفصل بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها

الاشياء لا ينفصل بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها

الاشياء لا ينفصل بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها بطلان الادلة الا بطلانها

صحة غير بالمقدم كما هو شأن العلة
بالأثر التاخر فانه شأن العلول

أي تارة موقوفه العلة والعلوية لا لا
نماية لامع الترتيب كذلك
لأن الكلام في تسليم العلل التامة
معلولاتها فيلزم اجتماعها في الوجود
معلول العقل الأول وهو معلول
للعقل الثاني وهكذا

يقع أن مرادنا بلفظ الوجود ذلك المعنى
سواء كان حقيقة فيه أولا
حاصل هذه الحقيقة أن البرهان الأول
على إبطال التسليم وإن ثبت الواجب
مطلوب ومطلوب فيه

ولمقدم الشيء أي لما في الشيء نفسه بالذات ولمقدمه على نفسه بالواقع فان التوقف بمحضه في ذلك
ما يستلزم أي استلزام الاضطرار لا يتم لتحقق تقدم الشيء على نفسه بدون في الدور في إذا وجد الشيء
نفسه ولا أثر لأخط جانب العلة لا العلول والآلهة فان الشيء إذا كان معلولا لأخر كان متأخرا عنه
وإذا كان الأخر معلولا كان متأخرا والتاخر عن المتأخر عن الشيء متأخر عن ذلك الشيء فبين متأخر عن نفسه
ويؤثر كونه متقدما على نفسه ولأن بعض ما ذكره وهو البرهان الأول في استحالة التوقف أثبت الواجب
على استحالة فحسب نفس مجموع الممكنة أي بدون الهيئة ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها} ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها} ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
جتماع لا على سبيل المقابلة لأن ليس لمجموع الأحاد في المتعاقبة وجود في نفس الذات ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
كلامنا في العلل المؤثرة في الجمعية مع المعلول ^{أي التامة} ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
وكذلك لا يمكن أن للجمعية بلا اعتبار الهيئة مؤثرا مستقلا في المؤثر المستقل اه قبل وجوده نفسا قبلية ذاتية
وهو تلك الأحاد هو كان لفظ الوجود حقيقة في أو تجازا لا في جمعا واحدا كالأبد في جمعا
تلك الأحاد هي الهيئة ^{أي التامة} ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
وأما إذا كان للجمعية تناسلية كاعدا المعلول الأخير في أن يكون موجودة للكل في غيران تلك موجودة
نفسا بأن معلولة سلسلة أخرى كاعدا المعلول في الأخيرين وكذا هذه السلسلة تلك معلولة
سلسلة أم ماعدا المعلولة السلسلة الأخيرة وهكذا لانها في وما يقا أن السلسلة الثانية أعني ماعدا المعلول
الأخير إذا لم تكن موجودة لنفسها بل كانت معلولة للسلسلة الثانية كان مجموع السلسلتين علم ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
للسلسلة العظيمة لا محجة السلسلة الثانية فلا يلقى مستقلة في إيجاب النظم مع أن الكلام في ١
لهذه المستقلة في دفع بان احتياجا السلسلة الثانية إلى الثالثة في إيجاب الكل في الاحتياجا
إلى الجزء لا إلى الخالي وهو لا ينافي الاستقلال ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
لأن آه علة الملازمة ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
وجود الكل الجمعي
لا ينافي أي لكل واحد من أجزائه وذكر محال حقيقة رافعة ^{أي مجموع الممكنات العتية من الهيئة التي اعتبرها في الكلام فكونها}
للدور علم للكل في قوة ليس نفسا وقته

فلا يفرق

البرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته
مطلوب من البرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته
مطلوب من البرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته

ان علته والبرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته
مطلوب من البرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته

وفيه ولا جزئ من الالافير فقط **لازمه** وان توقف الكل على الجزء لم يتوقف الجزء عليه فاقال انه في الحاشية
ان **في** فيقطع الاول ترك هذا الفاء وجوابا فاذ استعنا **في** اجزاء الجملة قالوا ان هذا البرهان يقتضيه
بالسلم في جانب العلل واعتراضه **في** بان خلاصة البرهان جارية في معلولاته كل منها علته في وجهه ومعلول
في آخر بان يبق كما ان لكل منها معلولا كذلك لجزءها معلول لان عبارة في اجزاء كل منها علته ففعل ما نفى
او جزئ فيلزم نافي الشيء عن نفسه واما ما في عن الخارج في سلسلة كل من اجزاءها علته ومعلول معلولا لا
معلول لم فيقطع السلسلة واقوله **في** يجب عليه ان ذلك المعلول كما لا يخفى ان يبقى جزء اخر من السلسلة لما في
من لزوم نافي الشيء عن نفسه كذلك لا يقتضي لانتقطاع السلسلة به كما اذا فرضنا ان مجموع السلسلة المتنازلة
لا حاد الا في علته لا جارية متناهية اولاد مع ذلك كانت غير متناهية عما سبق الاجتماع اولاد غير
ان يبقى تلك الاجزاء علته شيء عما ان جاز ذكره **في** يفتقر ان يبقى التصدي لان مكان الجملة ووجودها وعدم
دخول البرهان مستدركا لان يفتقر ان يبق كما ان لكل من العلول علته كذلك للجزء ولا يجزئ ان يفتقر
نفسه او جزئ ففتقر خارجة والخارجة تبقى علته لا علته لها فيستقطع السلسلة **في** جملة بنقصان فيبقى
كلا والجملة جزء **في** الادب واحد كما صورته المصنف **في** ان احتمالها من جانب اللاتماهي **في** حقيقة علته العلية
مدخول مدخول لا جوابه **في** ولا تضرر المعلول هذا ايضا اذا كان في جانب العلل واما اذا كان في جانب
المعلول الخلف فيبقى نزل العلة المحقة **في** وجعلها في تطبيقه فيلزم ضرورة تاجر في العلة زيادة ا
محلولة بواحد فتناهيان **في** فيحصل جملتان معلولتان وعلل لا معلوليات وعلل تامة **في** في تطبيق
بياني الاول **في** في تطبيق بياني العلل والعلل وكذا جعل كلا من الاعراض متعددا وكذا الاول ان يقول
زيادة العلة **في** لا يرد ان المصنف اقام المظهر موضع المقرب بلا شك **في** العلية والمعلولية اقامة للمظهر
مقام المقرب **في** ولا من كبرى اولي **في** اقرا ضرورة **في** لان كل عدد ثمانية في الكبرى الثانية الا انه

ان علته والبرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته
مطلوب من البرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته
مطلوب من البرهان ان انقطاع العلل المتناهية عن علته

لوصف الشيء بما عبادات ان في الزمان
قال الاول في البرهان في وجهه في وجهه
في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

والاى امكن من ان لا يقع العجز
فيكون من غير ان لا يقع العجز
فيكون من غير ان لا يقع العجز

لا يمكن ان يقصد العجز على الكثرة في المثال
لان لا اول ولا بنهي الوصول الى الما

اذا لم يكن هذا فاعلا ومؤثرا لا مفعولا
مؤثرا فيه

جعلنا تفرع النتيجة عن الكبرى وقد يقاها منع الملازمة الثانوية اعني والآقود في بيان ان كلاه وفي

بيان معنى التاثير للفاعل المكن عندنا بالاشراك في اللفظ **عجز** ما سبق في فصول العلل والمعلول بالمعنى

سابق فاما قد تلتك صور كالفرد الذي يحصل له الجسم بالفعل وقد تلتك عضا كالفرد الذي يحصل له العجز بالفعل

ولحلها اقامة المظهر مقام المضمرة تلك الهيئة وهم بهذا المعنى جوهرا ان لم يمتزج قيام العجز بالعرض فلا فاعلا

بالمعنى السابق فاما قد تلتك صور وقد تلتك عضا ولم يكن كان تفسيرا قصدا له للغاية اصلا لا بالذات

ولا بالتبع **عجزا** فيقول للفاعل قصد للفعل وان لم يكن لم قصد للغاية التي هي مادة افتراق

لغاية بهذا المعنى في الغاية بالمعنى المار بليق لم قصد للغاية التي هي مادة الاجتماع الى تصور الغاية

والنصديق باننا مرتبة عنه في الممكن فرفيت للصفة لا المتعلق بالفتح المتعلق بالكرس **بالطبع** بناء

على المقدم الطبع تقدم المحتاج اليه على المحتاج لاختصاصه **بالكرس** باحوال الاعراض فلتك الكراس

بواظن احوالها علم بحسب العقول والجواهر معلولة بسبب احوالها كذلك **بواظن** احوالها علم بحسب العقول والجواهر معلولة بسبب احوالها كذلك

ابطلت الجمعية **و** بقطع المسافة اي في الكرس بقطع عابها المسافة فزكي فلا بد ان القطع صفة الجسم

ان كان مصدرا لبنى للفاعل وصفه المسافة ان كان مصدرا للجسم وصفه المسافة **و** على كل ليس في احوال العرض لان احوال العرض

مسافة اما المكان العاثر والبعد الوهم واما السطح الباطن فلم يقل به المستند **ولا الخضر** في صفت

شاملة للاعراض باسرها **قديم** ذات او زمانية الاول هو الكرس والثاني صفاته **الضم** تامل وان لم يكن

اي الحادث والا فواجب وصفاته ليس متجرا لا بالذات ولا بالتبع **وفاقا** لم يعدوه اي المتكون بل

مبدورهم فلا فاعلا جلدوت الساطقة مع تردد هالكارسطه **ومنا** بضم والفران والواجب في احوالها

وكذا لم يعدونا قديما غير ذات وصفاته لم يكن متجرا اصلا **كالمتحيز** الوجودي وان امكن وجوده

فالتقسيم **شوا** وربما اي بل فافهم **يستل** فالر تبلا ان التجرد ليس ذاتيا ولا يلزم من الاشتراك في الوصف

ط
فان القول لا يكون منقح فالكربان النقي
الناطقة ليست متخينة بذاتها ولا
حالة فيه مع انها موجودة عنده

خضلا

دليلا على ان هذا ابطال لا يعلم في قوله ان لم يكن
لجود العقل فاما آخر حقيق

كالتجربة مع علمات القريب في المادة
لا ينبغي ان اعتباري لا ينبغي ان اعتباري

ولما رآه الرسول الذي يخبر فيهما إلى الرسول
لأنه الصديق فاعلم بالدين سعيد

فصل اذا كان للشيء التركيب في نفسه كما ان الموجود في الممكن شارك في الوجود والبقاء بالتركيب بغيره والباقية

الأول ترك الحواشي الباطنة لانكاد المتكلمين لما وهذا القيم عارثهم والحركة الاينية فانهم لا يثبتون

الوضعية وغيرها **و** بالحق الظاهرة لم يتوقف على كذا القول الباطل مع التوقف لادراكها سابقا لأن المراكمة

الأصلية بحسب الشريعة الإسلامية الأصلية للحق في الظاهر والأصلية للواقع أم اعتباري كالعقد والصدق

[illegible]

ففتحناه اليها باعتبار التخصص كما ان فتحنا حفرها اليها في بقاوا التفتيح

الوصلة عرض واحد بالتخفيف، فان الوصلة عرض واحد بالتخفيف، ان الوب واحد بالتخفيف، المتحد اى نوعا

وشر الأربعة والجنقة فالزنا ممتد بان جنسا وحقايقان نوعا لا يتقدمه حضا ومتولد نوعا ولا

عن وجوده ونفقه **و** ذوالاخر **و** نفقه **و** فتأمل إشارة الى ما في شرح الموقف بعدما قال صاحب الوقف

توقيف العرض عند الحكامية إذا وجبت في الشيء كان في موضوعه ومفعله وصورة في كذا إن يكن وصورة

هو وجوده في الموضوع نه انه قد يتوهم في هذه العبارة ان وجود السواد في نفسه مثلا هو وجوده في الجسم والحق يكونه متوقفا على تلك العبارة مع انها مرتبة فيه للكان غير

رقیاء مہربان و کبریٰ ادریغہ ان یقہ و جدہ نفی ققام بالجم ولا فی ان امکان شوریہ فی ۱۰ و نفی علیما

نوعه لغیره **و** ان بسته ای **منفصل** **و** غم الا فاضله ای افاضه **المتفرق** **و** المبدأ **الضیاض** **و** اذ لا خلا

في خلافة عيسى عليه السلام قالوا يا رسول الله انما نرى فيك من انوار الله تعالى

[illegible]

الافعة القدام بنف

نماز و روزه بعضی بنف موقوفه

[illegible]

لا تضطربوا صفاتي لتبصروا في فاني فاني

100

متزاد في تامل **و** ومنقول جنساً في النظر إلى الزمان وجنس متوطناً بالنظر إلى المقدار وكذا المقدار ان كان الخط
المستقيم والمنحنى والدائرة انواع الخط والثلث والربع انواع السطح وقس على ذلك الجسم السليم **و**
يكون بداية صفة كالقمة للحد المشترك **و** ان قبل القمة الوهمية **و** وكان الخلاف كان الادوية ان يقع ل
ولكان الخلاف في الفلكية في لغة العدد اعتباراً بما يشبه الوجود الذي منه والافهم لا يجعلونه **و** تامل **و**
والا فلا خلاف بينهم لان الفلكية اه **و** فلا اتصال فيتم ان يقع المراتب الاتصال الجوهرية وهو الصفة
الجمية **و** امور عدمية بعضها نهاية للجمع الطبيعي وبعضها لاجزاء المفروضة التي كالصفحة **و** ومنطقة
عليه لهم ان يقولوا ان الحاضر غير منقسم بالفعل فلا يلزم اجتماع اجزاء الزمان لكنه ينقسم بالعلم فلا
يلزم الختم تامل **و** كان بعض اجزاء صفى **و** مقدماً في الوجود **و** ويقدم اجزائه اه ثمالة الى الكبرى
لاولى اى لو كان بعض اجزائه مقدماً على الآخر لكان تقدم بالزمان والكبرى الثانية اعنه لو كان تقدم
بالزمان يتسلم مطوية وقوله فيتم تالي النتيجة **و** للزمان زمان ولكن ان تقول انا تنقل الكلام
الى الزمان الذي هو ظرف المتقدم والزمان الذي هو ظرف الزمان المتأخر فان الظرف الاول متقدم على الظرف
الثاني وهكذا **و** ولانه لو وجد صفى **و** ولكنه اى البعدية فالتذكير بنا ويل المتأخر ولذا قال في الجواب
بان بعلة عدم اه **و** زمانياً وهذا الدليل اليه الراس لان البعدية عندنا ذاتي كاسبق **و** وان
استغنى اشارة الى ان الفاء في قوله فيلزم فصيحاً ومطلوبها تالي الكبرى وريضة ان يقع مذهبها تالي
النتيجة بان يقع الكبرى مع مقدم النتيجة مطوية **و** مع تركبه رفع تالي النتيجة **و** ورد حاصله
ان قهلكم لا وجود لما في المستقبل وقهلكم فوجود الحاضر يستلزم وجود الجزء مسلم **و** بان
الماضي اقول لو قلنا الدليل الاول بان الزمان اما ماضٍ او حاضر او مستقبل ولا وجود له متصفاً
بالماض والمستقبل وهو ماضٍ ووجوده متصفاً بالحضور مستلزم لوجود الجزء لم يرد الدليل بهذا
و غاية الامر بيان منأ لفظ **و** في الحال كما لا وجود لها في الماضي ولا في المستقبل والعلة في
الحال وكذا في الماضي والمستقبل ايها **و** فان قيل اشارة للمقدمة المنقولة بادعاء البدئية **و**
و ثم فكذا الملازمة التفريعية **و** فان قيل في جانب المتكلمين **و** اما منقسم اى بالفعل **و**
فيلزم اجتماع اه كان بناء السؤال على ان الموجود ما كان بجميع اجزائه موجوداً ولذا فرغ لزوم الاجتماع

على الاتقها و بناء الجواب على ان الموجود قد يطلق على ما كان بعض اجزائه متصفا بالوجود واما كان بعضها الآخر متصفا بالعدم
فعل هذا لا يطابق بين السؤال والجواب فالحق ان يحمل جواب الشك على اختيار الشك الاول على تقدير ان يراد بالوجود
في الجملة المعنى الثاني وعلى اختيار الثاني على تقدير ارادة المعنى الاول **و** قلنا منقسم اى بالفعل **و** ولا اجتماع اى
لاجزاء الشك ان بل بينها ترتيبا متعاقبا في الوجود وكتبنا في غير هذا مثونا او رده على كنه الحاضر منقسم وغير مجمع
في الوجود من انه يلزم ان لا يخلو الماضي بتمامه ماضيا لا تصاف بعض اجزائه بالوجود وكذا المستقبل تام **و** لان معنى
لا اجتماع في الوجود **و** والعمية في الوجود **و** لجواز الاتقها بالوهم اى ولا يتم اجتماع الاجزاء الوهمية للزمان محال **و**
بالفعل على ما مر من ان القسمة الفعلية من خواص الحكم المفصل **و** لكنه ليس بزمان آخر حاصلة نفع الكبرى الاولى ان اريد
بالقديم بالزمان المتقدم بزمان آخر ومنع الكبرى الثانية ان الرديم التقدم بزمان هو نفس المتقدم **و** لان التقدم
الزمانى اه سند المنع ولما اورد المنع والسند بصفة التقوى والدليل اورد المنع على مقدته من السند بقوله الآتى **X**
ولعلك اه **و** بالنظر الى ذاته اى لا بالنظر الى ظرفه حتى يلى اسناد التقدم مجازا **و** ولعلك قد يفتقران هذا الرد على فقه
مذيب الحكيم ولهم لم يقولوا بالتقدم الذاتي **و** فليكن مراد الصانع ان التقدم زمانى لكنه عارض لذات الذات
وليس اسناده اليها مجازا كما كان كذلك في غير اجزاء الزمان فتأمل **و** ان استثناء الاجتماع الذى هو مقتضى التقدم
بالذات بل بالزمان فعلى تقدير الوجود يلزم التسليم فليس الوجه الثانى مردودا بما ذكره المصنف لكن الذى يقتضيه
قوله الآتى **و** الحق ان المراد بل بوجوه الوجود والعدم فهذه الوجوه الزمان لا يلزم التسليم حقيقة **و** الى انتماه
ومعنوما **و** في الذات والمفهوم **و** بواضع وصف **و** الاسر والماضي وكتبنا في **و** مثله خارج عن مفهومه
اجزاء الزمان واما لم يكن خارجا عن مدلول لفظ الاسر والماضي والحاضر واليوم ونظيره ان الاولانية
خارصة عن مفهوم لفظ الخط وان كانت داخلية في مفهوم لفظ الطفل **و** والقصود في اليوم والحاضر **و**
وعدم السابق واللاحق **و** على عدم الظاهرى **و** بانه بعدية العدم اه منع للنفى **و** والقطع الزمان
فعلى هذا التقدم والتأخر الزمانيان كما يكونان صفتين لنفس المتقدم والمتأخر حقيقة كما في تقدم امسى على
اليوم او كونهما شيئا كما في تقدم موصى على عيسى عليهما السلام او يفتى الاول صفة لنفس المتقدم والتأخر زمانا
متأخر كما في تقدم امسى على عدم الظاهرى كذلك يلى الاول صفة لنفس المتقدم والتأخر للآن الذى هو ظرف المتأخر
و ولعلك بناء على ان الطرف الذى هو الآن ليس بزمان وقد سبق ان المتأخر اذا كان غير اجزاء الزمان لا يلى
الا في زمان **و** فاستثناء العدم منع للكبرى **و** لا يقتضى الوجوب فان الواجب باقضى ذاته استثناء العلم
مطل لا استثناء العلم بعد الوجود نظيره ما مر في بحث بقاء الاعراض ان المهمتع ما اقضى ذاته العلم
مطل لا العلم بعد الوجود **و** ما اضيف اليه اه لا ولى ما اضيف هو اليه تامر **و** يا تحق التقدم **و**
وهذا لا يناسب القدماء من الحكماء الآتى بانه **و** لا يصير قبله اى لا يصير بالذات جزءا قبل مجتمعا جزئ
(منه)

بعد وبالعكس وما غيره فليكن قبله ولا يتبع مع بطلان الجزء القبل في الزمان ويقتضي بعدا ولا يتبع مع القبل بطلان الجزء
 البعد عنه **يقدر** به أي شيء قليل منه شيء كثير من حركة بناء على تقدير الكثير بالقليل كقصد دورة منها ساعة أربعاً
 وعشرين مرة أو شيء ما ومنها بناء على تقدير المساواة بالساوي كقصد دورة بزمان دورة أخرى ثم انه انما
 يقدر إلى ان الاضافة في المقادير المضافة المقدر ويجوز ان يقدر اضافة العارض الى العوض **حركة**
 الفلك أي لا نفس تلك الحركة ولا نفس ذلك الفلك خلافاً لما ذهب اليه الاول او الى الثاني كما سيأتي في الشرح الاشارة
 اليهما **لثباته** أي وجوده وعدما وبهذا يتم تفسير الشئ بطريق العطف لكن فيه شئ معكوس **واللاساواة**
 أي بالذات **لان التفاداة** علة العلوية وفيه إشارة الى الكبرى المطوية في المقياس **لاشئ** الى ما أجري **لان**
 هذا علة الملازمة **ولعدم استقلاله** بهذا الدليل لا يثبت ما سلمه **بشيء** اضافة الى المقدار في الحركة
 اضافة المقدر به الى المقدر **والا** بان كان مقدار الهيئة قارة **واو** على الحركات كبرى المقياس
ولما الشئ اه منطوقه الكبرى المطوية **انبات** اجزائه المجرية او الغير المجرية يدل عليه التمثيل **وبما** له
 يتصف الزمان عند غير ارسطو ومتابعيه **علم اصول الفلافة** وما يدل على ضعف هذا الرأي ايضاً ان ذلك
 لمقدار الذي هو امر محقق عند علم ممتد بقدر امتداد حركة الفلك عارض لها مستمع بالزمان ان قالوا بعرض
 امور كذلك لسان حركات الافلاك كالنواكب الا ان لا يستمع بالزمان فيتنقص حجم الكيم الغير القار في الزمان
 لكلا مناهما كما متصلاً غير قارة ايضاً **وان** لم يقبلوا بعرضها لما لا يجب الوهم متبع عرض الامر المذكور
 لحركة الفلك الاعظم الا يجب ايضاً فلم لم يقبلوا بلفظ هذه الحركة زماناً مع كونها امر محققاً **هو** اعتبار
 اه أي امر اعتباري كانه إشارة الى الاكتراضي الذي شارحه المؤلف وكتب اليه فان المراد انه امتداد موسوم
 لتجدد معلوم يقدر به امتداد متجدد هو يوم **ولم** ان الامتداد امر اعتباري في كلامهم **ساحته** **اذلا**
 حقيقة للوهمية **فحق** المصنف **واما** حقيقة بمعنى **واما** تفسيره **ان** يقدر حقيقة اولاً بان
 يوجد في الخارج **مقارن** مقارن الكمال **ان** واجب الوجود **الاد** بذاته **بشئ** فانه لم يقدر
 بتقدير الواجب **ولا** يجعله **كل** ما هو كذلك فهو واجب الوجود **وعلم** السابق **او** اللاحق
الاب بالزمان الذي هو ظرف العلم لا موصوفه وموصوفه الوجود لا ظرفه **قائل** **فان** كان أي الزمان
 الذي هو ظرف العلم **نعم** السلم **لانا** نقل الكلام الى هذا الزمان ونقول انه واجب الوجود ايضاً
 لعدم امكان عدم السابق او اللاحق لان التقدير والتأخر باين وجوده وعدمه ليس الا بالزمان الى
 آخر الكلام **وبهذا** **ان** السلم **بالنسبة** الى العلم السابق في الامور الماضية المتعاقبة الوجودية
 بالفعل **وبالنظر** الى العلم اللاحق في الامور المستقبلية الغير المتعاقبة بمعنى لا يقف عند حد وهذا

يقدر

جائز وخاف

التمر في الضعف لانه لو كان جسمًا كان متمكنًا لان كل جسم ولو كان لطيفًا عاريًا ^{متمكنًا} اصحاب البعد **وله**
 والامارات في التصغير بالامارات اشارة الى ضعف كل وسير اليه **وله** مساواة المكان اشارة الى
 الصغر اعني المكان مساو للممكن واذا ضمت الى شيء من السطح المذكور بمساو ولم ينتج من الكل شيء
 لا شيء من المكان بالسطح المذكور وكذا قلنا وعموم لكل جسم اشارة الى الصغر اعني المكان لكل جسم واذا
 ضمت الى ليس السطح المذكور بعامة لم ينتج منه النتيجة المارة الا ان كلام الله شمر بان الامارين تقدمت رتبة
 كالاخيرة الاولى **وله** لان الممكن في ان يكون اجزاء الممكن بقدر اجزاء المكان في غير زيادة **وله** شار اليه
 اي ذو شار اليه بالواقع فيه قرني **وله** والشار اليه اي بقه فالقاس غير متعارف ورجوعه الى المتعارف **وله** كذا
 كل جسم ذو شار اليه بهنا وهناك وكل ذي شار اليه بهما هو ذو المكان فكل جسم ذو المكان **وله** في الطير
 الهواء اشارة الى رافعة الاستثنائي والتقدمي لو كان المكان السطح المذكور لم يكن الطير في الهواء المتحرك ولا
 الحجر في الماء الجاري لكن الطير والحجر المذكورين ساكنان فلم يكن المكان السطح المذكور **وله** ان الممكن
 اي مع ان الممكن لجاله لم يزد **وله** مكانه فلا يقع المحيط بالكل محيطًا بالكل **وله** لم يكن المكان عامًا و
 للأن باطل **وله** تبدل السطح وليس الحركة الا بتبدل السطح **وله** والجواب الجواب منع للملازمان
 على تقرير الش **وله** والا ل منع للكن والناظر للصفر **وله** يمنع كبرى دليلها على تقريرنا **وله** واحد بناء
 على ان المقدار من المتخاض فيمكن بتبدل الممكن بتبدله **وله** في الكثرة اي الى الاجسام بهذا وذاكر الى ما
 به التمايز بهنا وهناك تأمل **وله** الذي به هذا التقصيف مستدرك تأمل **وله** يمتاز الشار اليه بهذا او ذالا
 او ذو والشار اليه بهنا وهناك تدبر **وله** وان الحركة اي وان الحركة به انتقال المتحرك من سطح الى سطح آخر
 لا منارقة سطح عن المتحرك واتصال سطح آخر به فعله هذا يليك السلك بالنسبة الى الحجر والحركة بالنسبة الى بعض مكانه
 شمر بحرية **وله** ستمه اي تارة وبه المسماة بالحركة بمعنى التوسط **وله** غير متبدل المكان بل بينهما عموم من وجه
 اجتماعهما في طيرين وافتراق تلك الحالة في بيضة في بطونها ودرية في الحق المتقلبة وافتراق الاستبدال
 في الطير الوقوف في الهواء المتحرك وكتبنا ايضا على ان السطح الذي تحت الحجر لم يتبدل **وله** على ما يمنع يقتضيه اطلاق
 المكان على الخط الذي علق به نحو حجر وهو بعيد **وله** دون الهواء اي السطح الباطن **وله** فان قيل كان حاصل السؤال
 ان الخلاء وان كان ليلبا للشيء الا ان القضية مركبة لكونها ممكنة حادثة والمركبة تقتضي وجود الموضوع مع ان الموضوع
 معلوم عنده فيكون المكان نفيا مرافا وحاصل الجواب ان الحكم بالخلاء عند من ذكر حكم على الجسم حقيقة فلا
 محذور **وله** ان يترك الجسم يعني امكان الخلاء عن امكان الجسم بحيث آه فالخلاء هو ذلك الكثرة ثم عبارة
 الواقف مخرج في ان الخلاء بمعنى كون الجسم هو مكان المتكلمين **وله** قيل نعم هذا مذاهب المتكلمين وبعضوا

التيب ٢

لما يلي

بلازمة

القائلين بان المكان هو البعد شرم طالع **و** اذا فرضنا اني صغرى مقدما الى قوله نصف فوام الاول وتاليا فيلحق سرعة
 وقلة ولكن راعى ولكن راعى في قوة العطف عما فرضنا اي فرضنا كونا سرعة وكونا راعى فيهما نسبة
 المقدم والكبرى اعني وكلما كان زمان الحركة الاخرى ساعة يلزم تساوي الزمان مع وجود المعاق و الزمان مع
 عدم مطوية وقوله الله فيلزم تساوي زمانه تالي نتيجة هذا القياس **و** فيما اذا كلمة ما اما كافية والمعنى
 بيان الملازمة حاصل في هذا الدليل اعني اذا فرضنا اني او موصوفة والمعنى ان حصل في دليل حاصل في ضمنه
 هذا الدليل حصول العام في الخاص **و** ولكن اي تلك الحركة اي زمانها **و** اذا اختلفت صغرى **و** فيهما ما **و**
 كلما كان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاق يلقى زمان الحركة الاخرى ساعة **و** اعني الجسم المتحرك في
و وهو ما اى جسم **و** اذا كان حركا **و** ما عترض من الملازمة الصغرى في القياس الاول يمنع كبرى دليلها
و على نسبة المعاق في اي من تلك نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المعاق الى المعاق فان كانت النسبة
 الثانية بالنصفية كانت الاولى كذلك وهكذا ان يلقى زمان قليلا المعاق راعى حتم يلقى ساويا الزمان
 عديم **و** باذا المعاق ففعله فيلحق سرعة وهم بل يلقى سرعة ونصفا **و** لزوم انتفاء فيه اثره الى ان
 كلاً من تلك الامارات تلت في الاستدلال مقدم دافعه وانها من المبادئ **و** على سائر اى ما عدا الكمال **فصل**
 في الماديات باعتبار الكمال المنفصل وكتب ايضا عبادة شرم المعاق لما مر من ان يعاين ولما لم يبق ذلك
 في كلام الله اسقط ما في قوله لما ايضا فيلحق ما في كلامه كاف **و** فان قيل الجردات ومنها الواجب
 مقال تالي **و** حضورى عما ان العلم لا يعبر جميع الماديات **و** زاد اي ان لم يكلم باندرجها تحت
 مقوله الكيف كما نقله شارح المعاق عن المباحث الشرقية في بحث المقولة في الشرح **فصل**
 اللازمة الى الذاتية والا فالكيف يقتضي اللازمة العرضية كما في العلم بالسيط **و** ولا يخفى **و**
 بيان لفائدة قوله لذاته **و** في التعريف اى التعريف الذي لم يزد فيه ذلك انما بالنظر الى العلم
 بالرب **و** حيث علمه للنفع لا للمنفعة **و** الى المتعلق لانه الذات **و** واعتراض قد يقال ان هذا العلم
 لا عراض انما يتأهب اذا ذكر المصطلح بل بدق قوله ولا يتوقف مقصوده على تقدير الفيد فافهم **و**
 ان النسبة معرفة بما يتوقف مقصوده اه فذكرها ذكره **و** على تعقل شيء فكما في العلم **و**
 النسبة بقوله ولا نسبة كذلك في ذلك **و** بانه اي بان ما ظنه المعترض تعقلا **و** فلا **و**
 نسبيات **و** الى ان ما ظن موقفا عليه في حق العلم تعقله سائر بخلاف الموقف عليه في النسبة
 فان تعقله مقدم على تعقلها **و** وذلك للعلم قضية الدليل ان النسبة اذا كانت عرضية لها **و**

لا زيد فيه قيد علم اقتضاء اللازمة بالنظر الى العلم بالسيط والتعريف الذي صح

لم يكن تصور بعد تصور الطرفين وليس كذلك. **و** اوداعه هذا بنوعه على المقلدة النسبية داخله تحت جنس واحد به النسبة وعدم كونها اجناسا عالية. ثم لا يخفى ان كل النسبة عين حقيقة الاضافة مستلزم لكون الاضافة داخله في سائر المقلدة النسبية وكونها اجناسا عالية لها ولم يقرب احد. ثم انفا على انفا عدم الاضافة في الماسة اشارة الى وجه تقديمها. **و** قيل اشارة الى ضعفه لان عدم الفقه اللائحة وحقوقه سائر الفقه انما يفيد اولية تلك الفقه بالنسبة الى سائر الفقه لا اولية المهورث بالنظر الى سائر المحاور والكلام فيها الآن يقا ان اوليتها باولية الفقه المدركة لها مجازا اولان الفهم في الصغر لغوي بمعنى الشمول وعدم الاختصاص وفي الكبرى اما عرف بمعنى الجدل الخاق كليا ولباب الخاق عنه جزئيا فلا يتغير الا وسطا على ان الطام بالضعف العرف انما يقدم على الخاق اذا كان ذاتيا له تاما. **و** بقوتها للبسيط هذا انما يفيد ان تلك الادب اصولا للمركبة فاعلم ان يقا اضافة الاصول اليها من اضافة الجزء الى الكل لان اضافة الاصول الى الفقه تاما. **و** والحادثة لم يتعرض للحادثة بملاقاته الاغذية والادوية بالبدن. **و** لانه مفهوم اي الحرارة والتذكر باعتبار الخبر لا تخلد مع صفته عنه. **و** واحد وحدة جنسية. **و** الحق الخصوصة. **و** متخالفه في انواعه والحرارة جنس لها. **و** فافهم اشارة الى جواز كل مفهوم الحرارة طبيعية لغوية فيلحق الحرارة متخالفه بالصف. **و** في الحارة هذا شعر بان الحارة مشتركة لفظي هذا وعندى ان الملاق الحارة على ما يحدث الحرارة مجاز كما قال الله شاعرة ان المستعمل بمعنى خالق الكلام مجاز. **و** قد يقع حقيقة عندنا. **و** مجاز عندى كما يقع اي حقيقة. **و** نارية وهذا عند الامام الرازي. **و** عن راجها عبارة الموقعا عن عرفنا. **و** به اولى. **و** وقد وهذا حكم. **و** عن ارسطى كما في الفطنية. **و** لان العنا ترى غير النار تدب. **و** منى كانه من اقام المظهر موضع المضمي بناء على ان الرقعة به الطبيعة اي بسبب تحريك الطبيعة اياها اي تلك الحرارة الفريزية لاجل دفع. **و** وبقوة وعليه المعنلة وكثير من الاشاعرة. **و** فزورى ردة على الكناذ ان احاق الاسرافى واتباعه. **و** صاعدة من المركز. **و** نازلة الى المركز. **و** بمعنى ما عا ما فربر ابن ليلى. **و** بحسبى فضلا عن الملموس. **و** بحسب الحركات اي انواع. **و** متكررة بحسب اجزاء الجسم المركب من اجزاء لا يتجزى. **و** وباجل الاظهر ولكن الطبيعة تامل وكتبايتها اي الاصل بمجوع ذكرنا سبل الطبيعة بمعنى ان طبيعة الاعتماد بطبيعة البرة بخلاف طبيعة الميل عند الفلكية. **و** فلهذا

الاعتماد الارادي والقريني وغيرهما الى كل واحد من الفقه والحق طبع عندنا الان في تسمية الكل مثلا بالحق والحق
 بعداً و يمكن ان يقال ان الارادي والقريني عندنا ليسا داخلين في المقسم فالمراد بقول المصنف المداغم الغير الارادية
 والقرينية تدبر **الطبيع ما يملك فؤاده** متضادان متضادان حقيقياً **فانما هو** بمرادنا هو علم اصطلاحاً **اهـ**
 المتكلمين فان طبيعة الميل بطبيعة الجهة كما **البطلات سواء كانت اصولاً او فروعاً كما هو علم** لكن لا يخفى ان من
 الفروع ما ليست داخلية تحت مقولة الكيف فضلاً عن الكيفية الحققة ومنها ما كانت داخلية تحتها لكن كانت
 هيماينة للكيفية الحققة **التي صفة كاشفة** بالذات احترازاً عن الواسطة في العوض فقط **برؤية الفؤاد**
 فان الضوء واسطة في النبوة دون العوض **مالا بعد سواء لم يكن** في مقولة الكيف اصلاً او كان ولكن لم يكن
 في الكيفية الحققة **مجردة** اي عند الحكماء لا المتكلمين **اولاً اي حقيقة لا مجازاً** ثانياً اي مجازاً **بالفنية**
 فان الحركة قائمة **بالصينية فقط** مستندة اليها حقيقة **والى الركب مجازاً** فتلقى الصينية في العوض ثم سئل
 بناء على ان يلحق الحركة بتدبير السطوح **واما اذا كانت الحالة المستمرة** فهي مستندة اليها حقيقة ويلحق الصينية
 واسطة في النبوة **لم يتكشف** ولذا اختلف في وجودها اما الاوضاع والمقادير فقط حيث لم يقل بوجودها
 المتكلمين **واما الكيفية الحققة** بالكمية فلا تافأمة بالكمية **وهي غير موجودة عندهم** والا كوان الاربعية
 فقد اختلف في كونها محقة بل في كونها موجودة ايها **التي هي حقيقة** **فخلاف الضوء** رفعه للإيجاب
 الكل ان كان كل من الضمنية والنفس والاشعاع والبرق كما سيأتي **اما النوع** من الضوء **والا وهو الظلم** فليست له
الشفافية عبادة الموافق للاجزاء الشفافة **لا حقيقة له** وفاقاً **الزجاج** بتثليث الزاء **بثليث الزاء**
حقيقة وفاقاً **علم ملكة** لم يقل عدم بل اقام المظهر مقام المضمحل لئلا يتوهم ان التقابل تقابل الالجاب
والسبب ولم يكن كذلك بل ذكره فقط **صلة للعلم** ليحتمل ان المراد بالملكة هنا من الضوء **والفعلي**
وكذا المشتقات احد هما في المتن والآخ في الشرح **وكذا معمولاً** ان في شريحه كالعكس **حائلاً**
اي موجوديتها **للتأخر** اي كونيها موجودة على زعم الفهم **لوقيل** منع للازمة المتن مع السند **هو لم**
لم يرق رقى في الموافق ان المشرق رقى غير الضوء **بالطبع** للجسام المتعددة المتألفة كحركة الجسم الواحد
الشخصية والآ فالضوء عند المتوهم اجسام للجسم واحد فلا يمنع للضوء بعضها متحركاً بالطبع الى العلو وبعضه
آخر الى غيره من سائر الجهات **قيل** القائل الشيخ ابو علي سينا كما في شرح الطولاني **والكثير** من الحكماء
فان الاولان هذا ما استدل به ابن الهيثم **في الشرح** في محل الفقرة الحاشية او في وقت الحس وقوله الى
 لهما في من اقامة المظهر على الاول **عند وصول الهواء المتوج** يعني ان الهواء المتوج لا يورثه الا اذا وصل

واسطة

بعض

ولهم اي بعد الحكم بوجوده خارج الصانع **تردد** اقول التردد على ما يخذ في كلام الواقف في انه لا يتوقف الاحكام على
 وصول الهواء الى الاله الصانع ولا ينفذ ان ينفذ المسموع الصوت القائم بالهواء الخارج فقط فقل هذا كان على ا
 العلم ان يقول ولهم تردد في ان الجموع بل هو الصوت القائم بالهواء الواصل فقط او بالهواء الخارج فقط
 فاضار المصنف ما هو الحق اعني هو المسموع كليهما تدبر **اذا وصل الهواء الحامل للصوت وكتب ان**
 اي مجموع لا نفه **تأمل** ايضاً هذا وقوله الآتي وان لم يسمع اه شعر بان كلاً من هذين الامرين دال
 على تعلق الاحكام بالصوت القائم بكل من الواصل والخارج وليس كذلك فانما هما ما يدلنا على التعلق با
 الخارج وما الدال على التعلق بالواصل فالان الاخيران **فتأمل** **ادراك** جملة رافعة للقياس الذي
 ذكره وكذا قول المصنف والتميز **ولم يكن الاول او** لما ادركنا بالضرورة **لانا اذا سمعناه قلنا**
 ان فيه مصادرة **ولم يتعلق الاول** او بوصول الهواء اي وصوله بموجبه **اي عن** صوت اخر معروف لكيفية اخرى
 لكن بما نكاه **يماثل** واذا امتاز عما يماثل فيهما فبطريق الاول يمتاز بها عما يخالف فيهما
 والتفرد بها وبمعنى او وكتب ايضاً اي فقط لانه الكيفية العارضة الالام يمتاز الصوت المعروف
 للكيفية التي بها يميز **لا عن** صوت يماثل في تلك الكيفية بل عن صوت معروف لكيفية بها يميز حرفا آخر
احتراز عن الحدة اي عن الصوت المعروف للحدة والشغل لوجوب هذا الاحتراز عنه من جنس المعرفة اعني
 حرف وكذا الكلام في قوله الآتي احتراز عما ليس كذلك **فيما** نكاه بما يماثل في المسموع والآلة فتخرجها
 بما يخرج به بر الغنة والجموع هذا لكن الفرق تحكم كما مر به به القبحي **عما** يشاركه فيه تقني **فما**
 في نفس المسموع وهو مجموع العارض والصوت كما مر به به قد مر في شرح الواقف **بار** يختلف
 لا بان **اي** لا ينفذ بالتميز سموها فانه غير لازم وكتب ايضاً قوله بان يختلف اي المسموع باختلافه اي باختلاف
 ما به التميز اعني الكيفية قوله اذ قد يختلف الصوت فيهما الصواب اذ قد يختلفان او قد يختلف
 بارجاع الضمير الى **الصوت** لغنة والجموع هذا هو الموافق لعبارة شرح التجريد وشرح المقاصد
 ويتفق الثاني للأن ان لم يأول ان المستر في ان يختلف للصوت والضمير في باختلافه للمسموع
فتأمل **عما** ليس كذلك اي عن صوت معروف لما ليس كذلك **والجموع** والقصر والظهور والطيب
 وعدم الطيب **اذ** قد يختلف الصوت اي كيفية **تأمل** **والمسموع** واحد اذ الغنة والجموع
 لا يتعلق بهما السمع **اما** مقصود اي امر مقصود **تأمل** بل الظن ان يقول وهو اما اه **فالي**

اللفظية أي في أماله الخ إلى الالف فصل الفقه وبكذا **والإصابت** وبقيت **القسم** أي القسم الثاني
والصمت السكوني فاللفظ بدونها صامت وبأحدية ما هيوت فيهما حقيقة أسماء اللفظ ثم أطلق الثاني
على سبب لتصويت أعني الحركات والمدات والاولى على المسكن عنه **أي في الحروف** المراد بر ما فوق الواحد
مط أي سواء كانت الحروف مقاطعا أو صامتا ومصوتا أو سوا كان المؤلف مفيدا أو لا **بما يفيد ظاهره**
وإن لم يتألف من المقاطع كق امر **في المقاطع** المراد بر ما فوق الواحد **مثل** امر وإن كان مفكاه
من حرفين صامت وصوت وكب أيضا ولا **كما لا ينفك** لفظا فليكن ما بين اللفظ بهذا المعنى والكلام
بالمعنى الثاني لعدم **وضوح** من وجه **منه قوله** الكم أي الكم المنفصل فليكن هذا ينفك الكم المنفصل
ينقسم إلى قسمين قاتر هو العدد وغير قاتر هو القول أدق **إشارة** إلى الصغرى أي اللفظ ذو جزء
يقدر به **وقوله** أن وكل ما هو كذلك فهو كم كبير **وقوله** المنفرد **ورد** منه للصغرى أن يريد التقدير بالذات
والكبرى أن يريد بالتبع **فإن** إجراءه دليل للصغرى **فإن** أراد التقدير بالساوي بالساوي
بقرينة قوله **الذراعي** حيث لم يقل **الرجح** مثلا **منه** جملة الكثرة التي هي من الكم المنفصل **مشرط**
بالكم مع أن المذوق قاتر معلوله لبعض المهور كما يصرح به **والجاء** يقع الاختصاص في
قوت الكيف فليكن الاختصاص حقيقة **هو** لفظة أه هذا مذهب ابن سينا **وكتبا** أي كتبا
على من ذم أنها قوة الحس والحركة الإرادية والتقدير **من غير اعتداء** وتكرره صاحب الموافق بأن
المفقود في العضو المفلوج هو الفعل أعني الحركة الإرادية وذلك لا يبدل على فقدان قوة
مقتضية لها **المواز** أن عدم الفعل لوجود المانع لا لعدم مقتضيه وفي العضو الذابل هو التقدير وذلك
لا يبدل على فقدان قوتها **والمراد** من القوة **إشارة** إلى دفع اعتراض ذكره الموافق على أنه لا يبدل
ابن سينا على كونها غير قوة الحس والحركة وقوة التقدير لكن لا يخفى أنه لا يثبت بها المقدمة المنسوبة
تدبر **فلا** تفتأ به **انتفاء** الصدور **الفصل** عن القوة لا يتلزم القوة فلا يتفرع **عنه** قوله فلا
تفتأ به **ولا** بوجوب البنية عدم أثره **هذا** يقع عن عدم أثره **الاول** بخلاف العكس **وعند**
المعتزلة أي عند متأخري المعتزلة كما سيأتي **والجواب** في فصل أحكام الجزء **يتولد** من بخارج المتبادر
من سلة العبارة أن الروح غير الجوار المتولد من الاطلاق **عروف** عبارة عن سبب وتخرج التجدد
في بدن من **بمعنى** الايجاد أي فائدة الوجود المجهول **فيما** له وجود محض **على** عدمها أي بدونه
اعتبار الانتهاء بالفعل بها **صفت** المدرك فهو صفة من صفات النفس **والتميز** وقوة صفة
المدرك فلا ينفك من الصفات النفسية **عند** المدرك فيلزم من الصفات النفسية **إضافة** فيصير بعينه

منه قوله وليس فيه قوة
والحركة والقول من غير
اعتداء مذهب

الذين **صورة** موجودة بالوجود الظلي والعلم وهذه **بما** المتكلم **منه** عند بعض وفي المعلوم عندنا **منه** وكتب
ايضا **موجودة** في ضمن الصورة الاولى **ولذا** قال **عرب** في حواشيه **علا** شرح التسمية ان **هنا** وجود واحد
للعلم اصالة **والمعلم** **هنا** ضمنا **ومن** انكر الوجود اي الموجود العقلي **المتحد** مع الخارج **على** ما كان
من قول الشئ في الحاشية لكن القائلين بان العلم هو الاضافة لم يكونوا نافرين للصورة او المطلق خلا
او غيره على ما يشعر به قول الشئ ولم يثبت غير ما بما يعود عليه **مجرد** اضافة وتعلق وكتب اليه لا يخفى
ان **على** ما كان في اول مقولة الاين من ان الحكماء ابقوا المقولة النسبية **والمستكلمي** انكرها **بالا** الا
ينبغي ان يلقى العلم عند جمهور المستكلمي القائلين بان **مجرد** اضافة من الامور الاعتبارية **وما**
او ان الاعراض من جو العلم **من** اقسام الموجود صنف ذات اضافة **على** ظاهره لكن
ليس الادراك التميز بالصورة المنشئة او الحاصلة ابتداء **وهو** **وهذه** الاضافة **المستتمة**
بالتعلق عند المستكلمي **ولا** يثبت غير ما اي لا في الصورة المتحد مع الخارج **ولا** من الشئ ولا
من الصفة الآتية **وهذا** بنا دى ان جمهور المستكلمي نافون للشئ ايضا **فان** الاشكال الآتي غير
مندفع بما ذكره الشئ **وانما** يندفع بما ذكره **عرب** في حاشية شرحه **المواقف** من ان التعلق العلم
يكفي المقدر والتكثير في المعرعة في انفسها **ولا** يستدعي **الثبت** في الخارج **او** الذين انظر
بلفظه **وكتب** ايضا **منه** **يكون** اطلاق الادراك والعلم عليه **لم** يفلح **منه** يلزم اذ على تقدير ثبوت
الغير لا يجب القول بان الادراك هو ذلك الغير دون التعلق والاضافة **وذلك** **فلم**
والا **عراض** على منكره الوجود العقلي **بان** التعلق كان **الا** عراض **فحقق** بالشئ الاول
والا **فالتعلق** بالكر في الشئ الثاني الصفة والتعلق بالفتح النفس **وبها** متغايران
بالذات **نعم** يريد اعتراض آخر **وهو** لزوم اتحاد العالم والمعلوم فان كلا منهما هو المنفردان
العالم هو الصفة والمعلوم **بما** كالا يخفى **فيجب** بما ذكره الشئ **فا** **شكل** عليه اي على منكره الوجود
العقلي **فان** اطلاق الادراك على تلك الصورة دون الاضافة **منه** **غير** لزوم **وكتب** اليه
فجلا **الفقد** بان العلم والادراك هو تلك الصورة دون التعلق والاضافة **فان** غير
لا **نعم** **اذا** **علم** انه اي الادراك **غير** الاضافة **اي** **شكل** الجواز **وحدة** نوعية **من** حيث قيامها
بالذات **لا** **من** حيث اتحادها **مع** الخارج **اختلاف** افرادها **باليك** بعض افرادها **صورة** **وهي**
آخر غيرها **على** تقدير كون الادراك عبارة عن الصورة في المعلوم **او** **باليك** احد طرفي **في** **الصورة** **بعض**
صورة **وفي** بعضي اخرى غيرها **على** تقدير كون الادراك عبارة عن الاضافة في المعلوم **مندفع** بان
الاضافة **للعلم** **لكن** **فلم** كما اشرنا اليه في باب الامور العامة **وكذا** تفسيره في الحاشية **فان** **باليك**

فعل هذا ينبغي ان يلقى الى
التفاقية تأمل **هنا** **فان**
يكون القضية لروية **هنا**

فيجب

على سبيل التدرج **و** ملاحظة الطرف لا الحكم بدخول في التصديق **و** عند العقل فكيف يقال انه لا حكم
في الشك **و** بمنزلة قولك آه لان البناء في قولك الشك هو الحكم بتساوي الطرفين داخل على الجملة وراونا
بالشك ان يلقى النسبة معروضة لان يلقى الفكر طرف للنسبة **و** الى رواها بان لم يبق في الحافظة كما
لم يبق في الحس المشترك **و** مضاد له اي للعلم بالمعنى الاخير المراد للقياس والاقسام من التصديق **و**
وكذا العلم في قوله علم ملكة للعلم ولبعد ان يلقى في الفهم استخدام وكتبا ايضا الجمل المركب جمل
مضمون الجمل آخر فالتركيب بمعنى الفهم والجمل الاول عبارة عن الصورة اللاحقة و
الجمل الثاني عن علم العلم بان تلك الصورة للاحقة عما في شأن العلم بذلك فالجمل الثاني
المفهم اليه جمل بسيط **و** وقيل انك كثيرا في المعتزلة كما في شرح المواقف **و** فان العلم بمعنى اليقين
و والنسبة خارجة وفيه ان اللازم خروج المطابقة والامطابقة عن الاعتقاد الجازم **و**
متعلقه لا يخرجها عن حقيقة العلم واجمل المركب يخرج نظيره ان الناطقية والناطقة
خارجتان عن تعريف الحيوان داخلتان في تعريف الانسان واليه **و** وهو الاستعداد اه
هذا رتبة اول من العلم **و** للعلم التصوري والتصديقي وكتب اليه النظر والفوري **و** للعلم الفوري
التصوري والتصديقي **و** يلقى بالحدس كلام كلام شارح التجريد مشعر بان الاستعداد للعلم الاول
كقولنا الكلام اعظم من الجزء يلقى بالحدس اليهم مع انهم اطبقوا على ان الحكم في الاول لا يتوقف الا على
تصور الطرفين والنسبة **و** يحصل الفوري بآلة بلا واسطة او بواسطة **و** اما اجالا اي العلم الا
جمالي رتبة ثانية من العلم **و** اي تفاصيل الاجزاء والجزئيات **و** كمن علم ان ملكة استنباط
سئلة كما يظهر من كلامه في قوله **و** فيسئل اي ففعل عنها ثم يسئل عنها كما في شرح الطحاوي قال قد ذكر
في حاشيته واما قبل السؤال فليس العلم بها الا بالقوة القريبة من الفعل **و** او تفصيلا العلم التفصيلي
مرتبة ثالثة من العلم **و** الى اجزاء العلم وجزئياتها **و** بالاتفاق من المتكلمي **و** في الجواز اي في
جواز وقوع الانقلاب بالنظر الى الذات في الكلام آه **و** ومنعوا اي حكوا باستثناء الوقوع استثناء
بالفرض **و** فيجوز على كل فيه اشارة الى ان دعوى هذا المعنى كلية اي فيجوز انقلاب كل فوري في النظر
و ورد الرد الامدي **و** ومنعهم **و** آخرون وقالوا لا يجوز انقلاب شيء في الفوري الى ذلك
لادنى الى جواز خلق العاقل عن ضرورية بلزوم والتالي باطل وحاصل اعراضهم ان منع الملازمة ان اراد خلق
من هو عاقل عما هو فوري بعد الانقلاب ومنع بطلان التالي ان الذي خلقه هو عاقل عما هو فوري قبل
الانقلاب وكتبا ايضا من متأخري المتأخرين **و** وانه مح اشارة الى المقدمة اللاحقة **و** وفيه **و**
غير ذلك في شرح المواقف كانه انما لم يتصور لانه لا يتم شيء علمي من قال ان العقل علم بالفورية

اذ يلزم في ان لا يلحق العاقل عاقلا فضلا عن ان يلحقنا في العلوم فاعلم وكتب ايضا منع المقدسة
 لرافعة **ان** الحق اي خلق العاقل الناطق **لا** يقع هذا الوصف فلا يلزم خلق العاقل عما يتحمل
 العاقل عنها اذ بعد انقلاب جميع الفروقات نظرية **لا** يوجد عاقل بمفع عالم ببعض
 لفروقاته بل يلزم **خلقها** الجاهل **عما** يتحمل افكار العاقل عنها وهو جائز بواقع
الحادث اي بخلاف العلم القديم فانهم اتفقوا على عدم تعدده بتعدد العلوم بناء على ان
 الصفة ذات الاضافة منهم تقليدا للقدماء ما امكن وللا يلحق العلم القديم في الصفات
 الاعتبارية بخلافها اذا قيل ان الصفة الحاصلة او الاضافة فانه في كثير القدماء بما
 لا يتناهي على الاول ولا يلحق صفة حقيقية بل اعتبارية على الثاني **دلت** اي دلالة
 قطعية فافهم **بل** الروح لا بالمعنى السابق في سئل اشراط الحيوة بالبنية فانه مشترك
 بين الحيوانية **ولا** كلام ان اراد ان لا كلام في الحكماء في ذلك ففيه ان القدماء
 على استقلال الحواس في ادراك الجزئيات والقائلين بالتفطيم الافراء كما هو المناسب
 بالسياق ففيه ان النفس عندنا مستقلة في ادراكها ولذا جوزت الشريعة ادراكها
 لها بعد الفارقة كما سياتي كل ذلك في بحث النفس **الفقه** وبه التي يفهم العقل
بمعنى العلوم النظرية او التصديقية **اذا** حست بالحواس الظاهرة
 او الباطنة **وارسنت** على السبب **صورتها** الجزئية **نسبة** بعضها وقوعا
 او لا وقوعا **استقلت** قد يفهم ان القول بارتسام الصور في الآلات وباعتدادها
 بنفس والفيض من مذهب الفلاسفة والكلام في مذهب المتكلمين تأمل **واحكام**
 كلمة ايجابية اولية **بحيث** انما بهذه الهيئة ان القوة المذكورة لا تنصير
 مناسلا التكليف في ابتداء الحصول بل لا بد من كمالها **النظائر** التصورية او التصديقية
الحسنة والقبيلة كان المراد بالحق والصدق العقلي لا الشرعي فالمراد بالهيئة الممثلة
 بالفعل **والباقي** قد يفهم ان العلم ببعض الفروقات الكلية كاف في توقيف التكليف الى
 البسيطة كالتبني والحيثية الغير الممثلة وان لم يكن للممثلة **يسهل** معرفتها غير معرفتها
 تفريفا للارادة ورائد الوجدان **او** كلمة في التقليل فلا يورد ان وجه الشبهة لا بد ان يفتأ
 مشتركا بين الطرفين **وسمنا** بها عطف على ان في المتن **في** الوجود الى بين ارادة

لا عطف

اريد الارادة والشيوة عموم مرسوم بالتحقق فيكون بينهما ما ينسب كناية بحسب الجمل فقد اي تلك الارادة
 متعلقة بالقوة الادراكية والشيوة متعلقة بالقوة الطبيعية اي اي كفايتها بالشيوة في
 الوجود لان نسبة القدرة الى اثرها الى قياس سني احدهما مثبت للآخر القدرة ليست بارادة
 والثاني مثبت للآخر الاعتقاد به الارادة تقر بالاول وان نسبتها الى الطرفين على السواء وكل ما هو
 كذلك ليست بارادة او الارادة ليست كذلك فان ليست بارادة وتقر الثاني اعتقاد النفع في
 احد الطرفين وكل ما يرجح احدهما ارادة فاعتقاد النفع ارادة ويخرج اي يبر ذهب بعضهم في
 معتزلة لما ذهبوا اي قدما ثم واخر ثم موجب بالذات للآخر الايجاب كمالا بزمهم وقد
 اي اخر ثم وكتبنا في الاول ونزعموا وفي كلامه نشر على وفق الكلف وما ذكر لا في ان دفع
 لشناعة انما هو واجب اللفظ لا في ان القدماء انهم لا ينفون عنه العلم وبدوى العلم لا يبعد
 التعميم في العلم بحيث يشمل اثار الحيوانات كما في اعتقاد النفع لان اي ترجيح الارادة على حذ
 المضاف او ميل يحقه حتى يقر اننا على اعتقاد النفع او ميل يعقبه كما في التفسيرين السابقين
فان الهاد من السبع احدهما النفع الى فالعلم بمصلحة النجاة انما يرجح الذي من علمه لا
 لذهاب باحد الطرفين عما الآخر فعلم به ان ينفع الارادة عن العلم مع ان التفسيرين باننا تابعين للاد
 والعلم بالمصالح عند الاصل اي فان قيل العلم بالنجاة في كل من الطرفين كافي لتبعية الارادة قلنا
 للمعتزلة القول فلا يترك هذا الدليل على بطلان مذهبيهم لان لا نسلم بهذا لا دليلا في
 كلام المصنف لان حاصله ان المصنف انما يبيننا غلوا عن التعريف السابقة الى هذا التعريف في
 الارادة عند لم ليست في جنس الاعتقاد والميل مع انه لا يعلم بهذا التعريف انما ليست في جنسها
 فالقول ان يقوله بل لا يتم او على ان لا يتم وجود صفة كذلك بل هو ممتنع لانه اي وسبق الكلام
 فنقله ان تارة نسبة الى الطرفين فيحتاج الى محقق اخر او لا فيلزم الايجاب وهو اي او التفسيرين
 في الارادات او تعلقات ارادة واحدة اولا بما يتيقن ان يكون ان يكون لها اولوية لاحدهما كافي
 للترجيح غير واحدة الى حد الوجوب فلا يلزم الايجاب وانما يلزم لو تنعلق بالجنب الآخر وان حصل
 له داعي اقوى من تلك الاولوية فيلزم الايجاب اي ولا يلزم هذا في التفسيرين السابقين ولكن
 واجيب باختيار الشك الاول وبالترام التسليم في تعلقات ارادة واحدة لان كونها امورا اعتبارية
 وهو الذي ارتضاه بعض المحققين لكن لا في ان على هذا لا يلزم تعلقات ارادة ترجح ارضا الا
 على القول بان ان تقدم المقصد ذاتي فانه يمكن القول بذلك في تعلقات القدرة مع استثناء
 نسبتها الى طرفي المقدور فلا دليل على عدم تلك القدرة ارادة بان يلزم واحد باعتبار التاثير
 قدرة وباعتبار الترجيح ارادة قلنا حاصل الجواب اختيار الشك الاول وتسليم الاحتياج الى

القدرة

فان القدرة

المراد بالادراك

المتصور آفرجة يتعلم او يدور وعدم تسليم لزوم الا في برهنة بقى المريد موجبا فافهم **و** تابعة للادراك اه
 لتصورى لا تنسبته الى الطرفين على السواء ولا التقيد بالوقوفى تكون تابعة للارادة لا متبوعا لها
 بل المراد به العلم بالكم والمصالح وكتبته هذا المراد بالادراك العلم بالكم والمصالح حتى لا يقع بين اه
 لتغير الاخير والتغير الثاني ففى وجود الاشكال بالهاتين وفيه كل صفة تابعة للادراك فافهم
و مع صدق الامر والكبرى اعني لو جاز اجتماع كل منهما مع ضد الآخر فيتم جواز اجتماع ارادة الشيء مع
 ارادة ضده مطلقا **و** هو الوجه مطلقا مثلا وكتب ايضا وكالاته الخالفة للسواد تجتمع مع ضده الذي
 هو البياض مثلا **و** فلم اه هذا نال النتيجة **و** مع ارادة الضد كما لم جواز اجتماع كراهية الشيء
 مع كراهية الضد لان ضد ارادة الشيء نفس كراهية ذلك الشيء ولم يعرض لهذا لعدم كونه محذورا
 فيما اذا كان الشيء ضدان فاكتر كالقيام فان لم ضد في اعني القعود والاضطجاع فان وجد واحد
 من الثلثة كاره للآخرين دون العكس **و** لان ضد كراهية الضد كراهية الضد كراهية الضد كراهية الضد
 نفس كراهية ذلك الشيء **و** نفس ارادة الضد اقامة المظهر مقام المضمير العائد الى الضد المضاف
 اليه كراهية ذلك كره ذلك الضد **و** واجيب منع للصغرى **و** مثلا زعمى اى يفتى كل منيما
 هلزوما للآخر **و** مع ضد اللازم وبالعكس ان كان اللازم مساويا فيما فيه **و** ثم لا يقع معارضة
و وفق الارادة اى تعلما **و** غير مؤثرة عندنا وكل ما دخل في شيء من التعريفين مؤثر فالقدرة
 ليست بما دخل في شيء منيما **و** قلنا جواب بتعريف المراد من التأثير حاصل منع الصغرى ان اراد
 التأثير بالقدرة ومنع كلية الكبرى ان اراد التأثير بالفعل وكتب ايضا هكذا اجاب المضمير في
 شرح المقاصد بتعاللا ملى وقال عيسى في حواشي المواقف بعد نقل هذا الجواب عن شرح
 المقاصد لكن اثبت القدرة الحادثة في شأنها التأثير دون شرط القناد كيف **و** قد
 قام البرهان على امتناع تأثيرها انتهى **و** بحكم انها اه اى يفتى التعريف بجمعها انها اه **و**
 اذ هي صفة للموصوف **و** للتغيير اى لتغيير صفة **و** فآخر اى غير الموصوف **و** من حيث اه
 والحاصل في الشيء هو آخر في الجملة **و** الاعتبارى ليشمل قوة النفس الناطقة اذا عاجت نفسها
و قال بعض الافاضل افاد بهذا النقل ان اطلاق لفظ القوة على هذا المعنى الكم اطلاقه
 مجازى او عرفى في قبيل اطلاقها في الشيء على اعم من كونه مجازا بعد مجاز او عرفى بعد عرفى تا مل
و من الافعال الشاقة وتركها بالارادة **و** لا يفعل لربها فيلزم اللازم مساويا للضرورة **و** من هذه
 الحينية فيلزم اللازم اعم **و** الى لازمها فيلزم مجازا بعد مجاز او عرفى بعد عرفى **و** المقيدة بالنسبة
 فانها مبدا لافعال مختلفة كالغذية والتمية وقوليد النثر **و** المسماة بالقدرة يرد عليه ان

وكتابه

اطلاق

ان اطلاق القادر على النبذة مخالف للعرف واللغة **و** على التقدير الثاني ومن هنا ظهر ان بيع التقدير **مع** **عقود**
من وجه **في** التقدير بل القصة العنصرية مادة الافراق للتقدير الاخير عن التقدير الاولين **و**
في القصة ويقطعها الاستطاعة وكتب ايضا هذا عند الشيخ واصحابه ووافقهم في ذلك كثير من المقررين **و**
كالخيار ومحمد بن عيسى وابن الراوندي وابن عيسى الوراق وغيرهم كذا في شرح المواظف **في** **مع** **القصة**
اي معينة آنية لازمانية حتى يشمل ما اذا كانت القصة في آني والفعل في آخر لذلك المحذور **ولا** **ان** **ان** **ان**
هذه صفة والكبرى اعني ولو انعدمت يلزم وجود المقدور بدون القصة والمعلول بدون العلة
مطلوبة **في** **لا** **امتناع** **اه** **علم** **الصغرى** **في** **فيلزم** **هذا** **نالي** **النتيجة** **وقوله** **وهو** **حال** **رفع** **لم** **فينتج** **رفع**
مقدمها **في** **ولا** **يؤيد** **التفصيل** **الاجمالي** **في** **بأنها** **يجوز** **للكبرى** **المطلوبة** **اي** **ان** **العلم** **انما** **لما** **انعدمت** **لزم** **وجود**
مع **المقدور** **اه** **لم** **لا** **يجوز** **ان** **ينعدم** **الفرد** **السابق** **ويوجد** **فرد** **آخر** **حال** **الفعل** **في** **مما** **هو** **قبل** **الفعل**
ضرورة واتقافا وكتب ايضا ومنه العلم ان علما يصدر **فعل** **بعد** **ساعة** **وارادتنا** **لم** **وجود** **ان** **بالضرورة**
قبل الفطر **ولا** **يوجد** **الاشكال** **فكذا** **الحكم** **في** **القصة** **كذا** **لا** **فرق** **في** **وقوله** **وهذا** **الاعتراض** **بمعين** **هذه** **البيان**
مذكور في شرح التبريد **في** **ان** **وجود** **المقدور** **ابطال** **السند** **في** **فرد** **المطلوب** **ولا** **يفي** **ان** **هذا** **مبنى** **على**
تسليم وجود القصة قبل الفعل **و** **استمرارها** **بمجرد** **الاشكال** **وان** **المطلوب** **ليس** **مجرد** **وجود** **القصة** **مع** **الفعل**
بل هو مع عدم وجودها قبله فكيف يحصل **المطلوب** **اي** **العترة** **اي** **الشرط** **مع** **وجود** **الفعل** **لم** **يتعلق** **اي**
بمختلف ما اذا كانت القصة قبل الفعل فانها **في** **يؤيد** **ان** **يتعلق** **بالفعل** **قبل** **قبليته** **آنية** **حتى** **لا** **يلزم** **تلف** **العلوم**
عن العلة اذ المتبع وفوقه **الآن** **بينها** **الاو** **وقوع** **العلة** **في** **آني** **والعلف** **في** **آني** **عقبه** **في** **الاحلال** **وجود** **الفعل**
اي **ان** **وجوده** **في** **ايجاده** **فدقيق** **ان** **تعلق** **القصة** **غير** **الاجاد** **الاو** **ان** **الذات** **قائلا** **بأن** **قد** **رأى**
بعد متعلقا **غير** **موجودة** **للفعل** **وانه** **لا** **حاجة** **الى** **القول** **بالايجاد** **فانه** **اذا** **كان** **وجود** **القصة** **وتعلقها**
حال **وجود** **الفعل** **كالاشكال** **دال** **على** **ان** **حاله** **وجوده** **ايضا** **وان** **غير** **ايجاد** **الموجود**
في **ولكن** **العلم** **لو** **قال** **الشي** **هنا** **ولم** **يكن** **القصة** **الذات** **مع** **الفعل** **وكان** **الفعل** **فرد** **وقوعه** **غير** **مقدور**
ولو **كان** **فرد** **وقوعه** **غير** **مقدور** **لزم** **ايضا** **امتناع** **التكليف** **لم** **يجب** **علم** **ان** **صنيعه** **يؤيد** **ان** **الملازمة**
الثانية **في** **المتن** **ثبت** **بالقياس** **الذي** **اشار** **اليه** **للاشارة** **الملازمة** **الاولى** **في** **في** **قبل** **معه** **بالايجاد**
في **اذا** **كان** **الفعل** **اشارة** **الى** **كبرى** **القياس** **المثبت** **للملازمة** **الثانية** **في** **المتن** **في** **وهو** **باطل** **اي** **وقوعه** **في** **التكليف**
بملايطاق كما اشار اليه بتوضيف التكليف بالواقعة باطلا **اي** **متوقف** **بالايجاد** **اذا** **كان** **متحيزا** **عقليا**
او **عاديا** **لا** **علميا** **فلا** **يؤيد** **المنع** **على** **عدم** **الاتفاق** **على** **البطلان** **ناتج** **في** **بأنه** **منع** **الملازمة** **الكبروية**
في **وهو** **منقول** **نتج** **ان** **قصة** **العبد** **وان** **لم** **يكن** **مؤشرا** **الآن** **تعلق** **قصة** **الله** **وايجاده** **مشرطا**
بتعلق قصة العبد عند الاشاعة **فان** **القياس** **على** **العبد** **كاسبا** **فاذا** **كان** **وجود** **قصة** **العبد** **وتعلقها** **الناتج**
عنه **حال** **وجود** **الفعل** **كان** **تعلق** **قصة** **المناحر** **عنه** **حال** **وجوده** **بالطريق** **الاولى** **في** **في** **ايجاد**
لوجود **ولا** **تفقد** **عنه** **الاجابة** **بغير** **المطلوب** **في** **بأنه** **منع** **الملازمة** **الكبروية** **في** **في** **سابق** **منع** **اه**

وهو العلم ان هذا ينبغي ان يقال ان الاشكال
في كلام المصنف بغير عدم الوقوع بطريق
ذكر الملازمة والاداة اللازمة

الرافعة لتأني النتيجة تارة والملازمة اخرى **و** بان يكلف منع للكبرى التي اشار اليها **و** في الجملة وجودا وتركيا **و** ان يلق
 وجود الفعل **و** حال التكليف بل يكلف ان يلق تركه مقدورا **و** اصلا لا وجودا ولا تركا **و** المنهوع كما لم يدلف
 بعد راعته الغير المنهوع منه لكنه قادر على الترك **و** لا يلق قادرا على الفعل كما لا يلق قادرا على الترك وكتبنا في
 وسيعلم انه ليس عاجزا بالاتفاق **و** وهو عاجز عن قدر عليه وفاقا **و** لا ينافي القدرة فيجوز اجتماعهما
 في محل واحد **و** الافعال المختلفة مثلا شاط للفقرة النبائية فالاولى تقيد الافعال بالحيوانية **و**
 انتهت اليه الادة فيجب الفقرة النبائية **و** توجد ولا ينافي المنع فيلق المنهوع قادرا **و** وقيل ولا يمنع
 ان تتعلق بمقدورين بقرينة قول الش فيما ياتي ويمتنع نقلها بمقدورين **و** للتأثير وارتفاع المنهوع
و ويمتنع ونفا في المنع **و** غير هذا ذلك الا يرى ان ارادة بهذا غير ارادة ذاك **و** إشارة الى جواز
 ان يلق ذلك مبني على استمرار التجدد الامثال مع العقل **و** بامتناع بقاء الاعراض **و** لا يتعلق القدرة
 بالحادثة بالشخص **و** بمقدورين على سبيل البدل **و** قيل وعليه اتفاق الاشارة وجمهور المعتزلة
 كذا في شرحه الواقف **و** ضد القدرة من جهة العقل **و** للقطع الام داخلة على الرافعة والتشريع لم يلزم
 وجوده باصدا القدرة لما وجد في الزمان معنى لا يوجد في المنهوع لكن وجد فيه معنى كذلك قطعا **و** في
 المنهوع سواء كان في المنهوع **و** معنى آخر مفاد له من القدرة كما هو عند المعتزلة او لم يكن فيه ذلك كما
 ليس فيه العجز كما هو عند الاشعرية **و** في عدم التمكن من الممكن من الفعل معلوما في المنهوع **و** عارضا
 الاشعرية فانه اذا لم يوجد في القدرة لم يوجد سببا الذي هو التمكن على ما مر **و** اما عارضا المعتزلة فلو جوب
 المانع مع ان وجود السبب متحقق فيه فباطل **و** فلا يتعلق ظاهر التشريع بشرط ان علم العقل
 بغير الموجود هو كنه ضد القدرة فيعلم ان القدرة ايضا لا يتعلق الا بالموجود لا ينافي ان القدرة يتعلق
 بالترك كالفعل لانا نقول المراد بالمعلوم ما كان مستقيا عن صاحب القدرة والعجز ولهذا شذفا
 بالانبياء بالمثل فافهم **و** لان تتعلق الموجود دليل الكبرى الطولية حقيقة واشار الى الصغرى بالمفرد عليه
 والتشريع لانه موجود وكل موجود لا يتعلق الا بالموجود لان اه **و** الموجود اي في الذهن **و**
 المعلوم اي في الزمان **و** ويرى بانه اي انفسا يتعلق الموجود على الموجود بعد تسليم اشارة الى منع
 الصغرى **و** مكابحة منع للكبرى **و** بالمعروف اي في العاجز **و** كالعالم والادارة فانها متعلقان
 بالمعروف في العالم والمريد كما يتعلقان بالمعروف في نفسه نعم عمتنع نعلق القدرة بالعدم الا في **و**
 بالمعروف الطاري ايضا على العقل بان العلم لا يلق اثر اصلا **و** بالمثل المعلوم اي في المتحددين **و** وفي
 القائل ابو يارم في آخر اقل كما في الواقف **و** للقطع اي لانه متعلق بالمعروف وكل متعلق
 بالمعروف معدوم اما الصغرى فللقطع اه **و** اما الكبرى فلما مر من ان **و** نعلق الموجود
 بالمعروف خيال حتى **و** بالمثل المعلوم اي في المتحددين **و** وعلم الانبياء الموجودين في المتحددين
و بين المعنويين حتى يلق الخلاف لفظيا **و** والقدرة بمعنى صفة تشرع على وفقا للارادة
 لا بمعنى مبدء الافعال اه **و** يشر بذلك **و** استغناء عن رويته **و** بسهولة اي بالاجابة لا بالاختيار

يدل عليه

يلا عليه قول الآتي ولا يخلق صالحا يقع به الظرفان **و** لا يخلق خلقا سوا **و** ضد ربيبه عن النفس افعال ايجابية فيخلق
مضادا للقدرة **و** او اختياريه فلا يخلق مضادا لها **و** افعال الجوارح او افعال النفس بفكره **و** رويته **و**
بسوءه اي وان كان مضادا للقدرة ايضا **و** تضادا احكامها وقد يقع ان السوءه داخله في حقيقة
خلق كاللذوه اعني الارادة في ما يسميه القدرة فتضاد بها لذاتها فقل **و** بعض الافعال الكثر ان
كان غير متعلق **و** القليل ان متعلقا **و** امتناع البعض وهو الكثير **و** متعلق **و** الى انه مقدور
اي وان لم يكن له علم به والاستلزام بثبوت قدرته على ثبوت علمه كما ياتي في الالهيات انما يدل على ان
كل من له قدرة له علم و ارادة لان كل ما يتعلق به القدرة يجب ان يقع معلوما ومردا قاله رحمه **هـ**
لا يضاد القدرة اي وان ضاد العلم **و** بالتضاد **و** بان فعلا انما يصدر عن الطبيعة بحسب عرضي المعارض
والتقاء اتفاق لا مكسب ولا مقدور **و** لان الكسب يعلم القدرة على وفق الارادة ولا ارادة فيه ولا محو
كذا في عبي **و** بادراك الملائكة وعند ان الارادة باللائم **و** المنافر الامر للذين والكريم كالخلاوة والمرارة والمراد
بالمذكر في عبارة الشئ ذلك ايضا والمراد بالاصابة والوجدان في كلام المصنف **و** التكيف والنيل في كلام الشئ
واحد هو الوصول الى ذات المذكر اعني الامر للذين لا الى شئ ومثاله وكان الامتداد انما حكم بان المراد
بالملائكة التكيف وفرض المذكر في كلام الشئ به نزع ان التكيف في عبارة شئ في المواقف مثال للملائكة **و**
و وليس كذلك بل هو مثال للدراك الذي بمعنى الاصابة والوجدان فيما ذكرنا فلهذا ان الادراك **و**
لا ورثه اللذة والام العقليين ليس بلذة والام اذ هو وصوله الى شئ ومثاله بل هو الامر للذين
كالخلاوة وانما اللذة والام الادراك والوصول الى ذات ذلك الادراك **و** واللذة اي في الشئ الذي
يلقى ملائمة وجه دون وجه **و** في الادراك اي العلم **و** على احتمال اي لا علم بسوا لتخصيص بل علمه قاله
و امتداد القرني كتابه وفي حواشي شرحه المواقف لا بد في تحقق كل من اللذة والام في حق الحق
و والعقائير ادراكين سابق للحق في الحق وللنفس في العقل ولا حق للنفس فيها فاذا ادرك
الذاتية خلاوة فاذا ادرك النفس لذلك الادراك وملا حظي الى هو اللذة الحية واذا ادرك **و**
صورة مطابقة فلا حظي لذلك الادراك هو اللذة العقلية والادراك اللاحق في القميين **و**
ادراك على ولذة والام والسابق فيهما هو الذي يتمل ان يقع بمعنى الاصابة والوجدان **و**
و ومقتضى كلام المصنف ان الادراك واحد وان يتمل ان يقع بمعنى الاصابة والوجدان لا يقبل هذا
و انما يتم اذا كان الملائكة بمعنى الامر للذين لا لتكيف وهو منسحق ليجوز ان يقع المعنى بادراك النفس
و لتكيف او تكيف الحق بالامر للذين او الكريم فيوافق ما من من لزوم تحقق الادراكين
و لانا نقول جلا الادراك المتعلق بالملائكة على الاصابة والوجدان باجبه عن حمل الملائكة على التكيف
و فانه لا يقبل احد ان ادراك النفس المتعلق بالتكيف بمعنى الاصابة **و** ان يراد اي من المقس
و لا من الفاهم ايضا بناء على ان المراد انهما في عان من الادراك العلم **و** والوجدان فعل هذا لا يكون
و نعين من الادراك **و** الى ذات المذكر اي الامر للذين والكريم كالخلاوة والمرارة في الحق والقدرة

لنفس
اي في كلام المصنف بادراك العلم

المطابقة في العقل وبهذا مما شارة مع المق وتفسيره والافتقار ان هذا الوصول شرط لانفس اللذة والالم وكتبه
 كان فيه حاشية ان المراد ذات المدرك الموصول اليها يستعمله في العمل في اللذة والالم بالتكليف لكي
 يقع شيء وهو ان التكليف من مقولة الانفعال لا يكون فان من الكيفية النفسانية فتأمل **في** حصوله ما ياتي
 اي حصول صورة شاي في الذئذ في الخلاوة والمرارة مثلا في الحس ومن الصورة المطابقة في العقل
في قد يحصل اللذة حاصله ان اللذة حاصله في مضادفة المأل ومطالعة الحال والخروج عن الحالة الطبيعية
 لغير الطبيعة ليست حاصله فيها فاللذة ليست خروجا عنها **في** تكليف العصف وانما في بكيفية **في**
 الخلاوة والمرارة ثم ان الاتصاف لا يتصور في الباهرة والراصة وكذا الآسمة بالنسبة الى الخشقة واه
 ملالة والسقل والخفة تأمل **في** كان يتمثل في العقل حصولا او تشبيها بناء على جريان المطابقة واللامطابقة
 في التصورات فاعرف **في** ان هذا الكمال غير الاول كمال وهو فاعرف **في** وان يدركه كان الاخص
 الظاهر ان يقول واذا ادركه اي وصله يلتذ بادراكه **في** ويدرك حصوله بهذا الكلام انما ينبغي
 عامر عن حواشي شريحه المواقف من لزوم تحقق الادراكين في حصول اللذة ولم يقل ويدركه ادراكه
 بل قال ويدركه حصوله كإثارة الامان الادراك السابق بمفعول الوصول وقس على ذلك قوله
 لآل في والالم العقل هو ان يحصل الى **في** بادراك هذا الكمال بهذا شعر بان التلذذ غير الادراك
 الا ان يكون الباء للتحقق **في** لان العقل يصل الى **في** هذا الدليل في الالم العقل **في** لا يدرك
 اي لا ينال تأمل **في** الآسمة هو انه انظر في هذا **في** التابعان لم لم يقل اللذان لهما عينه لان هذا الالم
 يدرك وصوله الى المثال والشع والمرارة واما اللذة والالم الموصول الى ذات هذا الادراك **في**
 هذا الوصول متأخر وتابع في الوجود **في** فان قيل الحق اي بالحواس الظاهرة والافالحة بالحواس
 الباطنة لا وجه لعده من الكيفية الحق **في** من الكيفية الحق **في** من السوال ان نسبة اللذة
 والالم الى الحس من نسبة الفكر الى المدرك بالكبر ومبني الجواب انها من نسبة المتعلق بالكر الى مدرك
 المتعلق بالفتح ان كانا من جنس الادراك والنيل والشرط الى مدرك متعلق الشرط ان كانا مشروطين
 بذلك **في** هو الكيفية القائمة بالشيء الحاف والمدة **في** والنيل القائم بالحق **في** من جنس الادراك حتى يكونا من
 لمقولة النسبة من مقولة الكيف فضلا عن الكيفية النفسانية **في** وان كانا مشروطين ببيان منشأ
 الغلط **في** لكن ما استدراك لتوهم **في** روي الا اعتراضا سابق **في** عارضتان للنفس اي في الكمال
 والحكمة في راي الحقان وفيه حكم لان لحواس سبيل الى ادراكها اذا كانا مشروطين بالادراك و
 لنيل **في** مراد في اللام الحق اي العقل **في** فقيل وعليه المنه **في** عنها الافعال التي الاختيارية
 كالجذب والتمني والتقدير والتنمية والدفع والاساك وتوليد المثل وبهذا التقيد في القدرة
 عن التعريف **في** قابل للافعال بمعنى سبيل الآثار لا بمعنى التأثيرات **في** الحاصلة فيه فعمل هذا يكف
 من بمعنى **في** وبواطنتها فمن للسيب **في** وفي البدن اي مثلا ليشمل المنبذ **في** وتكون في فيل

١٠ قليف

الخلافة

النفعية
حركة قسرية وضعية

كما في النفس الحركية للانسان تدبر **طبيعية كالصورة** **الحجر المائل للركن** والصورة النفعية للنار المائلة للعلو وكتب
 البصر الاقربا للثقة في الاين ظ **واما الاولان في الوضع** فحركة الارحى والفلك ولا طبيعية فيه علامه
 به في شجرة التجريد **واما الاول** والاخير في الكيف فكتن الماء بالنار وتسود العنب وفي اكم فكتنفا
 نانو بالجودة ونمو النبات ولا استخف مثال الارادية فيها **النفس الحركية** هنا وفي النفس متعلق
بالمحرك في الاول الفقه **الحيو** البية في القلب ذكره الش وفي الثاني الصورة النوعية **فارادية**
 ظاهرة وان لم يتغير بها المتغير **بان ذلك** او بان ذلك مبن على ان طبيعة الحركة بطبيعة الجاهل كما مر في الكلامين
 في بحث الاعتماد **بالماتية** وقد يلحق بالجنس **والزمان** وسياح انه لا يتوهم الزمان **فوحدة** مافية وحلة
 نوعية **اذا اختلف** اي مافية حسب النوع **اختلفت** وان اختلف ما منه وما اليه **الاينية** اه لا يفي ان
 اختلف الحركة الاينية والكيفية ليري **اختلف** مافية **بالماتية** فالاولى التمثيل الحركة الجسم من مبدء
 معيني المستقر كذلك تارة بالمتقاة والاخرى بالامتدادة **اذا اختلف** اي حسب النوع **اختلفت**
 وان اختلف مافية نوعا **فتش** العنب الاول التمثيل بالفرس الى العنب والاشراك متخالفان **اختلف**
 بالجنس **من نوع** وكذا **بالماتية** كمن الفرس والاحمار كقلبيتهما **فيه** اختلف الماتية والاشراك متخالفان
 اختلف الشخص على ما ياتي **غير** حركة بشرط توسط الشخص بينهما والاشراك واحدة **من الحركة**
 قديما ان هذا التبعض والاشراك يقدم في وحدة الحركة الاينية المبينة على الانفصال الا انه يقدم
 في وحدة الحركة الكيفية حيث يحصل بالموثر الاول حرارة ضعيفة وبالموثر الثاني حرارة شديدة و
 بالثالث اشد وبذلك الحرارة متغايرة بالضعف وكذلك الوضعية حيث يحصل بالاول في موضع والوضع
 وبالثاني والثالث فردان آخران **فقال** وكتب اليه اي من الحركة التي لا تحرك واحد والا فالظن
فكلف الحركة وفي وحدتها المبينة على اه **بان** اي بان توقف وحدتها الجنسية على وحدة
 مافية حسب الجنس **جنسا** عاليا **لما** حتمه فانه في تلك الحركة في اي مقولة من تلك المقولة ولا
 يتبدل جنسا الا بتبدل تلك المقولة بمقولة اخرى بخلاف ما اذا كان مطلق الحركة جنسا عاليا **وهو**
 للحركات فانه لا يملك الحركة في شيء من المقولة من جنس ذلك بل من جنس مطلق الحركة **فما** يق
 ان الحركة الاينية من مقولة الاين بناء على الاول **او** بالتشكيك الاول **مركبا** تشكيك
 حتى يبق عطفها على يمين **اي** في قوله بل يبق **بتضاد** الحركة ليس وجوده بالتضاده **والله**
 اه تنفاه لا تنفاه **او** بالقر **لمنع** الخلق **مع** تضاد الحركيين **وبما** في المثال الصلابة
 نفعية للنار فانها متضادتان وان كانتا جوهريين بناء على ان المحل المأخوذ في التقابلين اعم من
 محل المقول **فقال** **بالقر** والطبيعة نشر على ترتيب الكلف **مع** اتحاد المتحرك ولان صفة
 النفس والحوار الى فوق الجبل متماثلتان **مع** تضاد المتحركين **مع** تضاد مافية قديم ان لا لاق
 بين ماضيه وما اليه وبين مافية فانه كما يتضاد الحركة مع اتحاد مافية كالتضاد والاشراك كالتضاد

الجنس
لأن الكيف والكم من ال
جنس العاليية

اختلف

وهو ان الكلام في اتحاد الحركيين
الجميع لا اتحاده

التضاد

للان الفكرة
ص

متضاد مع اتحادهما ومالية كحركة الجسم ثابته بالاستقامة وثابته بالاستدارة في سبيل معين الى منتهى كذا فان تنبكت
لوكتين لكونهما في عيين مختلفين عما في شرح الموقف ليسا متماثلين بل متضادين فينبغي ان يقع و
متضاديهما بتضاد منه وما اليه وما فيها الا ان يقا من مالم يستأمتضادين لانتفاغاية في خلافه **قوله**
المتضاد اي بين المبدأين لا بين الحركتين اذ المتضاد بين المقصود واليهبوط بالذات كما هو مقرر
قوله بالذات اي بلا واسطة في العوض **قوله** بالعرض اي بالواسطة في العوض **قوله** اي الحركة اي حركة الشئ
او واحد من السائر الباقية او الدوائر **قوله** من القضاة بعارض اي بواسطة في العوض من قريب احد هما من
من مركز العالم في بعدة من السطح المحاذي وبعد الآخر في الاول وقرب من الثاني فان المتضاد يستأد في القرب
والبعد حقيقه **قوله** في نقطتي الضيف والاولى مجازا لا يقا ان القرب والبعد ليسا متضادين عند الحكماء بل هما
متضادان كما انهما ليس كذلك عند المتكلمين لعدم وجودهما الا بالتحقق بضافي قريش **قوله** ولا من عند البعد
كما ان مضافي بعده بعد الآخر عن القرب فيهما متضادان عند الفلاس كما ان مضافي اخفه احد الآخر اخف
الآخر كذا لا بقوة بل بما متضادان عندهم **قوله** اصلها وهو الضيف **قوله** والآخر وهو الاول **قوله** وانقاسها
انقسام الحكم الى الاجزاء الحكم الى الجزئيات **قوله** وفيها من الحركة اي الحركة بمعنى ما هو المعلوم عند المتكلمين وفيه
التوسط والقطع عند الحكم المشترط للتدرج **قوله** والآخر هو المحقق عند المتكلم اللاشروط التدرج يكون انما
ولا يتصور ما هو مقرر من حيث بين الاول بطيء وبقي الثاني سريعا فافهم **قوله** متفاوتة اي موصوفة في تباين
قوله في حركة اخرى اي غير ساوية لها في تلك الكيفية **قوله** تسع اي تلك الكيفية باعتبار حقيقتها في ضمن الشدة
قوله وباعتبار حقيقتها في ضمن الضعف **قوله** كنز في البحر البطيء بالنسبة الى الخول في الهواء قوي في كذا
السم البطيء بالنظر الى حركتهما في الهواء **قوله** نفس الارادة اي في الحركة النفسية والارادية **قوله**
في الجملة قال في الجملة لانها اميل الى بعدة **قوله** لكن اي البطيء **قوله** في جهة اخرى اي في جهة اخرى
اي حاي وجه الكسب **قوله** بين الحركات الاولى اجزاء الحركة تامل **قوله** ان الاشياء في الحركة
عند الحركة وهي اميل كما ياتي **قوله** لكنها مقدمة رافعة **قوله** فيم توافق المعلول وكذا فيم وجود المقصود
عدم ان كان السطح لا يتفاد مقتضى الحركة وخصوص عدم ظهوره ان كان السطح لوجود ما فيها
تلازم الحركتين التفاضل بين السرعة والبطيء يتغير بوقته واختلاف المسافة **قوله** واختلاف المسافة
لمسافة ذاتا وقصرا وطولا **قوله** لان الحركة على الملازمة **قوله** وذلك حال مقدمة رافعة وكثيرا
اي استثناء تلازم الحركتين باطلا لا تلازما **قوله** والاصل ان يقع بذلك حال والتلازم ثابت
وكذا الاول ترك الاستلزام لانه يجعل ذلك لزوم مستدركا ثم ان كلام الشئ مشربان كلام اوليهم
لانفاكراه دليل المقدمة الرافعة من القياس الاستثنائي في كذا **قوله** في شرحه في شرحه
طولي الرجه في مثل طولي الرجه التركيب ولكن ان تجرد قولهم فيم الانفاكراه نال التهمة

اي المصولة المتعاقبة في اجاز
مثلا صفة على الاستمرار

ما يحكم

والى ان تلك الورد على التحلل
السكنة والتحلل على البطيء
مسافة

لنظر
منه ذكر

الشيء عليه من ذلك الفكر وحكمه ينفرد الرافع مع دليله والتقدير لكن الانفكاك في مثل تنبك الركبتين باطل لا يتلزام
الانفكاك في مثل نفس الطوقين **مع** سلك المحرك بحاله من وجود الميل او عدمه فيه **و** جابر حاصله
منع قوله وذلك محال **و** بان الحركة بهذا الجواب الزاوي لا شمار به تلك السكناكة عدمية مع انها في حيز
عند المتكلمين **و** اضعايف الاقمار كجبت تانك تامل **و** لان الوصول بهذا دليل الحكماء ودليل الجائز
غير المذكور في الكتاب وكتب ايضا هذا لأورده ابن سينا **و** أنه فذلك الميل الموجب لم هو ايضا موجود في ذلك
مع حدوثه في أن ابتداء الحركة واستمراره الى انشائها شرعية مطابقة **و** في ذلك الاستدلال اي باعتبار
لاستداد الطول للسافة وان كان منقسما باعتبار العرض والعقد فان ذلك كاف في المطلب **و** غير أن
الرجوع فلا يكفي لهما أن واحد **و** عليم الحركة اشارة الى ان السلك عند علم علمه وعلة العدم عدم علمه
الوجود **و** السلك لوجوده اشارة الى مقتضى دافقه **و** مطبقا انطباقا الظرف على المظهر **و** في
نفي الجوهري لو لم يكن زمان السلك بين أني الوصول والرجوع لم تنال اليه بانه وذلك مستلزم لوجود الجوهري
ولكن الميل قد يقع أن كان كل من الميلين اعني ميل الوصول وميل الرجوع على معية لكان كل منهما مقدما على الوصول
والرجوع في صورة الخاد الآتي فيجب أن **و** أن كان الميل المعلق ميل الوصول فقط لزم أن الرجوع لا يرجع
تأمل **و** حقه غاية تسليم الثاني **و** وثباته ولا ثباته عندكم للزمان **و** وان اردتم عطف على المتى
جدا لطفه والتقدير بانه ان اردتم بالآن الآن الحقيقي فنقول لا آن عندكم اه وان اردتم بزمان اه
وكتب ايضا قد يقع لا يجوز ارادة أن ويصح لا ينقسم اصلا ان يقع انه مستلزم للجزء الذي هو ولا محالة
فيه **و** زمانا لا ينقسم اي لشيء سميته انا مجازا **و** الا بما أي لا باللفظ فاهم مقابل للفظ **و**
من الانقسام الفهم فلا يلزم اجتماع الميلين **و** وليس كذلك ابطال للمقدم **و** عدم القاسي اي للسلك
وان وجد القاسي للحركة كتب ايضا لانه **و** لوجاز القاسي لم يكن محل النزاع **و** فكان السلك
اشارت بذكر السكتين وابطالهما وتوحيق السلك بل سبب في الابطال الى أن اللازم للسلك
بين الركبتين حقيقة اصلا لا صور التثنية لا الامر بالتثنية فقط وان المصن جعل التثنية لازما في
بطلان الاولين دليل الملازمة **و** محقق **و** اي لا في زمان لم مقدار مخصوص كالتثنية والتثنية
والراجع الى غير ذلك **و** لان كل زمان علم الملازمة **و** علم الحركة اي عدم علمها التام **و** القاسي
الى السلك الموجب **و** الى جهة واحدة وبها لم يتفرق في المصن **و** وقد يتحرك ركبتين الى جهتين
متقابلتين اولاً **و** او حركت الى جهتين **و** بركبتين الاولى ترك الباء وكتب ايضا قد يقع لا يتصور
التعدد للحركة بهذا لا تخادما كقول المحرك ولا عبرة بتعدد كاهم وكان هذا وجه ترك تركي
المصن تأمل **و** كالحركت تعدد الحركة هنا وفيما ياتي باعتبار ما اليه فقط **و** لا خلافا الى
ما يقابلها **و** على الاخرى فان كان الفضل لحركة السفينة فالجهد في ذلك المبدء الى جهتين
لسفينة او لحركة المحرك فالجهد الى خلاف جهتيها **و** والا يكن لاحدهما للبعك **و** في المبدء اي

لان من افعل الفاعل في الحيز كالحركت لاجل

وذلك اذا كان المحرك ايضا دافقه

من ان لا يقع عند وجود المعللة
مطلوب في الزمان في ان لا يقع
والا وهو هو وموضع
الانقطاع وانما هو هو
يفرض للزمان في الاتفاكا

مع
فقط
جواز انقسام
فلا في
مجمع الميلين في آن مع القدر
ان وقع على الميلين للانقسام
بعد اجتماعهما مستلزم للزمان
الفضل لذلك الان الذي يجمع
المنقسم وهما يتجه
اي عند الحكم فلا يلزم دليلهما
قد يتحرك حركتين في جهة
تأمل على ظهر حيزان متحرك في ضمنية
حركة الى جهة واحدة

فان لم يكن
فان لم يكن
فان لم يكن

سلي في سبغ انما باستقامته ان انتقامه ليس بانتقال ذلك الاشارة بالذات بل بانتقال محله فالمراد بالانتقال
من قول المصنف ينتقل الانتقال بالذات بهذا وانما نسبت ذلك الى انما الى جسم النفس والهوية التي هي منها بل
ونسبته الى سطحه او الهويته الحاصلة اين عند اصحاب السطح **و** كحال السخن وحال القاطع
ما دام يقطع فانه حالة غير قارة هي التآثر القطع **و** هو التآثر السخن نسبة العام الى الخاص
وقية اثره الى ان الحال والحالة هي السخن وقس عليه الآتي **و** كحال القاطع ما دام يقطع
فان له حالة غير قارة هي التآثر **و** هو التآثر السخن **و** كحال المنقطع ما دام ينقطع فانه ما دام
كذلك له حالة غير قارة هي التآثر الانقطاع **و** كتب ايضا ان قيل قد مر ان السخن حركة في الكيف
فلما لم يكن لا يلزم من كونه كذلك كونه حركته الكيف وقس عليه التبرق والسود وقس على ما كان ا
لسخن والتسويد في كونه الكيف ومع ذلك من حقيقة ان يفعل **و** بعد الاستقراء اي استقرا
لتأثير والتأثر **و** الحاصل للاشارة اي بسبب قامة نفس الناطقة او شخص آخر **و** او انتقاله
او فعلا **و** من الاعراض كالقرب الذي من حقيقة الاضافة الحاصلة بالقرب الذي هو من حقيقة
لانفعال وهو قريب زيد مثلا **و** فقال المصنف الى الاشارة **و** والجماع اي المشايخ ولا
فا الاثباتيون لا يقولون بالمادة والصورة كما ياتي **و** وصورة اما جنسية او نوعية وكتب ايضا
اي بالنظر الى الخارج واما بالنظر الى الذهن **ف** فصل **و** فادة **و** وكتبها الهويته وكتب اي بالنظر الى
الخارج واما بالنظر الى الذهن **ف** نفس انساني او فلكي **و** فهو ما عرفناه اي جوهر بقرينة
اعتبار المقسم في تعريف الاقسام فيجوز الجسم التعليم من غير احتياج الى اعتبار قيد العوض **و** **ف**
فانه على تقدير اه كانه اثره الى جواب آخر فافهم **و** بيده الابعاد فيه ان هذه الابعاد
غير موجودة في الجسم التعليم بالفعل فانه ليس كباقي السطح كما ان **و** لسطح ليس كباقي
السطح **و** الخط ليس كباقي النقاط **و** قد مر او انظر الى **و** تركيب اجزائه ما فوق الى احد
و ما يليه على ما اثره الى اختلاف المعتدلة في اقل ما يتركبه من الجسم بعد تقاضيه على ذلك
لقد كنا قائلين **و** اقل ان قيل لا خلاف اما ان يكون ذلك الاقل على سمت او على سمتين فقد
ذكرناهما المصنف انما او على سمت **و** هو يصدق عليه الحد المذكور فلنا فساد الاخير ولا يخفى صدق
الحديث عليه لبيان ان يريد الجبايح حصول الحق **و** اريتم كيف استدل في حصوله في ثلثه **و**
فقد مر اي فوق الاربع الاولى **و** وفوق اي فوق الاحد لا الثالث **و** عما ذكرنا ثمان **و** والتقسيد
بالامكان الظاهر ان **و** يقوله والتقسيد بالفرض اذ الواجب ان يبين اولا فائدة قيد الفرض ثم
فائدة قيد الامكان وعدم الاكتفاء بقيد الفرض ثم بيان ان قيد الامكان يفيد في قيد الفرض ثم
يقا ان اللام للحمول والمراد وانما قيد بامكان الفرض ولم يقل بدليها الجهر الذي يوجد فيه ا
لابعاد **و** لان الابعاد المتقاطعة لو قال لان الابعاد **و** لم يقل بدليها الجهر الذي يوجد فيه ا

جميعه القرب لهذه **و** هو اثر التوحيب لو كانا
لقرب النفس والقصور
لنوعية او شفا فاعلم
ذلك مسمى **و** لا اله الا
له محمد رسول الله صلى الله عليه
عليه واله

و كذا يقولون بل ان المكان
بعد ما وجد اقامتكم
مع انه ليس بحد
من الاتقان **و**
بعضهم قالوا بل ان الزمان
جوهر موجود **و**
اي جوهر يكون في عدة افراد
يحيث يحصل جديده **و**
انه لا يمكن ان يكون ثابتا في
اي الاشارة عنه **و** لان
والمعتمد لا يندرج فيها
بها جديده **و** وهو لا يحل
باحد من ثمانية **و** وان كان
على سموت سجد

اي الانتقال
الحركة عنه

الابعاد

متقاطعة او متلاصقة

مقدمة

كبري **التي** كالتقابل **لأنها** على الملازمة **فلم تكن** الفجوة كبرى ثانية **بأن** هذا انما يمنع **من**
 للملازمة الكبرى **من** **مما** بيان للعاقبة **بجميع** المنقسم **هو** متناقضة **وهو** ان الفجوة الحقيقية
 عند الحكم ما كان معروضه غير منقسم **بالفعل** سواء لم يقبل الانقسام كالعقل او قبلها كالايجاب
 وعند المتكلم ما لم يقبل الانقسام اصلا كالجزء من الفرد والباري تعالى **زالت** الفجوة **وحدثت** ا
 لكثرة **ان** المقابل للقسمة **للم** **يكن** منقسما **لما** كان واحدا **ولو** كان واحدا **اعلام** لهوية كبرى
 وكتبا ايضا **اذ** كل جم **عند** **مستقر** **في** **هذا** **واحد** **وهو** حقيقة غير منقسم **بالفعل** **ففي** **الجواب**
 لانه **دغنة** **تأمل** **واحد** **لهو** **يتبين** **صغير** **يكن** **كتب** **ايضا** **هذا** **اذا** **لم** **يكن** **الجم** **كالجم** **لحقه**
 والا **فلهو** **لهو** **اخرى** **الملازمة** **فوق** **بين** **الجانبين** **في** **تلك** **لهو** **اي** **بالفعل** **بل** **بالامكان** **ول**
 ان **يكن** **تق** **البعض** **باجزائه** **شقا** **تاما** **بفرض** **طولة** **اجزائه** **لجوب** **ان** **لم** **يكن** **الجزء** **حقيقيا** **او** **لجزء** **آخر**
 ان **كان** **كذلك** **واجب** **هذا** **الجواب** **غير** **منقسم** **في** **شروط** **المواقف** **في** **انقسامه** **عنده** **وبديهته**
 العقل **لا** **تتفيه** **ان** **يبين** **تركبا** **الجم** **اي** **يبين** **هذا** **المستند** **بذ** **ون** **الاستدلال** **بالكبر** **السابقة**
 والام **يكنها** **ظري** **يقين** **من** **غير** **استقانه** **بان** **اه** **اي** **بان** **يجعل** **كبريا** **للليل** **كما** **في** **الطريق** **الاول** **و**
 بوجهه **ثلاثة** **بل** **اربعة** **واجب** **منع** **الملازمة** **منع** **كبرى** **دليلا** **ليس** **بكثرة** **الاجزاء** **وهي**
 يتنازع **التصنيف** **بالعظم** **والصغر** **شواوي** **اجزائها** **في** **عدم** **التناهي** **وكتب** **ايضا** **من** **بأن**
 اجزاء **الجزء** **لم** **يقتد** **اجزاء** **الجزء** **بل** **بقدر** **اجزاء** **الفكر** **الا** **ان** **التفاوت** **بالمقادير** **الكمية** **وبدياته**
 العقل **تتفيه** **بجساف** **الاحتداد** **وهو** **الجم** **التعليق** **لولا** **الاستدلال** **اي** **استدلال**
 لجم **القابل** **للاقسام** **امتداد** **الجم** **الحاصل** **اي** **الموجود** **في** **الخارج** **مع** **ان** **تساوي** **الاجسام**
 من **لوازم** **الوجود** **الخارجي** **لنا** **لف** **قد** **يق** **الموافق** **للجواب** **الآتي** **ان** **يقوله** **لقبوله** **الانقسام**
 الى **استدادات** **اه** **اي** **احد** **ممتدة** **اي** **قابلة** **للاقسام** **امكان** **حروبها** **بان** **يملك** **المضاف** **اعنه**
لزم **في** **مخزوف** **عاقلة** **الانقسام** **فلهذا** **المف** **قبول** **حروب** **الانقسام** **من** **الفقه** **الى** **ا**
لفعل **الى** **الفصل** **حتى** **يلزم** **علم** **تساوي** **الاستداد** **الحاصل** **للجم** **الى** **حد** **عليك** **اي** **لا** **يمكن**
 للعقل **فوق** **وقتها** **آخر** **والحاصل** **ان** **الجم** **يقبل** **الانقسام** **ويشترى** **انقسام** **الجزء** **لا** **ينقسم**
 قطعا **ولا** **كسر** **فلا** **يلزم** **ما** **ذكر** **في** **الآتي** **لان** **استدلال** **انقسام** **الجزء** **لا** **ينقسم** **ومضاف** **المضاف**
 اعنه **لفظ** **الفرد** **مخزوف** **علم** **له** **الانقسام** **فوق** **آخر** **فلا** **يلزم** **في** **تساوي** **الاستداد** **الحاصل**
للجم **ودما** **لنا** **وجه** **اي** **واما** **الانقسام** **الممكن** **الزوج** **من** **الفقه** **الى** **الفصل** **فما** **يلزم**
 وانما **الاستدلال** **الانقسام** **الفرضية** **دلا** **لوجها** **الاشارة** **الى** **الملازمة** **الصفورية** **اذ** **هو** **في**
 قوة **ان** **يقا** **لو** **وجدا** **لوان** **لوجبا** **الحاضر** **فقط** **عز** **الوان** **استدلال** **وجها** **الموافق** **لوجود** **الحركة** **من** **غير**

اي ان الاتصال داخلية
هو بديهته

احداثه

فالذكر في الطريقين واصلا

استقانه
 الاستدلال بان الملازمة
 المستفاد انما يصح
 عند وقوعه في
 لا يقدح في
 لا يقدح في

لان البعد متصل بالمتصل

فلا شيء من الهيولى عند الاتصال

المفصل

منسوبة الى الاعتماد الجوهري ثم انما اراد الله تلك الاستداد جوهرا ببعده لا شئ من الذي هو في قوة قياس
 من اشكال الثاني فتم قياسه هكذا لا شئ من الهيولى بمنسوبة عند بقوله المقادير وكل مقادير منسوبة
 عند بقولها **ولا تنفك كبريا الشكل الثاني** مع بقاء تلك الهيولى صفريا الشكل الثاني فهي غير
 المقادير اشارة الى النتيجة **وهي الابعاد عطف بقدر على ما قاله استاذي النور** **وهي**
 وشي صورة واتصالا جوهريا وكما اننا جسمية وهي التي عرفت بلفظ قابل الابعاد الثلثة **وهي**
 الاتصال يمكن حمله على الاتصال الجوهري والعرفي **قابل للاتصال** والمراد به على ما قاله استاذي
 النور **في اطاره لا كثير** **ولا منفصل ولا منفصل** **ولا اقرون** هم الاكثر اقرون كاقولون كاقولون
 والشئ **وهو بسيط** في نفسه فلهذا ينبغي ان لا ينفك الجهر ذاتيا بل هو عرضي عام لم وان
 لا يجد لكونه جنسا عاليا فافهم **وليس الاتصال يفهم ان ذكر الاتصال استطرادي** **لان**
لا امتداد والاتصال **فهو افراد جوهرا كالصورة الجسمية** **وبعض عرضيا كالجسم التعليمي**
في اتصال الاجزاء كان المراد من امر به يشعل الاجزاء **وهو الجسم التعليمي** **بعضها بدل**
الاجزاء **مع القطع والاتفاق** علامته **آه** **عارض من مقولة الكيف كما سبق** **ولحده وقت**
التفريق دون الطبع **فهو ليس بمفصل اي** **ولا واحد** **ولتب فلا يلزم الانفصال والحدوث**
وقت التفريق **ولا يلزم ايضا ان ينفك الاتصال امتدادا جوهريا** **ولا منفصل في ذاته** **وتتب**
اي ولا كثير **ولتب ايضا** **الاتصال** **بالجسم التعليمي** **وتتب ايضا** **لا يلزم تركب الجسم الطبعي**
في اجزاء **لا يتجزى واعتمد بان يلزم ان ينفك الجسم الطبعي جوهرا مجردا** **في بقائه المقتدر**
كان من كينونة او المراد **وانكره المأخوذ** **وبعض القناء** **فعله ابو بقاء وعبد الجبار**
وكانها **ينفك استلزام الانقضاء** **وانكره الاخرى** **وتدعي ان انكار ذلك مستلزم انكار اكثر**
الاجسام لتحقيق الدوائر المؤلف من الاجزاء في الحلقه وصفحة الدف والكرة الجسمية **وا**
الجسم الحزوط والاشقائر والصفائح الجسمية والبيضة ولعل عند غري جوابه **فانكره**
الاخرى **لا قسما محيطا ومحاطا فيلزم النقصان الجزئي** **لكنه** **الكثير المقتدر** **ولما في مناه**
اما متوقف او تابع للاخرى في الانكار **على نفيه اي نفي الشكل الحقيقي** **محيطا اذ الشكل كما سطر**
بهيئة احاطة مانر الاشياء **ما لشيء** **فالجسم ما به الاشتاء والمحاط ما به ذلك** **ومحاطا**
كانا جزئيين في الشكل **واما الخلاف الاول وانما** **في الاشكال اي في الشكليات في الشكل**
وقال غيره **في لان انقضاء الشكل لا ينافي الشبهة كاذبة القاص** **اذ لا يخلف جوابه**
السالبة لا تقتضي وجود الموصوف فيفسد ما بها بانقضاء الموصوف **كذلك عند السالبة**
انما انما بقوله كذا بانقضاء المحل **ما لم** **يشعر بانقضاءه** **ولم يكن الشكل** **وهو الشبه بل**
عدم اختلاف الجوانب **بانرا اقول الاول** **علم هذا ان يفقد في شئ المتعلق فيلزم الجوهري**

شبه الكرة

من علم اختلاف الجانبين

على وجه شبه البطلان الكمال المصلحة

يشبه الكرة لا شئ يشبه الكرة لا ككله ولا أفعال ففكرة وفيد وفيد وبع **و** الآن يقابا لتجده وعين
 دفع الاضطراب يوم آخر وهو ان المراد بالكرة الكرة الجسمية وكذلك المثلث والمربع **و** بالتجوز
 ويقع من قوله بل لا شك بل لا ما يشبه الشكل والمراد بفكرة والمشتق غير القاطع **و** لان **ا** **ب** **ط**
 الاشكال تمام الدليل لانه يتوكل من الجسم بلا خلق وكل ما يتوكل من الجسم بلا خلقها شئ بسيط **ا**
 الاشكال المصلحة وكل ما هو شئ بسيط الاشكال المصلحة كلف شئ المثلث فافز شئ المثلث ثم الكبرى **و**
 الاول ممنوعة عند **ا** لقوله الثالث **و** اذ يتوكل من صغرى **و** وذلك انما يتوكل من كبرى **و** لان الشكل الكبرى **و**
 دليل الكبرى **و** وراز المصلحة **و** عطف على الشكل بتقدير المضاف الى وشكل راز المصلحة **و** ذلك **و**
 اى تركيب الجسم **و** بان منتهى اى وكل منتهى لانه وقوله فيقال له منتهى **و** نتيجه **و** وانما يتوكل الكبرى **و**
 المطبوع **و** الانقطاع **و** وهو غير مفيد على انه يلزم اتحاد الاوسط والكبرى **و** المصلحة اى عروضا وحقا **و**
و من يعلم انما يعلم ذلك اذا قسم قوله باختلاف الاشكال بما قسمه الكبر **و** وما قسمه قوله الى الاشكال
 المك من الاخر **و** فلا **و** البطلان ما تلزم من العالم واستثناء المعاد واستثناء الحق والاعتناء على العمل
و حدوث العالم **و** وينبغي له الصانع **و** فصار **و** كتب ايضا قوله كى بناء **و** حدوث العالم على اثبات **و** الحيز
 ولا قدم على نفسه **و** اثبات **و** المبدأ بل بناء قدم على امرين **و** احدهما الحيز **و** الاخر **و** كان موجبا كما هو
 مذ به **و** لا بد من العقل بان تحصيل كل حادث بوقته **و** انما هو تمام الشرائط والاستعدادات اللامتناهية
 من جانب البدء عند ذلك الوقت **و** عدم تمامها قبله **و** فاعلم انما هو بل درج **و** وذلك يستلزم كل حادث
 سبقا **و** عادة قديمة تلقى **و** او ما شمل عليها **و** فلا لامكان الاستعداد الذى هو وجوده من عقله **و** الكيفية **و**
 كانت جوارفة الا انهم حققوها بالبرهان **و** لا متناه **و** الجوارف **و** عند ذلك كانت تلك المادة حادثة **و** لزوم
 سبقيتها ايضا **و** مادة اخرى تلقى **و** فلا لامكانها **و** فاعلم العقل بقدمها **و** فاعلم **و** يقدم الصور اللاحقة
 على التفصيل **و** لان **و** هذا الفصل **و** الثاني **و** في المقدمة **و** والتاخر **و** بان تلك الاستعدادات **و** وكذا ليس **و**
 عدم كل حادث **و** وجوده **و** زمانيا **و** مع **و** الزمان **و** هو موجود **و** فانه **و** يلزم من لا متناه الاستعدادات **و** لا
 متناه الزمان **و** وقدم **و** من العقل **و** حدوث الزمان **و** العقل **و** بوجوده **و** حال عدمه **و** اذا كان الزمان **و**
 قديما **و** لم قدم الحركة **و** والفكر **و** لانه **و** عند مقدار حركة الفكر **و** فانه **و** لا دخل للامر **و** الماري **و**
 لا بالهوية **و** ولا بالجهة **و** الفرد **و** فانه **و** على تقدير تركيب الجسم **و** لا تلك الجوارف محتاج **و** الى **و** ابطال **و**
 الامر **و** وان **و** بان **و** اختيار **و** العاجب **و** العقل **و** بان تحصيل كل حادث بوقته **و** بالقدرة **و** الاله
 رادة **و** يبطل حديث الاستعدادات **و** اللامتناهية **و** فضلا **و** عن **و** المقدمة **و** والتاخر **و** من زمانيا **و**
و حديث **و** اقضية **و** الحادث **و** سبق **و** مادة **و** قديمة **و** لها **و** كانت **و** هيولى **و** او جوارف **و** فرة **و** وبان **و** بان **و** التقديم
و والتاخر **و** بان **و** ذاتيا **و** اول **و** النفاذ **و** امر **و** هو **و** ما يبطل حديث **و** قدم الزمان **و** والحركة **و**
 الفكر **و** وليد **و** على ما ذكرنا **و** قوله **و** عم **و** في حواشي **و** شري **و** العقائد **و** النسبية **و** لا يخفى **و** ان **و** ظلمات **و** الفلكية
 انما هو **و** اثبات **و** الاله **و** القديمة **و** الابدية **و** فلو ثبت **و** حادثا **و** فيعدم **و** ويعاد **و** لم يكن **و** فيه **و** ظلمة **و** شغ **و**

ط **و** الانقطاع **و** كونه **و** امر **و** اعتباريا
 لان **و** الانقطاع **و** كونه **و** امر **و** اعتباريا
 لا يتلزم **و** وجوب **و** الشكل **و** سعيد

التي ينبغي ان يصححها
والله اعلم بالصواب

قدما ايهون في ثبوت الجزء اشهر **و** والى هذا كلف السائل **و** باختلاف الصواعق باختلاف انواعها كان ان اجاب
 اشكال الصور النوعية **و** النوعية **و** اما الصورة الجسمانية فتختلف في الكثرة والاعتدال **و** فختلفة في الفلكية
 ومختلفة في العنصرية **و** ولتباين المراتب النوعية الاضافية من شدة الصواعق الجذبية وغيرها **و** التي بها
 اي باختلافها **و** اختلاف الآثار اي نوعا **و** جوهرية اي من مقادير الجواهر **و** وان كان الجواهر بعضها عاملا
 لا جنسا **و** مقادير الجسم **و** ومقتضى لا ينفك الا جزء جوهرية **و** الا بالاعتدال في المراتب المختلفة الملائمة المستند
 لحوادث القادر **و** ومن اعترف وكان منه الشيخ الاخرى القادر بان كل اشياء مختلفان بالملائمة
 كما مر به قد كثر في الالهيية **و** واختلاف الاجسام اي نوعا **و** ثم انما لا فرق في ثبوت الجسم ومقتضى
 شرعي في احكامه فقال ثم انما **و** من غير تبديل بيان الصواعق المستفاد من الصغر **و** ولا يخلو كل رتبة كلية
 كالاتي **و** لوجوب شأهيه صفوي ضرورية **و** وكل شأهيه كبرى **و** احاطة بالنهاية اي ما به الاشتاء **و**
 بمعنى وان لم يعم عند التكلم او وجود عند الاشراق **و** الى القادر الختار لانه الطبيعة كما زعم الحكماء **و**
و من الصواعق **و** او ضد ما **و** ان اراد انه الحق الاول منه على اعتبار رتبة الصواعق في العنصرية والمعنوية الشاع على
 اعتبار عظم السبب فيها مع هذا اصل الكلام رتبة كل رتبة على المعينين الا انه لم يفرق على الاول استدار التفرع
 للضد دون الثاني **و** احد الضدين او الاضداد **و** اي شأهيه ابعاد الاجسام وكلام المعنى على حذف المضاف
و بخلاف الخلاء **و** الا فالوجود الاثني **و** قد علمنا شأهيه الخلاء **و** ان يكون حركة وصفية **و**
 اول نقطة النظر فقط **و** ما وراء العالم متميز صفوي **و** فان ما يليه دليل الصفوي **و** لعدم التمايز اه **و**
 اثره الى كبرى الشكل الثاني لكن لم يجعله على التفرع في النتيجة من الصفوي ماديا كان في لا يتمايز **و**
 ابعاد الجسم **و** او مجردا في لا يتمايز ابعاد الخلاء **و** فتم بعد وجود سواء كان حائلا في الاجزاء وكان
 فيه جسم غير مانع كالهباء والماء **و** اول يمكن النظر **و** الا **و** فتم جسم اي فتم بعد وجوده في جسم
 مانع تامر **و** بعد مجرد ظلالا وخرقاه **و** ولما الاول اي التميز فيما وراء العالم **و** وانما اي ليس حسب تقدير الامر
و محققا ما باعتبار الصفوي ان اريد التميز الخارجي او باعتبار الكبري ان اريد التميز الذهني **و** ختار
 الشق الثاني **و** وعلا ذلك المستلزم في المكان بعد موافق ما ينفذ فيه الجسماني يمكن اختيار الشق الاول وهو
 ملازمة والقبول بان هناك جملة من هو ما لجواز من اليد عنهم في العلم الفرق **و** ولا نسلم اي **و**
 ونمنع ملازمة ونقول لا نسلم اه **و** الذي يمكن مداه احتراز عما لا يمكن مداه فيه وهو الفضل المعرف
 لبقولهم باستحالة عدم البعد في العلم الصرفي **و** ولذا عقيبها **و** وللكل جهة على طرف الاستعداد ونهاية البعد
 ذاتا وانما غيرته اعتبارا جعلت الجهة عقيبها شأهيه الابعاد **و** فقال قضية كلام ان قوله ثم طر
 الامتداد اه ليس من حيث الجهل **و** اللذين بحسب ما اليهم اه الظن المكني **و** على الفلكية **و** هذه
 النسبة اعم من نسبة الفرد الى الكل والمرتكز الى المرتكز فيه والحال الى الحال **و** لا في الفكر **و** ا
 ثمانية في الكواكب والثالثة في الكواكب **و** بمقاديرها اي شخصها وكذا الكلام في الصوريين والاعراض
و وان العنصرية هذه النسبة اعم من الفرد الى الكل ومن نسبة المركب الى المركب منه الاول كما نقل

على ما لا يخفى عليه من مجموع
 الصواعق فيفسد هذا بالاجزاء
 للبعث سببها والمعنى يمتنع
 ظهوره على كل عارض وهو باطل
 لان رتبة الصواعق جارية

العناصر

على وقوعه والمناف للقدم هو وقوعه دون مكانه ويمكن ان يقال ان المثال كما يدل على امكان الزوال يدل
 على وقوعه ايضا لان نسبة الفاعل الموجب الى المفعول ثلثين على السواء بل يدل على ان الوجود لا ينفك
 عن المكان في اي علم لازم وقوعه وبهو الخلو ووقوعه العلم السابق والافلا دلالة له
 على وقوعه الزوال الذي هو العلم الطاري كما لا يخفى على ان التمسك بما ذكره انتقا لا من الوجه الاول
 الى الوجه الثاني لثبوت حق العبارة ان يقوله يدل على وقوعه ايضا بناء على دلالة عبارة الايجاز لان
 نسبة الموجب الى المتأخر ثلثين على السواء فان قيل منع الكبرى المطلقة كما يفصح عنه الشئ في ثبات
 اي حين اذا كان طريان الزوال المناق للقدم تجريئة الحركة لا كليتها مبنية للخصم منع الكبرى اعني
 ان ما لا يخلو من الوجود المستلزم لغيره واما اذا اراد ان ذلك الطريان كليتها فالمتأخر للخصم منع
 الصغرى اعني ان الجسم لا يخلو من الوجود منع كبرى دليلها فافهم منع ان اه اي منع الكبرى واما
 يلزم ذلك اي الحدوث لما لا يخلو من الحوادث لو كانت الحوادث وما يمتثلها الكلية حادثة
 فلا بد من اي في اثبات ان ما لا يخلو من الحوادث فهو حادثة فلا بد من ابطال تعاقبها اي مع
 انه لم يقب بطلان بعد من غير دليله حتى تلك متناهية وما هيها حادثة ما هيها المتناهية
 النوعية لانه لا وجوده فيه اشارة الى ان المصنف اقام دليل الملازمة مقامها وطوى الرافعة
 بدليلها وتورد عليه اي على ما ذكر من الملازمة فيهم الحركة اي قدم ما هيها وجود حاق
 اي بسبب حقيقة في ضمن وجود حاق جزئي جزئيا واي وجودات اي ولو كان
 وجودها بسبب حقيقة في ضمن مجموع وجودات متعاقبة اه من ابطال قدمها علم اي قدم
 ما هيها مظهر كان قد ما بها بطلان حقيقة في ضمن الزمان او بطلان حقيقة في ضمن افراد غير
 متناهية فنفقه لا يخفى ان عبارة المصنف ظاهرة في هذا المعنى فلا وجه لعلها على الاول في
 يعترض بما ذكر قدم الكليات في اه هذا في قوة لكان الكليات قد علم لم يكن حادثة وكنت
 كلاما المصنف لا ياب عن هذا المعنى بان يجعل دليل الرافعة من قبلي استثناء تقر منه بهذا
 كان الكليات قد علم لم يكن حادثة لكنه حادثة لانه لا وجود للكليات الا في ضمن الجزئي وحدث
 اي الزمان لكن حدوثه مقدم رافعة بما التزم من كانه علة للمقدمة الرافعة من جزئياتها
 الخصم يقول كما التزمنا حدوث كل من جزئياتها كذلك قلنا بقدم المجموع من حيث المجموع ولا
 معناه لقدم الكل الا قدم مجموع جزئياته فليكن الكليات حادثة باعتبار حقيقة في كل من جزئياتها
 وقد علم باعتبار حقيقة في ضمن المجموع ولا بد من ذلك اذ لا ينفك كانه علة العلية
 تنافي جزئياتها الاضافة للاستغراق المجموع في مرتبة من ذلك كيف لا يكون في مرتبة وهذا
 الدليل منقح في بالا عرض الغير القارة الابدى كلياته لا قلنا دار الخلد عنها كالكليات و
 الالف والستة الصادرة عن العلم بان يقع الكليات تناقض فنام لكن قلنا

ثابت

ثابت بما التزم من زوال كل واحد من جزئياته اذ لا معنى لبقاء الكل الا فناء كل واحد من جزئياته ثم من فناءه فانه
جزئياته من خارج الاشياء بل هو متفق في ذلك الا فلاك من يوم خلق آدم عليه السلام الى يومنا هذا المستلزام
الاستدلال بان يقوان الكل للكل واحد من جزئياته لم يبق الى رابعة مثلا فانه بعد قليل من الزمان وبالجواب ان الكل كما يتوقف
بالحدوث الذاتي للكل واحد من جزئياته كذلك يتوقف بالقديم الثابت للكل من حيث المجموع كالاضواء ١٥
متشابهة حدوث هذه الامور في الكل كالكوكب غير معلوم بل كل حكم بوجوده ما عدا صفات العايب
على القول بزيادة ثباتها من ان القصد اه في قدر من ان يكون ان يبقى فقديم القصد على اليجاد
كتقديم على الوجود في التقدم الذاتي وان لم يوجد جميع رفع للاجزاء الكلية على امر حادث
يجمع العالم في الوجود وبهذا يظهر التباين في الامور المحتملة فانه المال عندهم لكن ينبغي ابطال
احتمال توقفه على حادث لا يجمع في الوجود حتى يتم الدليل واليقول بهذا الدليل التماسا على
هذا الاحتمال بعيد اي الى هذا الحادث فنقول ان وجوده في الازل لجميع الالابد منه
لوجود هذا الحادث لزم وجوده فيه وان توقف على آخر فنقول الكلام اليه في علم حجة
فان الامم رادة من حيث التعلق ببلد عليه التبرع تابعه للعلم قد يفتك ان حدث
الهارب من السبع والاصططاع والبالغ ببلد على عدم التبعية للعلم كما سبق منا
في بحث الارادة والمصالح اقول ليقا ان يقر ان الحكم والمصالح تكونان
موقعه حادث فليد ان يفتك لها علم فاما ان يتجه في الازل فربما من اذليتها
ايضا الى آخر ما مر فتأمل فيما لا يزال من فيه الكل للجزء فتتار التاثير الاول وتتمتع
ملازمة اي لاسم اه واما اذا كانت بيان للمصالح استفادتها انما ولذا اختيار الثاني
وفي هذا الجواب تسليم وجوب وجودها المعلوم وقت تمام العلة وكتب ايضا كان حاصل
الجواب ان ان كان تعلق القدر من جملة المعتبرات فتتار التاثير والآ فالاول
لان تاثير القدر الثاني واليجاد والخلق وتعلق القدر بجمع قائم كتماذي القوي
امر موجود في نفسه اي بوجوده في نفسه الى تاثير آخر اي بالنسبة الى الوجود في نفسه
وكتب ايضا بل يقع بكتاب فتأمل وانما يختص اي بالنظر الى الوجود في غيره فاما
وتعلق الارادة التابعة للعلم بالحكم والمصالح الموقفة كما مر في وقت حصول
بلد من قول فيما لا يزال وكذا قدم الرمان المستلزم كل منهما اي في القدرين لقديم
الجسم كما ياتي في الشرع مسبوق بالمادة حتى تعلق تلك المادة فلا لا مكان الاستعداد
كما سبق ويسأل الازمنة امتحان الحوادث عندهم فلم يكون في الامور المجتمعة

واما هل ما ذكره سباع كونه المراسيا فيعيد قاطرا

فلا في احدى اقسامه تسلي الا زمانه كونه في الامور المتعاقبة فليس ما ذكره المضا دليلا على قدم الزمان بل الدليل عليه
 امران احدهما ان تقدم الزمان على وجوده زمانا في عند فيلزم من العقل بعلوم السابق العقل بوجوده
 والثاني انه لما كانت الاستعدادات الواردة على المادة القدسية غير متناهية في جانب الابداء وكان
 التقدم والناظر فيها زمانيا عندهم لزم العقل بعلوم تناهيها العقل بقدم الزمان وقد اثارنا في
 في بيان اقسام التقدم والناظر في قوله فسبق **العلم** على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان
 اه الى الامر الاول وفي بيان الامكان الاستعدادي من قوله وملة بها يكون تفاقيا فواردة الى الثاني
ولا قدم المادة اي وتسلم بتركيبها من فلان قدم المادة اه **حقيقة الخارجية** في نفس
 الامر اي لا يجعل واحدا منها **وهو** فسمان مختلفا الجنس **وهو** العناصر المتحدية **فقد** ان
 لجهته اي **تقديري** ونفسا وليتد الجمع ان كان باعتبار الانواع فالمراد ما فوق الفاعل او
 الاخراد فيها حقيقة **المر** يتبدل كاشفة **كالعلم** الكافي استقصا لئلا ان لم يكن الربط تولا
اعتبارية كما عرفت في مباحث الاعتماد **وكتبنا** يعني ان **الجهة** اليمينية واليسارية
 لا تتحد ولا تنفصل بالحد بل تتبدل كما في تبدل احوال عروضاها **بمحيط** اي السطح المحد
الحد اللام للاستغراق **وكتبنا** ايضا وبعبارة اخرى يتحد ويتفصل بمركزة الحد القريبة منه
 وبوجهة السفلى وبمحيط الحد البعد منه وهو جهة العلى **وكتبنا** ايضا اي حدودا واطرافا
 لاجزاء القريبة من السطح المحد **من حيث** قريب وان كان بعضها بالنسبة الى بعض بعيد
ولا مجردا اي ذاتا او فضلا ايضا **او** جسمانيا وهو السطح المحد **والمراد** بالوضع
 اي في كلام المضا لا في قوله **الوضع** الجهر اذ هو على معناه الاصطلاحي تدبر **اذا** كان
 خارجا عنه اي بالنسبة الى الحد والجبهة الجهي او قبل تدبر **الى** اي **فان** قبل لم لاه
 يعني ان يكون تلك الاجسام كالمكعب المحقق بان تلك كالجدران الاربع للدار والسقف
 وارضها قلت هذا دخل في قوله الآتي بل المضلع ايضا يشمل اه **فتأمل** ولانه بسيط اي لانه
 لا يجب ان يكون بسيطا اه **لان** تركيبه في شمر المواقف والتعريف انه لا يجب ان يكون الحد
 مركبا والآن كان اجزاء الخلفه الطبايع قابلة للاستقلال الى احيائها الطبيعية وما ذكره
 الابا لوكرة السقفة اذا عرفت هذا فنقول لا قول المضا ولان تركيبه مع زواله ان الحد
 لعلم يكن كرتا لكان مركبا لا نقدر عندهم ان نكل السبل كرتا ولو كان مركبا لكان جانبا
 لزواله والا فخلال وكل من تركيبه وزواله الجانز يقتضي في الجهر قبله اه **واما** قاله الثاني

وغير الصورة المجسمة نوعا
 او النورية مناصح

لا يضمن

فيعيد

فبعبارة مقتضى عبارة المصنف **في الجوز قبله وبهذا خلف** **الانحصر في الجوز** وقد ذكر ان كان المراد بالجهة المنقطة
منها وبالجهة المنقطة اليها العلو والسفل فالجوز منقذ او الكرم فانه لا يكون الخلف لان الوحدة انما
يحد جهته العلو والسفل وقال بعضهم التحق ان تحديق جهته العالم لا يلق الا بالفلك الا ان
يحد جهته الفوق والحت بالذات وراى الجوز بها سطحا **والجوز بعض الاجزاء التي هي بساطة وليست**
مرصته الطيع **تأمر الافلاك الكلبة** **في الحركات السبع** **في الجوز** **اقول** **ليست** **في** **الحركات الافلاك**
المتعة **ما كانت** **خالفة** **لغيرها** **في** **الجهة** **فقط** **لا** **تستحيل** **الحركتين** **الذاتيتين** **في** **هم** **عظم** **دائرة** **اي** **سطحية**
مرصته **من** **ادارة** **مظن** **في** **من** **ركن** **العالم** **الى** **محيط** **الوحدة** **حيث** **يلتقي** **في** **القطبي** **على** **السواء** **ادارة** **تامة**
ولا **يقتضي** **كسفا** **مقتضى** **الجهول** **نظرا** **الى** **المسطح** **عليه** **والمعلق** **نظرا** **الى** **المستوي** **لمعطوف** **بأوصاله**
البروج **السطحية** **او** **الجزئية** **نقطه** **الا** **عند** **الذي** **وبها** **تخصيصا** **في** **المعد** **ونوعيتان** **من** **منطقة** **١**
البروج **في** **البلدان** **اي** **ما** **عدا** **البلدان** **الاستوائية** **او** **القريبة** **منها** **نقطه** **الاستوائية**
وبها **نوعيتان** **وكتب** **ايضا** **وبها** **هاتين** **القطبتين** **الا** **وليدين** **تتفرع** **المنطقة** **الاربعة** **اوقما** **وقد**
عظم **الشمس** **لواحد** **منها** **بحركتها** **الخاتمة** **السفوية** **احد** **الفصول** **الاربعة** **الى** **الاشياء** **في** **جميع** **ا**
لمعروفة **برجها** **برجها** **اي** **ان** **اثبات** **الوحدة** **اي** **قود** **الجهتين** **الطبيعتين** **من** **حيث** **ان** **يحدد**
لها **في** **ويفتق** **بما** **اوضح** **اه** **فليس** **ان** **الخلاء** **بمفع** **البعد** **المفهوم** **معلوم** **وبمفع**
بعد **المفهوم** **جوز** **مجرد** **وقد** **ان** **كلا** **في** **المعلوم** **والجوز** **لعدم** **كون** **ذا** **وضع** **لا** **يتبعي** **به**
وضع **الجزء** **فكيف** **يبلغ** **اثبات** **الوحدة** **مبينا** **على** **استناع** **الخلاء** **واستناد** **بعض** **الجزء**
عطف **السبب** **وان** **الحركات** **عطف** **على** **ان** **الاجسام** **اه** **عطف** **السبب** **على** **السبب** **قاله**
الاستاذ **القرني** **في** **رسمها** **الله** **وكانت** **الحركات** **هذا** **نظرا** **الى** **الشرع** **عطف** **على** **قوله**
ان **لم** **يتم** **وكتب** **ايضا** **المناج** **ان** **يقول** **الشي** **هنا** **ايضا** **وان** **اثبات** **الافلاك** **على** **الوجه**
المخصوص **من** **عدم** **تغير** **الحرف** **والالتيام** **والا** **لجاز** **ان** **يفتح** **الكواكب** **متى** **كانت** **في** **اه** **لفلك** **م**
كالجيتان **في** **الماء** **تسرع** **وتبطئ** **وتجمع** **وتتفرق** **في** **تلك** **الافلاك** **الكثير**
ثم **يقول** **وما** **كانت** **الحركات** **اه** **وكانت** **الكواكب** **ساجدة** **اه** **عند** **ما** **لم** **يتم** **ما** **ذكره** **في**
اثبات **الافلاك** **على** **الوجه** **المخصوص** **في** **الاجزاء** **اي** **اجزاء** **نظام** **الغاي** **مودة** **انكشاف** **بعض**
وبورج **الارض** **تقريبا** **ولكن** **من** **البواقي** **طبقات** **من** **الطوب** **في** **القول** **بان** **للماء** **طبقة** **واحدة**
يخالطها **اجزاء** **نارية** **وهو** **اكثر** **اجزاء** **المانية** **ناشر** **فاطر** **ليطف** **او** **مفعول** **القليل** **وتج** **ناشر**
فاطر **يلطف** **منهم** **عند** **الى** **البخار** **بجارية** **الارض** **بل** **بالاخفة** **الحاصلة** **اليها** **نما** **في**
شرع **القول** **وهو** **الريح** **الباردة** **اي** **الادخنة** **لب** **الريح** **الباردة** **ولا** **فالريح** **هو** **الهواء**

لا بعد ٢٥

والنقطتين ٣

مع الاحتياج الى اثباته على تقدير
مع امكن الخلاء

المتوحد فيوزان بل فيظهر به للهواء التمتع والثابت باعتبار الخبر **و** عند من يقول في التمكن **و** لا عندنا أي الأشعة
و والسحب العيون لا يقع أن ذكر السحب استلزامي **و** أو ضيقها الظم ضيقه **و** وفيه بيان كأنه لم يقا وفي
 حقيقة المزاج إشارة إلى أن بيانها ليس مفسودا بالذات قائل **و** كان المزاج أي كان الامتزاج **و** أم
 وكلما كان الامتزاج **و** أم كان المزاج **و** بقاها أفضل الماد بالقوى الصورية النفسية لا الكيفية
 اذ هي الفاعلة عند الحكم عما في المواقف ولو كان الماد بها الكيفية لكان قول المصنف كل من الكيفيات
 من إقامة المظهر مقام المضمي بلا تكلية **و** بأن يقع المظهر في تلك الكيفية **و** حيث يقع الأول أي في
 قائل **و** من قوى مساوية المقادير بأن يقع كل من المتضادتين من تلك القوى متساوية للآخرى ههنا
 سواء كان مجموع المتضادتين منها مساويا للآخرين أو لا بأن يقع مجموع الحرارة والبرودة مثلا
 من مجموع الرطوبة واليبوسة ولذلك قال المصنف غير متضادتين وقال **و** لأن الخواص في القوى تتلزم
 ذلك ولم يكن إقامتها الخارجية أزيد من ثمانية فافهم **و** لا يتلزم مساوية **و** وبهذا يدفع ما استدلوا
 عليه في المصنف بهذا المعنى وفي مجرد الاحتمال العقلي بأنه لو وجد لكان له مكان طبيعي لما سبق
 من أن كل جسم له مكان طبيعي ومكانه الطبيعي لا يجوز أن يقع مكان أحد سائط للزوم ترصيعه من غير
 مرجح ولا مكان آخر غيره والآ يلزم الخلط قبل حدوث المركب **و** فإرجاء ولا فائدة أن تتقدم علم
 صدق حد المزاج على إقامتها الثمانية للمزاج اذ لا مائة بين الخواص والنسب **و** والتشابه **و**
 أو بكيفية أخرى لكن إذا كان خروج كل من بالنسبة إلى ثقب بله لا بالنسبة إلى الآخر منى ما للزوم
 المحذور الذي ذكره في المتضادتين بعينه **و** بتضادتين أي كل من بالنسبة إلى الآخر كما
 من الشيء وأما بالنسبة إلى ما علما فلا فرق في المقيد **و** اجتماع المتضادين وهما الزيادة وعلم
 الزيادة قائل **و** أن تزيد على البرودة فضلا عن البوابة **و** زيادة البرودة على الحرارة فضلا عن
 البوابة **و** لأن الخواص بكيفية واحدة **و** اربع أقسام الظم أربعة **و** وقد ينشأ أي بالاشتراك اللفظي **و**
 ما يتو فرقة **و** في المزاج يعطى فيه الممزج القطر الذي ينبغي **و** يعتبر اعتداله فيعتبر النوع
 أي اعتداله **و** فالنوع أي فيعتبر اعتداله **و** من الاضاف والاختصاص لم يقع هنا وفي الصف
 والاعفاء لأن مراد المصنف بالذات هو الجز في الاضاف والعنف ليس جزيا والصف بل جزيا في شئ
 الحقيق اعني الشئ كما أن المراد بالخارج المبين **و** والبقا من جهة الاضافة من قبيل حبة فانك
 والآ فافهم **و** مفضل عليه من جهة الانقاع الخارجية لا من جهة ذكر النوع فافهم **و** في خاف وطم
 وليس بعد المزاج عرض **و** ولا قال في بيان ولا يقع ما صلا الا لا على شئ **و** اما ما يدركه أي
 في امره ما يدركه **و** من ذكر النوع **و** فافهم **و** كان ذكر النوع اعلا الاثني اولا **و** والاعتدال

الصف

هذا هو الصنف الذي لا يشترط وجوده في كل صنف من اصناف كل نوع من اصنافه بالقياس الى اه و هو الذي

الصنف او المعتدله الصنف وكتب اليه الانسان بقوله ولكل صنف من اصناف كل نوع من اصنافه بالقياس الى اه و هو الذي
 اي احوط وتقر لفظ لم يكن ذلك الصنف فهذا المراهي شرط وجود ذلك الصنف و هو هذا العرض
 وليس له عرض فيما خلق لاجله فهذا المراهي شرط جوده كما لا يشترط ذلك الصنف هو الذي اي
 المراهي الذي هو ما يقع اي مراهي اه ليس بعضا من العرض لان العرض ليس جريا للتحقق بل جريا
 فلا يحفظ الشخص في صفة بخلاف العرض الشخص فانه بعض من العرض الصنف اذا الشخص جزئي
 للصنف فيحفظ الصنف في ضمن الشخص وكذا العرض الصنف بعض من العرض النوع اذا الصنف
 جزئي للنوع فيحفظ النوع في ضمن الصنف وكثير من الناصرين وعلم الامام الرازي على ما في
 المعاقف عما يقع عرضا و لا النامية وقد سماها الفارسي كاف شرط المعاقف والتبريد والقياس
 المنته الا انه روع المراهية فاسند الفعل الى السبب شرط المعاقف في حجة الورم اي ما يفيد
 وكذا في السبب لان نفس الورم والسبب ليس جنسا او اذ المعرف ومنها المولدة في الراجح الذكر
 والاشي ومادة به البذر والحققين على اه استناد تلك الافعال الى القوة الواحدة انما
 يتصور في الاشياء دون الذكر لان التصوير انما يقع في الورم وكذا التفصيل الى الاجزاء المختلفة ان كان
 لادبر معين الاجزاء بالفعل وفسر على هذا الكلام في كل جميع القوى متحدة بالذات وتعددية
 باحيثيات قوى ثلث سماء بالوصلة والمفصلة والمصنعة والاعتبارية ولا اظنك
 ان تتفهم ان تلك الاعتبارات الافعال كالقديرة والاشياء والتوليد لان صدور هذه
 الافعال متوقف على حصول الاعتبارات للقوة وحصولها متوقف على صدور الافعال فليس الدور
 وما تقر عليه دفع لما يتوهم انه كيف يجوز ان تلك متعددة بالا اعتبار مع ان افعالها
 مختلفة وتثبت عندهم ان الواصل لا يهمل عنه الا الواحد فاجبر بما ترى وحاصل ان تلك
 القوة لها جهات مختلفة فيجب ان يهمل عنها الافعال حسب تلك الجهات فقول القائل
 الامام كما في القسطنطيني نفس القائل نفس الاب لنظفنة والام لنظفنتا
 ذكر المراهي كذا في شرط القسطنطيني مواد الغذاء على الجنين والام تدبر وقيل الجامع
 اه القائل ابن سينا القوة المصورة الى صفة في رحم الام بقوى نفسانية الباء داخل
 على المقصور فيتحقق بعينه يمتاز الى النفس الحيوانية وبه الصورة النوعية لانواع الحيوان
 كما سيأتى بادر كما اي التصوي والتقدير بان يصدق بان هذا نافع وذاك ضار
 تلك الحركة الارادية للدراكر مقبول او تصديقا بالغايرة باعتبار محالها كقارة
 الى ان في قولهم الحيوانية ظاهرة مجازا عقليا او حذفيا في القوة المشتركة بين انواع
 طيفا وكثيرا اي تلك القوى بل محالها بدون وصف الادراك متفقا عليها والا فالمدرك

4

انما هو الصنف
وهو القوة
نفس

غاية الامر ان نشي طرقت
حجاب غيبها وبني الدرك الثمان
في بعضا

كما ياتي في فصل مدرك الاشارة
م

عندنا الجزئية كالكلية هو النفس بدون وساطة الحواس ولذا جوزت الشريعة ادراكها للجزئية بعد موت البدن
كما ياتي في فصل مدرك الجزئية اهـ **و** يتفقا عليهما بين المتكلمين والكلية **و** بما يدرك الحرارة اى بسبب
تلك القوة فالمدرك والمرسم فيه هو الحول او المرسم فيه هو والمدرك هو العقل فمجان هذا على رأى الحكيم
والا فالمدرك عنده نا هو النفس بدون الوسايله كما سيأتي **و** يبيح الحيوان حيوانا كما في الحراطين
الفارقة للمشار الرابع **و** تبيح الوسايل اشارة الى التقصير **و** قلنا لم لاه منع للكبرى المظنة
و واعدادها اياه اى جعل الحرارة الهوائية مستعدا للاقصاف اهـ **و** اى في الآلة لمنع الخلق **و** قلنا
ان التقاض اهـ مقدمة رافعة قد تمت على الشرطية **و** قلنا ذروها صانع الملازمة **و** وبقولها
توسا عروضا لا يتبينها **و** جسم صيقل بدرية **و** المقال الذى الشج **و** كما في المرات لا يهول
لها المرات نورا نيا غير معلوم لان المراد من اهـ لنولان اى من التلوي بالذات او بالعرض **و** وهذا انما
يقيد اى بعد تسليم الكبرى وبدورها والا فممنوعة عندنا لقلوع باشعار فانه لا انطباع
لصورة الشمس مثلا عندكم في الماء بل ينعكس الخطوط الشعاعية للعين من الماء الى الشمس فيجئ ان
صورة الشمس في الماء **و** يان يا تيرا المحض بالاتفاق **و** باقية في الحواس مشتركة لم يفرق في الخيال
كما قاله شارح التجويد من ان بين التمثل والمشاركة قرايبنا والارتسام في الخيال هو التجويد
المشاركة ولا تترك ان تلك الحالة حادثة الشاهدة لاحالة التمثل **و** ان الرواية متقاوطة رافعة لتالي الشج
شرطية اى ذكرها الله اعني ولو كان الاجتهاد اهـ **و** لاننا كما قلنا المكاف للمبادرة كما **و** قلنا
صاحبها قوس والوضع **و** فان الحاكم صغرى وبيان لوجه ما ذكره المصنف على المظلم وكتب اليه منحه هذا
الى قوله بطلان اتحاد الحاكم والمدرك والمرسم فيه فبني قوله بدليل الحاكم اهـ اى بدليل حكم القوة الواحدة
بالبعض على البعض اى المرسم فيها المدركين بها **و** ان يحضر عنده اى فيه تامل **و** وليس في رايه
كبرى **و** فلا بد من قوة اهـ اى ينتج من الشكلا الشاخي ليس الحاكم بالنسبة الى القوة الظاهرة **و** قوله
فلا بد من قوة باطنة اقص من النتيجة وقوله كان قراء من لتفرع هذا الاصل من القياس المذكور
وقوله قلنا اهـ اشارة للمنفرد **و** فان يقر في جانب المتكلمين المتكلمين للحواس الباطنة **و** الحاكم وال
مرسم فيه **و** الا قوى جسمانية اى والعقل جسمانيا عندكم وان كان جسم عند المتكلمين وال
ان بناء هذا الجريان على ان العقل جود **و** وان المدرك للخيال ليس الا قوى جسمانية
و لكن يورد عليهم اعتراض على الجواب **و** مع انه لا يمكن اوفاقا للقوى الجسمانية اى قوى
قوة النفس الناطقة عند المتكلمين او الماد لا يمكن عندكم فقلنا الايراد البراهين **و** فان قيل اى في وجه
دلالة دليل الماتى على المظلم فيث لا يرد عليه الايراد المذكور وكتب من هذا على تعاقب الحاكم والمرسم فيه
فمنه قوله المصنف بدليل الحكم اهـ بدليل حكم العقل بالبعض على البعض في قوة واحدة **و** على حسب ما ههنا

لاور

الامور اى مشاهير المستفظ والصحح الامور الوجوه **و** الذى لا يفيد العلم اى اليقين **و** وبه الفقه اى حفظ
 اى بعد ارتسامها في هذه الفقه **و** اذا غابت عن الحكي اى وخيبتا عن الحول الظاهر سبب غيبتها عن
 الحى المشترك **و** حيث يتناوب متعلق بالمتعلق **و** كما في النسيان متعلق بالمتعلق **و** مع كونه الاستحضار
 الحى المشترك لما يلقى فرق بين الذبول والنسيان **و** ولا بين الادراك والتحصيل والذبول ولا بين
 المشاهدة والتجربيه ما ياتى وقوله الآتى ويلى الفرق بين المشاهدة اى ويلى الفرق بين الذبول
 والنسيان ببقاء الصفة في الحى المشترك وزواياها بقية غير متغيرة في كلامه لانه احتياك ثم ان قوله
 ويلى الفرق اى مع قوله الآتى ويلى الحفظ اه تقننا كما يعلم بالناظر **و** واعتبر على هذه الملازمة **و**
 ان لا يلقى حفظه هذا بناء على جواز اتخاذ قوة الحفظ وقوة الادراك ومنع لزوم تقايرهما **و** والادراك
 التحصيل **و** بالالتفات النفس الى الصفة اى في الحى المشترك **و** المتعلقة بالمتعلق اى ببقاء الصفة
 المحضة او المراد بالمتعلق الصفة الخارجية **و** المحقق باحدى الصفتين الظاهرة **و** لا يدرك بالحواس
 لا ما يقم بالغير مظهره يشمل لفظ اللون والحلاوة والرائحة **و** ووجه تقايرهما اى مع الوهم والخيال
و ان قوة القبض والادراك **و** اى ملاحظة الحفظ اى ملاحظة العلم الحفظ **و** بعد الذبول
 به ليس ادراك الوهم قبل الذبول مشاهدة والملاحظة بعده قليل كما في الحى المشترك **و** كيف يستعملها
 الوهم دعوى **و** في الصفة المحضة بالحواس الظاهرة **و** مع انه غير مدرك لها صغرى **و** اى وكل ما هو غير
 مدرك لتلك الصفة لا يستعمل تلك الفقه فيها فهذه هى الكبرى **و** اجيب بان المقول الباطنة منه
 للكبرى المطلوبة بناء على ان الارتسام مستلزم للادراك وما مر من ان الوهم لا يدرك الصفة
 بل هو معناه انه لا يدركها اولا وبالذات لكنه يدركها بعد كونه ارتسامها في الحى المشترك فتأمل
و على طرائق العاقلة فيستعملها الوهم مع العقل كما مر **و** وقم عليها تقدير **و** والخيال مظهر
 عطف على مظهر عاقلين مختلفين من غير تحقق شرط **و** سواء كانت مدركة والمذكورة من الحواس الباطنة
 اشقان الحى المشترك والوهم **و** شعورية وقوة شعورية بديهية ونف امارة **و** غشبية وقوة
 غشبية سعيية ونف الآتية **و** جسم فالغ بالما بديهية هذا بناء على ان لا يلقى كل جسم مظهر لخاص
 جوارحه مماثلة تامل **و** للجسم اى لكل عنصر من العناصر اى يتألف منها البدن **و** بالعرض اى
 بعاطفة امر غير المدرك هو الخوار استولد من الاطلا ولا وقد دقت ان المراد انها جوهر النفس وبقاؤه
 قوله ان بقاءه في البدن حيوة **و** وجوده دائم دون فعله **و** ان المدرك للكليات صغرى قلوب
 في الماتى **و** وهو النفس معترضة **و** بعينه اى وفاقا **و** لانا كما اى لان النفس حادثة بالكلية
 اه وهذا اثره الصغرى دليل الصغرى **و** والعام اه كبرى دليل الصغرى **و** وملة الخى
 كبرى القياس الاوكر وتنبه اى مدرك كل جزء منا هو الجسم السارى في جميع البدن كما ياتى اولاً

اى
 و اعينته و به الخيال
 والحافضة

او قد في فيه وفي القلب والكبد والافرنج في فكيف يتصور بقائه بعد حلقها **و** لما يأتي قبيل الفصل الآتي **و** على
قدمها كما هو مذهب افلاطون **و** لانها الاولى بان يقال لانها كانت اه وكذا في قول الآتي لانها لو كانت حادثة
لم تكن مجردة فافهم **و** لو كانت حادثة كما هو مذهب المتكلمين **و** ارسطو **و** لكل حادث صغرى **و** ضرورة
كثرة علم الصغرى **و** وقيل العلم اثره الى الكبري اعز وكل قابل العلم ليس بابنك والابن ليس
الاستدلال بالابدان بها وبالاستقضاء عن الحول فيما يأتي جعلها مقدمة رافعة في القياس الكسنة **و**
هذا اوسط في الاقتران في الجملة فافهم **و** ورثة بان اريداه قديما ان جعل الصغرى بقوله المارة
مروية كونه مسبوقة بالعدم ينفي ارادة هذا الاصلان بقصر **و** ففصل المدعى فالاستدلال بمصادرة في
كتب ايضا على انه لا ينفي الا بدية لجواز ان يكون قابلا لذلك نظرا الى ذاته ودائم الوجود نظرا الى
دوام بعين الآتي وكتب ايضا فيه ان قابلا لعدم كونه بمفعول المستعمل للعدم اعم من اللا بدية لان
لثاني ما يحصل له الزوال بالفعل والا وادام في ان يحصل له الزوال اولا فلا مصادرة ففصل الشئ لان
معين عدم كونهها ممنوع **و** او الاعم وكذا العلم السابق **و** فلا ينفي آه اي فالكبرى ممنوعة **و** لانها
لو كانت حادثة يعنى حدوثها ينفي الوجود ويقضي المادة **و** لم تكن مجردة لكن التالى باطل بالوجود
لثلاثة المارة **و** مسبوقة بالمادة الى تلك خلا لا مكان الاستعدادى كما سبق **و** على تقدير عامه بان
يقول الفاعل موجب كما مر في برهان في المواقف في حيث **و** وهذا اي نوع مادة يتعلق بها الحادث
و على حدوثها اي مع حدوث الابدان كما هو مذهب ارسطو وتابعيه **و** بان على تقدير قد مر
هذا في قوة القضية الشرطية **و** يلزم تعظيمها لكن اللازم باطل **و** قبل الابدان لان التنازع
باطل على ارسطو **و** بعد تسليم ان لا تعطل اي بعد تسليم المقدمة الواضحة **و** ان لا تعطل
بما بان الترتيب آه اي يمنع الملازمة لان الترتيب آه **و** امتنع تعدد ما لكن لم يمنع
تعدد ما بعبارة بل وجب وكتب ايضا اي مع انها متعددة بعد التعلق والا لو لم ان يقع كل
واحد فاعلم الآخر **و** فيما يميزها وتخصها **و** مينا في التماثل ويجعل كل منها نوعا مخصصا
في فرد **و** وبما قيل فيها اي بعض قائم بها في الخارج **و** لان ذلك اي حلول العرض **و** معاني
لحوال اي للعرض الحالى **و** وتمايزها اي تمايز النفوس بسبب العوارض المنسوبة الى جادتها **و**
لان اختلاف العوارض الموصية لتعدد النفوس **و** باختلاف العوارض الموصية لاختلاف الاعراض الآتي
بهم عوارض النفوس ايضا **و** فان تعدد افراد النوع كان كبرى والصغرى مطوية تقرب القياس
هكذا تعدد افراد كل نوع في تلك العوارض لتعدد افراد النوع الواحد وتعدد افراد النوع الواحد
مطل بالقابل والاعراض المكتشفة به فينتج مع ما يتجدد مع قول اختلاف العوارض انما هو آه
و بقابله وتعدد **و** كتب ايضا فان كان ذلك النوع عرضا فتعدده افراد بالموافق **و** اعراضه

العلم

٢٤

المكتشف

المتنفة او جسمافعة افاده بالهيو واعراضه الكسفة او فضا فبالبدن واعراضه وقدم الجسم بالنفس والتعلق
به به في الاول في ان اللازم هو قدم الجسم بالنفس وهو غير محذور عند المستدل وختمه والمحذور في
جسم النفس وهو غير لازم و ونظر في بدن آخر لا يحيل الاجتماع ولا يحيل التبادله لكن الاول في جمل والثاني
حق وقد اي النفس مع الابدان اي الاجسام المتعلقة بها سواء كانت بدنا انسانية او حيوانية
او كانت نباتا او جمادا او حيا فلان ولا بان كان المراد بالابدان الابدان الانسانية فقط لم
لم يكن لفظه الشئ فيما يأتي ثم يرد على الجرمي اه ومع الابدان على الشاكلة لا يزيد ولا ينقص ظاهرا
للقائلين بالتشايخ حيث ذهبوا الى زيادة الابدان على النفس ليس لذلك واحدة اراد ان يقيد المذهب فليكن
امم وان لم يكن بطلان اثنين منها لم يرد في المذهب لكن بطلان الثالث فاورد لم تنبيه هي
الانفس واحدة بالبدنية فقط و بدلي ب باختلاف احوال البدن كان الاول في احوال و وانما لهم
سند النعم و منتفحة و واحدة و اللازم باطن بظاهر من العلم القوي بان ليس مع النفس في هذا البدن نفس اخرى و
لان تمام المراجعة عند اللازم و واعتراض اي من جانب اهل التشايخ و بان ذلك محتمل وباقا لانهم اقتصروا على
المراجعة حدوث النفس وانما يقتضيه ان لم يتعلق به نفس مستترة و على حدوث النفس وعلو النفس منه على
بطلان التشايخ كما مر فلهذا بطلان التشايخ على حدوث النفس يلزم الدور و وجوبا قد يقال ان
لقائلين بالتشايخ قائلون بان الفاعل حيا فالليل بمنع على ما هو سلم عند المتأخرين ان كان الاستدلال
من المتأخرين او انما ان كان من المتكلمين و مع الفاعل وهو البدء الفياض و لا مانع احصا مثل تعلق النفس
القدسية و عيان النفس بعد مفارقة اه وهذا اظهر من الذي فلا تقسيم بين الابدان والملائكة و ولا بد لان اه بيان
الاخصار و او غير ذلك كالمطلوب و ولا غاية التشايخ و نسمة مقبلة و ولا غاية مثبت التشايخ نسمة
صحيحة و وكلنا المقدمين الرطوبة والرافعة و عليه الاستكمال او كمال الكمال و والآي وان لم يكن التعلق
شأنها و لعدم الكمال كالتعلق بها و ليس من المتنازع بين المتأخرين والمتكلمين وبين المتأخرين و
لان المنع الثابت بالشعر و ان يجمع الاجزاء الاصلية في الآخرة و وتلك اي النفس و منذ رتبة
في ذلك اي التعلق و فبالنوع اي النوع المطلق بالفتح و الخاص و النوع و الى مادونه في ذلك
حتى تنتم الى الفعل و بناء على استنادها هذه صفوي والكبرى مطهرة و والتقيد بان النفس مستقلة
الى القديم استقلال او بشي من حادث وكل مستند الى القديم باحد الاربعين ابدي ينتج الى النفس
ابدية و الى القديم الموجب و اما استقلاله عند افلاطون و استيعاد علم الطاردي و او بطرط
حادث عند ارسطه و دون البقاء حتى تنتهي النفس بفنائره و وعلم منع ظ اي على الدليل على الدرس
اما على المذهب الاول فعمل الصفوي اي لانهم ان النفس مستندة الى القديم استقلال او قد من المنع
على مقتضى الدليلين اللذين تمسكوا بهما لا ثباته واما على المذهب الثاني فعمل الكبرى اي لانهم

قد يقال ان هذا
المنع الثالث

ان كل ما هو مستند الى القديم بشرط فهمه ابدى لجواز ان يلق ذلك الحادثة ببقاء دون جود الحادثة وكلها كم انه
شروط لجود الحوادث فلا يتلزم الابدية بالفعل وكل محل فعل البقاء ويمتنع كونه بعينه ولا لقوة الفناء
لان القابل علمه لتفرض النتيجة عن الصغرى وفي الحقيقة علمه للكبرى المطلقة من الانشأ اى لا
منه ثم لا من العقول لانها القائمة بما يصرف والحالم باني الشئيين كبره ان لها السمع والابصار
مثلا وعند الفلاسفة اى من المنقذ مدين في النفس الجردة اى تحاشي الآلة كذلك يطلق بالاشتراك الفعلي
ان قوة النفس وبهذه القوة بهذا الاعتبار يقف لها القوة المدركة الذي شأنه الاستعداد العقلي
الثلاثة للمراتب الثلاث وكذا هذا فما ياتي لانها حصل لها بسبب تلك القوي تغير عما ان لفظ العقل
في كل من تلك المراتب اى لقوى بما تلتك الاستعدادات او اى للنفس باعتبارها واما اذا كان اى النفس
لا استعدادات فلا يصح الا اذا كان الكمال من قبيل التجريد كقوله تعالى فيها دار الخلد للاذراكات
اى البدينية والنظرية قوله من غير حصوله اه تغير للنفس فصيل النظرية تصورية اوله تصورية
حكمة الاستعداد اه اضافة السبله المسبب لممكن في استحضار اه اى الاستعداد كاستحضار
الذي هو اه بهذا صريح في ان العقل المستفاد اى لنفس الكمال لا للقوة ولا للنفس حفظ النظرية
عبارة شرم التجريد هو ان فيحصل النظرية مشابهة وباعتبار ما تاتي بها والقوة بهذا الاعتبار
يقف لها القوة الحركة بمنزلة المواد اى مواد الاعراض للتجار فالتي اريد صنعها والخشب موضوع
بمنزلة مواد الاعراض اى العقل النظري وهو قوة النفس باعتبار ما تاتي بها من المبدء كالمعرفة
الاشياء اى نفسها وبثبوت بعضها ببعض كما هو عليه في غير بيان المطابقة للواقع في التصورات
واما للاشياء اه فعل هذا قوله بقدر الطاقة متعلق بالاشياء و حال عنها بمقدار ما عليه حال
عن الضمير واما للمادة اه فبقوله متعلق بالمعرفة ويتفرع علم الثاني اى العقل على ما
ينبغي بمنزلة قوله السابق كما هو وفيه الحاشية اى التي هي قسم القسمين في كمال الاعتبار
المفضل وفي تلك الاشياء في النظرية والامور في الحاشية الحاشية العالية هي الشريعة
اى النبالة التي اخبر بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اه صولا او فروع او معرفتها
معرفة اطرافها والعمل بها على ما يقتضيه قوله بل معرفة النفساه لا بمعنى مجرد الاحكام اى بمعنى النب
الثامة الخيرية او بمعنى خطاب الله فانية على الاولية نسبة ذي الطرف الى الطرف اونسبة المضاف الى
لغاية وعلى الثاني نسبة المتعلق بالكبر على المتعلق ولا يبعد ان يكون بمعنى الادراكات فافهم
وبمعنى معرفة النفس تصورا او تصديقا ما نسبنا واطرافا اعمالا اولا وتبانيهم اهم في
النسب واطرافها لها اه دينها ودينها والعمل بها اى بالمعرفة او بآلها وبالاحكام العملية
وتكتب ايضا بمقتضاها اى ان كان اطراف تلك النسب فعل المكلف كما في الفقه هو الفقه اى
واصوله او المراد به الاعم لا خصوص ما كان فعل المكلف يقان الفقه المراد في الحكمة المتأولة
موضوعهم

الحاشية

للقسمين

للقسمين وقد يقع الحكمة النظرية ويقع بالاشراك اللفظي ومعرفة ما تصورا او تصديقا قوله
وغايتها العلم قد يقع ان معرفة قولنا فعل العبد خلق الله تعالى او خلق العبد معرفة ما يتعلق
باختيارنا مع انه ليس غايته العمل بل مجرد الادراك تام وكتب ايضا فيجب ان يقع نسبة
الحكمة الى العمل نسبة المضي الى الغاية او نسبة المتعلق بالكر الى نفس المتعلق او طرف الاول
في التصور والثاني في التصديق فافهم ويقال النظرية اه اي ونفس الحكمة النظرية هي معرفة آ
فالحكمة النظرية كما انما هي للعلم كذا العلم كالتصور غايته ادراك الحق
لا وفق بين الغاية وذيها فهي من العلوم التي غايتها انفسها معرفة المتعلق قيد الموضوع
بالمادة من الميسر للتصور والموضوع للعرض والبلد للنفس غير الخطوط اي عن
احوالها وان كان اي بشرط واكتب اي علما باحوالات الموجودات والتذكير
باعتبار الخبر عن الغايب اي عن احوال الغايب ممكن يكتب شيئا للتظهير ينقسم
الى فضيلة اه كان الاخير الاول ان يقع بدل هذا ينقسم الى ثلث ملكات وقوى
حقايق ايها النفس الناطقة في تدبير البدن قوة بها يقبل الى آخر الكلام وعقلية
ملكية وقوة فطرية ملكية وهي القوة وهذا من تقدير الحكمة ملكة تصدر عنها
افعال متوسطة بيني والجبر والخوف والفهم كما ان الشجاعة ملكة تصدر
عنها افعال متوسطة بيني والجبر والجبر وهي الحكمة وهي معرفة الحقائق على ما هي عليه
بقدر الاستطاعة فطنية اقول هذا التقدير هو المناسب لما مر من معنى القوة العقلية
الملكية لاما ذكره الشرح فان هذه القوة قوة العقل دون الفعل ولكنها لما فرغ
من اصول الفضائل شرع في اصول الزرائع فقال وبكل بان اهل الخلق اه اشارة
الى الصفي نظرا الى التوهم والفقير يراول الخلق صادر عن الواحد من جميع الجهات
وهو الله تعالى والصادر اه كروي عن الواحد من جميع الجهات فاول الخلق
تقوى عن النتيجة المطوية لتركبه عنه لتقوى قوله فاول الخلق عن النتيجة
الى التوهم والقوة قوله ولا يميزه لا يدخله بالنتيجة فهو
نظرا الى التوهم ابتداء كلام ويجمل ان يقع راوده بقوله الواحد في ذاته
بان لا يقع له جزء ولا يقارن شيئا في الوجود لما فرغ كل من الميول والصفة
للاخرى والواحد في فطر فيم التقريب بالنسبة اليه ايها تامل فلو كان الخلق
اه ويمنع ان يصدر منه شيء آخر والا لزم بيان الملازمة فا عليه احدهما

افعال

نظرا

قوله من جميع الجهات او لا تكثر في ذاته وصفاته اذ صفاته انا او خارجا عنها

مقدمة رافعة **و** اما المادة **استحالة** فاعلم انه **كتب للصورة** **و** دون الفعل **يقا** قد تقدم ان المهيول
 علة لتخلف الصفة **و** فيقول ان **يكون** مراده ان شان المادة قبول الصورة **فلو كان مع ذلك** فاعلا
 لما لم ان **يكون** البسيط مصدر الاثر وقابل له **وقدر** الكلام فيه **و** الى غير فاعله بالنظر الى
 وجوده في غيره **و** ايضا **اي** كافتقاره الى الفاعل بالنظر الى وجوده في نفسه **و** فلينم تقدم **شيء**
 به **الحل** **و** لان اول الخلق **صفي** **الشكل** **الثاني** **و** وانما الاستقلال **كبرى** **و** فلينم تقدم
انت **و** هو **البدن** **و** مجرد في ذاته **اي** لا جسام **و** وفعله **اي** لا نقا ولا صورة **و** بان
 علة الاجسام **صفي** **و** كتب **اللام** **للاستغراق** **و** ان **تشمل** **على** **كثرة** **و** **الكبرى** **و** **غ** **و** **الواجب**
 ليس **مستقل** **على** **الكثرة** **مطوية** **و** **القياس** **في** **الشكل** **الثاني** **الا** ان النتيجة التي ذكرها **الش** **تتفق**
 ان **تلك** **مثلة** **المفرد** **صفي** **و** **ان** **افق** **القياس** **الثاني** **و** **التوزيع** **الاتي** **ان** **يكون** **علة**
الاجسام **هو** **الصفي** **و** **ان** **تتبع** **اي** **علم** **كل** **جسم** **من** **الاجسام** **و** **كتب** **صفي** **و** **علم** **كل** **جسم**
~~علم كل جسم من الاجسام~~ **و** **لا** **يتعلق** **على** **الصفي** **و** **ولا** **يكون** **اه** **نتيجة** **و** **علم** **لها** **لعدم** **اشتماله**
على **كثرة** **و** **ان** **تتبع** **اي** **علم** **كل** **جسم** **من** **الاجسام** **و** **كتب** **صفي** **و** **للا** **يفضيه** **اه** **دليل**
الصفي **و** **كتب** **ايضا** **قيل** **هذا** **علم** **ان** **زيفت** **بالقياس** **الاول** **ان** **علم** **الاجسام** **ليست** **الواجب**
و **بالقياس** **الثاني** **انها** **ليست** **شيئا** **من** **الاقسام** **الخسة** **الاتية** **و** **بجمع** **القياسين** **ثبت**
انها **هي** **العقل** **فالمجموع** **وجه واحد** **و** **ولكن** **اه** **كبرى** **و** **كتب** **اختصار** **للكبرى** **اي** **ولا**
في **الجسم** **و** **القياس** **لغرض** **و** **النقي** **و** **المهيول** **و** **الصورة** **بمنع** **عن** **الجسمية** **ينتم** **في**
الشكل **الثاني** **علم** **الاجسام** **ليس** **شيئا** **من** **تلك** **الخسة** **و** **فلا** **يكون** **اه** **تفرع** **من** **التشخيص**
و **اما** **عدم** **اه** **دليل** **الكبرى** **و** **والعلم** **اي** **عرض** **الجسم** **والا** **فعدم** **استغناء** **غرض**
النقي **و** **المهيول** **و** **الصورة** **ليست** **فاظه** **من** **علم** **استغناء** **الثالثة** **و** **وله** **الوجه**
اي **اول** **الخلق** **اه** **و** **علم** **الاجسام** **اه** **ظ** **شيئا** **بما** **في** **فضل** **العلم** **و** **المعلم**
و **المعلم** **اه** **اما** **محقق** **او** **معقول** **و** **ان** **يكون** **علم** **جسما** **او** **عرضا** **و** **فالطالب**
العائق **و** **او** **يفعل** **بشيء** **عبارة** **شئ** **القيود** **او** **يفعل** **شئ** **احدهما** **والا** **لما** **كان** **له** **تعلق**
بالمطلوب **و** **شئ** **احدهما** **اي** **شئ** **ذات** **الافلاك** **ذات** **العقل** **او** **شئ** **صفتي**
بصفة **العقل** **و** **لما** **كان** **علم** **لصحة** **الاخير** **مطلوب** **با** **و** **علم** **التقاضي** **والاربع**
و **لم** **يتلف** **جسم** **وسم** **و** **بطل** **و** **فتعني** **العقل** **لان** **يكون** **شيئا** **بغير** **لا** **فلا** **ك**
عن **المواد** **كان** **هنا** **مبني** **على** **ان** **لا** **يكون** **الحقير** **جسما** **ها** **بل** **عرض** **عام** **و** **لان** **الاول** **الذي** **هو**
معلم **الباري** **مع** **بلا** **و** **علم** **و** **فلك** **هو** **الفلك** **الاطلس** **و** **لكن** **باعتبار** **وهو** **ب**
لا **بالغير** **و** **وعقل** **باعتبار** **الوجود** **و** **الى** **آخر** **الا** **فلا** **ك** **الكلمة** **و** **الاعمال** **الا** **هنا** **ف**

دون الواجب مضاف

للأولى لامية والثاني بيا فيه البيان **و** في تخاصها فلا يملك العقل تمام ما فيه خفته بل هو تمام ما سيرة
شتركة أو عرض عام تامل **و** فقد الاتحاض لنفوس واحد **و** لذواتها أي لنفوس ذاتها لا لصورها
و مثالها **و** عند ذواتها أقامة المظهر يعني ان عليها بذواتها حضور **و** وهو معنى العقل
اللام للعهد أي معنى تعقل العقل ذواتها **و** وفيه انراه منع لقلوب وهو معنى العقل **وهو**
حصة الماسية أي نفسا أو صورها تامل **و** المغاورة مغاورة حقيقة لا اعتبارية كما سها
و فحصة صورة هذا عند القائلين بالانفناء **و** عند القائلين بالخطو لا الشاعية
ان كان المراد بالصورة أم من الذنوبية والخرجية **و** وعاقلة أي بالفعل **و** وجميع الكميات
أي دون الجزئية **و** مباد الكمال لفظ الكمال ليس في شدة القطنية فالمفرد ان
لصقل فاعلة مؤثرة للنفوس وموجدة لها **و** النفوس البشرية والفلكية **و** فلم يكن عقلا
بل نفسا **و** وانما مبادى الاجسام أي موجودات لها وكتبت اليها **و** لا يتوكل الكمال الى
ادقها الصفا والاجسام عطف على الكمال لا النفوس **و** الاجسام الفلكية والفضائية
و ان الجن ارواح لا يخفى ان الجن بهذا المعنى خارج عن تقسيم الجواهر المارة اول الجواهر
و وصرفها اضافة المفعول او الفاعل ثم هذا بيان الاستيلاء **و** كمال الكمال
أي فيهم تامل **وهو** دون البصق من الابصار والاحوال

قد تمت التعليقات على ما بحث المكنات بعين
معين اهل الارض والسموات وما كنت موقفا لتوهم **و** باقيا
التعليقات لفقد ما ولكثرة التفتيش
لا يستل عن باعها من غلبة اللفظ وغلبة
الفجة ومن اخذها البجة والطلبة
وغير ذلك من ايقاعها **و** في
المقالة حد لها الله **و** في
فملة اسرع الحركة
أمينة **و** في تلمذة كركي
والطلبة **و** في
مستفاد **و** في
الفاضل الخفيف